



السنة الجامعية: 2024 / 2023

ترخيص بإيداع مذكرة الماستر لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: مولود أنزوروج؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة ب: التحليل التشاركي الإسلامي
كوسيلة لعلاج عجز الموازنة العامة
من إنجاز الطالبين:

(1) العابيد خالد

(2)

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: التمويل نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة: 2024/09/17

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/09/30



تأشيرة رئيس القسم
د. صيد فنانح
رئيس قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تأشيرة الأستاذ المشرف

أ. س. س.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية



التمويل التشاركي الاسلامي كوسيلة لعلاج عجز الموازنة العامة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتور:

ارزيوقات

إعداد الطلبة:

لعايب خالد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
اوضيافة حدة	أستاذ محاضرة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيس
ارزيوقات مولود	أستاذ محاضرة ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرف
ضياف علية	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحن

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

أهدي خلاصة عملي وثمره اجتهادي إلى

من توشح رداء العلم أبي الحبيب ذو الفكر المستنير الذي ما ادخر جهدا
ولا نصحا إلا وألهمني إياه وأهدي عملي إلى التي تأكد صحبتها وحسنة
عشرتها أمي الغالية أطال الله عمرها.

وإلى كل من وضع بصمته العلمية في هذا البحث من بعيد أو من قريب
أقدم لهم شكري تعبيرا عن وامتناني.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

عملاً بقوله تعالى: «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير»

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ ارزبوقات ملود الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذا البحث وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة فجزاه الله خير الجزاء.

كما يسرنا أن نوجه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين تكبدوا كل العناء في فترة التكوين الدراسية

الفهرس

المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي والموازنة العامة	
5	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي
5	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
6	الفرع الأول: التعريف
7	الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي
8	المطلب الثاني: أهمية التمويل الإسلامي وأهدافه
10	المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي
13	الفرع الأول: البنوك الإسلامية
13	الفرع الثاني: شركات التأمين الإسلامي
15	الفرع الثالث: مؤسسات الوقف
24	المبحث الثاني: أهمية الموازنة العامة
25	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة
27	الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة
28	الفرع الثاني: مكونات الموازنة العامة
30	المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة
33	الفرع الأول: مبدأ السنوية
34	الفرع الثاني: مبدأ العمومية
36	الفرع الثالث: مبدأ التخصص

37	الفرع الرابع: مبدأ التوازن
38	المطلب الثالث أهداف الموازنة العامة
39	الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية
41	الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية
43	الفرع الثالث: الأهداف المالية
44	المطلب الرابع: عجز الموازنة العامة
45	الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة
47	الفرع الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة
49	الفرع الثالث: آثار عجز الموازنة العامة
50	المبحث الثالث الدراسات السابقة و القيم العلمية المضافة
51	المطلب الأول الدراسات السابقة
52	الفرع الأول الدراسات المحلية
53	الفرع الثاني الدراسات الأجنبية
54	المطلب الثاني القيمة المضافة
55	الفرع الأول الفرع الثاني
الفصل الثاني أدوات التمويل الإسلامي لمعالجة عجز الموازنة العامة	
57	أدوات التمويل الإسلامي لمعالجة عجز الموازنة العامة مع عرض
58	المبحث الأول أدوات التمويل الإسلامي لمعالجة عجز الموازنة العامة
59	المطلب الأول عقود المشاركات
60	الفرع الأول المشاركة

61	الفرع الثاني المضاربة
62	المطلب الثاني عقود المعاوضات
70	الفرع الأول المرابحة
71	الفرع الثاني الإدارة
72	الفرع الثالث السلم
73	الفرع الرابع الاستصناع
	المطلب الثالث عقود التبرعات
	الفرع الأول القرض الحسن
	الفرع الثاني الوقف
	الفرع الثالث التأمين التكافلي
	المطلب الرابع الصكوك الإسلامية
	الفرع الأول التعريف
	الفرع الثاني الخصائص
	الفرع الثالث الأنواع
	المبحث الثاني عرض تجارب دول إسلامية وغير إسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية
	المطلب الأول: التجربة الأوروبية والأمريكية في إصدار الصكوك الحكومية الإسلامية
	المطلب الثاني التجربة الألمانية
الخاتمة العامة	

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعد التمويل الإسلامي نظامًا ماليًا متكاملًا يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال منع الربا (الفائدة) والمضاربة المفرطة. يتميز التمويل الإسلامي بوجود مجموعة من الأدوات المالية التي تتوافق مع القيم الإسلامية، مثل الصكوك والمشاركة والمضاربة، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، تلعب الموازنة العامة دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة. فهي تعكس السياسات المالية للحكومة وتحدد أولويات الإنفاق والإيرادات. في هذا السياق، يمكن للتمويل الإسلامي أن يقدم حلولًا مبتكرة لتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد المالية ويحقق التوازن الاقتصادي.

تتضمن أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لمعالجة عجز الموازنة العامة الصكوك الإسلامية، التي تعتبر بديلاً شرعياً للسندات التقليدية، وتتيح للحكومات جمع الأموال دون اللجوء إلى الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أدوات مثل المشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الحكومية، مما يعزز من مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري للتمويل الإسلامي والموازنة العامة، مع التركيز على الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن استخدامها لمعالجة عجز الموازنة العامة. سيتم تحليل المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي وأدواته المالية، بالإضافة إلى دراسة دور الموازنة العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما سيتم تسليط الضوء على كيفية استخدام أدوات التمويل الإسلامي في معالجة العجز المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي، يتميز بارتكازه على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتؤكد على الاستثمار الحقيقي في الأصول الحقيقية. على هذا الأساس، تشكل الصكوك الإسلامية أحد الحلول التي تسمح بجمع الأموال من دون فوائد مما يساهم في تقليل عجز الموازنة. كما يمكن لأدوات أخرى، مثل عقود المشاركة والمضاربة أن تلعب دورًا حيويًا في تمويل المشاريع الحكومية من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

ومن هنا تبرز الإشكالية في هذا البحث حول مدى قابلية تطبيق هذه الأدوات في السياق الاقتصادي الجزائري، وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن المالي المطلوب دون المساس بمبادئ الاستدامة المدنية والاجتماعية. السؤال

الإشكالية: تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في معالجة عجز الموازنة العامة، خاصة في ظل الاعتماد على طرق تقليدية مثل الاقتراض بفوائد، مما يؤدي إلى تفاقم الدين العام وزيادة الأعباء الاقتصادية. في هذا السياق، يبرز التمويل التشاركي الإسلامي كبديل محتمل يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي دون الحاجة إلى الاقتراض بفوائد. تهدف هذه المذكرة إلى دراسة مدى فعالية أدوات التمويل الإسلامي، مثل الصكوك الإسلامية، المضاربة، والمشاركة، في معالجة العجز المالي وتحقيق الاستقرار المالي.

السؤال المحوري: إلى أي مدى يمكن لأدوات التمويل التشاركي الإسلامي أن تكون فعالة في معالجة عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي دون اللجوء إلى الاقتراض بفوائد؟

الفرضيات:

1. يمكن لأدوات التمويل التشاركي الإسلامي، مثل الصكوك الإسلامية، أن توفر مصادر تمويل مستدامة وفعالة لعلاج عجز الموازنة العامة.

2. استخدام أدوات التمويل الإسلامي يقلل من الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالاقتراض بفوائد، مما يساهم في تحقيق استقرار مالي أكبر.

3. تطبيق أدوات التمويل التشاركي الإسلامي يتطلب وجود بنية تحتية قانونية ومؤسسية داعمة لضمان نجاحها وفعاليتها.

يمكن لأدوات التمويل الإسلامي أن تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع تنموية مستدامة.

الفصل الأول

المقدمة

يعد التمويل الإسلامي أحد الأنظمة المالية التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال منع الربا (الفائدة) والمضاربة المفرطة. يتميز التمويل الإسلامي بوجود مجموعة من الأدوات المالية التي تتوافق مع القيم الإسلامية، مثل الصكوك والمشاركة والمضاربة، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، تلعب الموازنة العامة دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة. فهي تعكس السياسات المالية للحكومة وتحدد أولويات الإنفاق والإيرادات. في هذا السياق، يمكن للتمويل الإسلامي أن يقدم حلولًا مبتكرة لتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد المالية ويحقق التوازن الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري للتمويل الإسلامي والموازنة العامة، من خلال تحليل المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي وأدواته المالية، بالإضافة إلى دراسة دور الموازنة العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما سيتم تسليط الضوء على كيفية استخدام أدوات التمويل الإسلامي في معالجة العجز المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الاول: مفهوم التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو نوع من التمويل أو على الأصح أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية معوفة و مهمة وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساسا للربح.

وهذه القاعدة بسيطة و أساسية بقدر أهميتها و اشتهاها، وتقتضي أن من ملك شيئا استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء، فلو ملك إنسان غنما أو إبلا فسمنت و كبرت و توالدت، فإن جميع تلك الزيادات تكون للمالك حقا من حقوقه نتيجة لتملكه للأصول و الأمهات.

ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى، فإن الزيادة التي حصلت عنده في كمية النقود التي لديه هي أيضا ملك محض له¹.

فالقاعدة الأولى في التمويل الإسلامي هي انه لا بد من التملك، لأن وجود حق ملكية على شيء يمنح المالك حق الملكية على جميع الزيادات المتولدة في ذلك الشيء، سواء اكانت هذه الزيادات قد حصلت بعوامل طبيعية، أم بفعل المالك و اجتهاده، ام بعوامل العرض و الطلب في السوق.

أما القاعدة الثانية في التمويل الإسلامي فهي الواقعية، و هذه الواقعية هي من الفطرة، على بساطتها و سهولتها، و دون اية تعقيدات ذهنية او افتراضات تحكمية².

¹ منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علما و نظاما، ط1، دار الفكر، دمشق، سنة 2000، ص 168.

² المرجع نفسه، ص 169.

أما القاعدة الثالثة من قواعد التمويل الإسلامي الذي يقصد فيه الممول الربح فهي أن كل عملية تمويلية لا بد أن تمر من خلال السلع و الخدمات، سواء في إنتاجها كما في التمويل بالمشاركة و المضاربة، الذي هو تمويل لمشروعات إنتاجية بطبيعته، لأنه لا يمكن فيه إلا تقاسم الأرباح، أم تداولها (السلع و الخدمات) كما في التمويل بالبيع و الإيجارات³.

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي

بالطرق إلى تعريف التمويل الإسلامي هناك مجموعة من التعريفات التي تحدد مضمونه كالتالي تركز مبادئه، الهدف من نشاطه، موضوعه أو أخلاقياته، نذكر منها:

أولاً: التمويل الإسلامي يهدف إلى تطوير الخدمات المصرفية و المنتجات المالية للتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية⁴.

ثانياً: يعرفه فؤاد السرطاوي بأنه " يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال و اتخاذ القرار الإداري و الاستثماري"⁵.

³ منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علماً و نظاماً، ص 171.

⁴ خالد سعد محمد الحربي، حوار الأربعاء، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة، 2009، ص 92.

⁵ عبد الباري مشعل، أليات التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد إسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص 219.

ثالثاً: هو التمويل القائم على القوانين الإسلامية التي تعرف عموماً باسم الشريعة الإسلامية و تقوم المبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في العمل على تحقيق الرفاهية للناس مع النهي عن الممارسات غير العادلة أو الإستغلالية⁶.

رابعاً: التمويل الإسلامي يعني "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"⁷.

خامساً: يعرفه محمد البلتاجي على أنه " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية"⁸.

سادساً: " التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، " هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و المؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض"⁹.

⁶ محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي و أفاق تطويره في فلسطين " دراسة تطبيقية على قطاع غزة "، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2010، ص 28.

⁷ عبد الباري مشعل، أليات التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، ص 219.

⁸ المرجع نفسه، ص 219.

⁹ صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي و دورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، سنة 2007، ص 3.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

ينبغي أن تتطابق شروط التمويل الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية لأن خصائصه تقوم على أساس نظرة الإسلام إلى المال، وأنه مال الله و أن الإنسان ماهو إلا مستخلف عليه في هذه الأرض و يجب عليه تسييره وفقا لأوامر الله و مقاصده

ومن هاته الخصائص نذكر:

أولاً: ربح الممول في جميع أنواع التمويل الإسلامي يستحق بسبب الملكية:

الملكية عبارة عن اتصال شرعي بين الشخص و بين شيء يكون مطلقا لتصرفه فيه و حاجزا عن تصرف غيره فيه، و هو قدرة يثبتها الشرع ابتداء على التصرف.

و خاصية قابلية تملك المال عبارة عن أن يملك الإنسان حق الإستفادة من الشيء، و يكون للشخص الحق في ان يباشر الانتفاع بنفسه أو يمكن غيره من الانتفاع بعوض أو بغير عوض، فللمنتفع أن يتصرف في ذلك المال تصرف الملاك في أملاكهم على الوجه الذي قيدت به أحكام العقد الذي استحق بمقتضاه المال.

و التمويل الإسلامي امتداد لقابلية تملك ما يقبل المعاوضات من الاعيان و المنافع، ذلك إن التملك بأنواعه المتعددة تمثل المخاطرة الإيجابية التي تعمل على تطوير العوامل الإنتاجية و إضافة قيم اقتصادية لها، مما ينتج نمو يجعل من له حق التملك بشكل من الأشكال مستحقا للعوائد أو المشاركة فيها¹⁰.

¹⁰ رائد نصري جميل أبو مؤنس، عبد المعز عبد العزيز حريز، مجدي علي غيث، التموي الاسلامي الماهية و الخصائص المعيارية دراسة تحليلية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات، المجلد التاسع، العدد 01، مارس 2019، ص 345.

ثانيا: قيام التمويل الإسلامي بإشباع الرغبات

يعد إشباع الرغبة أحد الخصائص المعيارية التي ينبغي توفرها في الاموال عموما، و ما يبنى عليها من عمليات و في مقدمتها التمويل، فما كان من الأموال مشبعا لرغبة المستهلك، فإنه ينظر لها نظرا يقدر من خلاله قيمة هذا المال بالنسبة له، و ما تحققه من منفعة.

فالغاية الأساس التي ينطلق منها الإنسان في أي سلوك و تصرف، إنما هي المنفعة ذلك أن "هي الغرض الأظهر من جميع الأموال"، فهي الباعث على التعاملات، و هو ما يعبر عنه بميل الطبع، و بذل الإنسان جهده في الحصول عليها و حيازتها و الاحتفاظ بها¹¹.

ثالثا: أن يتسم التمويل بقابلية الضبط و التحديد

من سمات المال في التشريع الإسلامي أن يكون قابلا للضبط و التحديد، و القياس بأحد أدوات القياس، لأن الغاية من المال تسهيل المعاملات، و ذلك لا يتحقق إلا بكون المال قابلا للقياس.

و بالنظر إلى اشتقاق التمويل من المال، فإن معايير نفي الجهالة و الغرر و إثبات القدرة على الوفاء بالتزامات التعاقد و الوضوح في الكيفية، و تحديد الأجل...إلى غير ذلك، تعد متطلبات جوهرية لسلامة التمويل الإسلامي¹².

¹¹ رائد نصري جميل أبو مؤنس، عبد المعز عبد العزيز حريز، مجدي علي غيث، التموي الإسلامي الماهية و الخصائص المعيارية دراسة تحليلية، ص 341.

¹² المرجع نفسه، ص 344.

رابعاً: أن يكون التمويل تنموياً ذا أهداف اجتماعية.

التمويل الإسلامي هو المحور الرئيسي لمنظومة المصرفية الإسلامية، و المصارف الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية و تعمل في إطار الشريعة الإسلامية و تلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية و تسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، و تقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً و قبل كل شيء، و اجتماعية من حيث إنها تقصد في عملها و ممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق و تدريبهم على الادخار، فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة و جمعها و إنفاقها في مصارفها الشرعية¹³.

خامساً: إمتثال التمويل الإسلامي لأحكام الشريعة

إن اجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، بل و جعل اجتناب الربا هو أحد أهم الخصائص المعيارية التي يميز على أساسها بين التمويل الإسلامي و الإقراض الربوي، و استناداً لذلك كان تعريف المصرفية الإسلامية بأنها : نظام مصرفي تجرى فيه المعاملات و الأنشطة بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية و الذي يجيز التمويل على أساس الأصول و يحرم المعاملات على أساس الربا¹⁴.

المطلب الثاني: أهمية التمويل الإسلامي و أهدافه

¹³ النجار، أحمد، منهج الصحة الإسلامية بنوك بلا فوائد، جدة ، سنة 1976، ص21.

¹⁴ رائد نصري جميل أبو مؤنس، عبد المعز عبد العزيز حريز، مجدي علي غيث، التموي الاسلامي الماهية و الخصائص المعيارية دراسة تحليلية، ص351.

الفرع الأول: أهمية التمويل الإسلامي

تكمن أهمية التمويل الإسلامي في ما يلي :

بالنسبة للعملاء :

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية، التي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن :

- فالتمويل قصير الأجل يستخدم لتمويل الفجوات التمويلية، التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة بدلا من الالتجاء إلى زيادة رؤوس أموالهم، و إدخال شركاء جدد معهم و مشاركتهم الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج...إلخ.

- التمويل المتوسط الأجل، و ذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة، كمشراء عتاد و الات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية، متمثلة في إجراء عمر إنتاجي للألات.

- التمويل طويل الأجل، و يستخدم لتمويل اقتناء الأصول الثابتة، من الات و معدات، أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق و غيرها، أو إنشاء مباني عنابر إنتاج¹⁵.

بالنسبة للبنك:

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال:

¹⁵ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، ط1، المكتبة العصرية، مصر، سنة 2008، ص 74-75.

- العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، و تحقيق فوائض لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين، و على المساهمين في رأس مال البنك.

- يجعل البنوك الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية.

- يساهم في المجالات المختلفة التي تتطلبها حاجة الجماعة، إذا أحسن استخدامها و توجيهها و رسخ في ضمير الافراد و المؤسسات المالية توظيفها بالضوابط الإسلامية في جوانبها المختلفة، طبقا للفترة التي تناسب كل مشروع، سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة أجل¹⁶.

بالنسبة للإقتصاد القومي:

يساهم التمويل في مقابلة الإحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الإقتصادي، بما يعمل على دفع عجلة التنمية و سياسة الدولة، بما يساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة و زيادة معدل النمو للدخل القومي¹⁷.

الفرع الثاني: أهداف التمويل الإسلامي

إن التشريع المالي في الإسلام يهدف إلى تحقيق العدل بين الجميع و يحول دون جعل المال دولة بين الأغنياء و بذلك يحقق النشاط الإقتصادي و الاستقرار الاجتماعي و يجمع علماء المسلمين على الرأي القائل بأن

¹⁶ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، ص 74-75.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 75.

الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مجتمع إسلامي لابد أن تكون قائمة على قاعدة عريضة من التنمية و العدالة الاجتماعية¹⁸.

و تتجلى أهداف التمويل الإسلامي فيما يلي :

- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية.
- تلبية طلبات فئات من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق التكافل الاجتماعي¹⁹.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي

تنقسم مؤسسات التمويل الإسلامي إلى ثلاثة فروع تتضمن البنوك الإسلامية، شركات التأمين الإسلامية و مؤسسات الوقف الإسلامي و في مطلبنا هذا نتطرق لتعريفها و ذكر خصائصها و أهدافها.

الفرع الأول: البنوك الإسلامية

أولاً: التعريف

¹⁸ علي السالوس، فقه البيع و الاستيثاق و التطبيق المعاصر، دار الثقافة، ط1، سنة 2003، ص 768.

¹⁹ طيوان حمزة، مداخلة بعنوان أهمية تبني التمويل الإسلامي كاستراتيجية لتشجيع التنمية الاقتصادية، ورقة علمية منشورة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول بعنوان تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة، رؤية إسلامية (الجزء الثاني)، جامعة تبسة، 2019، ص 550.

البنك الإسلامي هو " مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، و بما يخدم شعوب الأمة و يعمل على تنمية اقتصادياتها"²⁰.

و يعرف البنك الإسلامي أيضاً بأنه : "مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية و المالية كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم و المتمثل في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، و المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية"²¹.

ثانياً: الخصائص

1- عدم تعاملها بالفائدة باعتبارها من الربا:

ما يميز البنوك الإسلامية هو استبعاد تعاملها بالفائدة في كل معاملاتها بصورة الربا، و هو القرض المشروط فيه الأجل و زيادة مال المقترض مقابل هذا الأجل، فعناصر الفائدة المصرفية هي نسبة مئوية من رأسمال القرض أو الوديعة محدد سلفاً تحسب على أساس المدة و هي نفس عناصر الربا و هي ثلاثة: دين و أجل و زيادة على أصل الدين مشروطة في مقابل الأجل.

²⁰ محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، ط2، سنة 1995، ص 17

²¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2003، ص 96.

إن الاقتصاد الإسلامي مهما تنوعت و اختلفت اشكاله فهو مبني أساسا على مبدأ إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذاً و عطاءً، هو موقف محدد و محسوم الجدل فيه مادام الإسلام حرم الربا بكل أشكاله و شدد العقوبة عليها، و لذا هذه الخاصية المعلم الرئيسي و الأول للبنك الإسلامي²².

2- اضافة الطابع الاجتماعي على التنمية الاقتصادية:

إن البنك الإسلامي ليس مؤسسة مصرفية اقتصادية بحتة و إنما تضي الطابع الاجتماعي عليها و تجعل بذلك منها مؤسسة اقتصادية اجتماعية لذا نجد أن تحقيق المصلحة العامة أولوية مثلها مثل تحقيق الأرباح الاقتصادية بالموازاة مع تحقيق التنمية الاجتماعية²³.

3- الصفة التنموية لأعمال البنوك الإسلامية:

تعتبر من السمات الرئيسية المميزة للبنوك الإسلامية، فإن اضطرارها إلى المرور في جميع عملياتها حصراً عبر إنتاج و تداول السلع يجعلها بنوكاً تنموية بحكم طبيعتها، لأن جميع تمويلها ينحصر في المساعدة على إنتاج سلع و خدمات جديدة أو المساعدة في تداولها بين الأيدي، و الإنتاج و التداول كلاهما عمليتان تنمويتان الأولى مباشرة و الثانية غير مباشرة، لأنها تساعد على زيادة الإنتاج²⁴.

²² سيف هشام صباح، الصيرفة الإسلامية مفهومها و عملياتها (دراسة تحليلية على المصرف العراقي الإسلامي بالاعتماد على عدد من المؤشرات المالية)، بحث تمهيدي لمرحلة الماجستير، ص 07.

²³ اسية هتشان، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية - مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية، العدد 06، جانفي 2019، ص 100.

²⁴ منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علماً و نظاماً، ص 189.

4- الاستثمار في المشاريع الحلال:

تولي البنوك التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الاخلاقية للنشاطات التي تمويلها، على عكس البنوك الإسلامية التي تهتم بالجانب الديني و الاخلاقي و تجعله في تصميم اختيار مشاريعها، حيث لا تستثمر البنوك الإسلامية في المشاريع الحرام كتمويل مصنع للخمور أو أي مشروع اخر يحرمه الإسلام أو يسبب ضررا للمجتمع²⁵.

ثالثا : الأهداف

1- الهدف الديني:

كما سبق الإشارة فيما سبق أن البنك الإسلامي مبني أساسا على مبادئ الشريعة الإسلامية فبذلك فهو يهدف إلى إحياء المعاملات على هذا الأساس أي أن يجعل أسلوب نشاطه مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية و بمعنى آخر يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يخص جانب هام من جوانب الحياة و هو المال²⁶.

2- الهدف المالي:

إن وظيفة الأساسية لأي بنك هو تحقيق الأرباح لأصحابه و المين به في إطار يهدف إلى خلق أفكار جديدة تستجيب للمعطيات الحديثة التي تجذب أكثر المتعاملين معه، و عليه فهذا الهدف غير مستثنى من نطاق أهداف البنك الإسلامي و إنما يسعى أصحابه إليه في إطار احترام القيم و الأسس و الركائز الأساسية المبني

²⁵ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، سنة 2010/2009، ص306.

²⁶ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، سنة 2004، ص 88.

عليها من جهة و من جهة أخرى مواكبة التطورات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية... إلخ، و يمكنها أن تحقق ذلك إذا تواصلت إلى :

أ- قدر مناسب من الأرباح للمساهمين.

ب- موقف معزز في السوق المصرفية و بالتالي تكوين سمعة طيبة عند البنك و تحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته و العمل على زيادة عدد المتعاملين معه.

ج- تنمية الكفاءات و المهارة الإدارية لمديري و موظفي البنك حتى يتمكنوا من الاستمرار في تقديم خدماته و تطويرها²⁷.

3- الهدف التنموي:

إن الهدف من العمليات البنكية بصفة عامة هو النهوض بالتنمية الاقتصادية، و البنك الإسلامي يهدف إلى حشد الموارد المالية و استثمارها تحقيقاً لهذه الغاية و ذلك من خلال مايلي:

أ- تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغيير المنشود في الشرع، و لا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أياً كان نوع هذه الطاقات فإنه نوع من التغيير في المجتمع الذي تنتشه البنوك الإسلامية كههدف من أهداف المشروع الإسلامي.

²⁷ اسية هتشان، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، ص 107

ب- إلغاء الفوائد الربوية و بالتالي إيجاد بدائل لأولئك الذين يرفضون التعامل بالربا، و خلق جو حقيقي للاستثمار مبني على الإئتمان و الثقة، و بطبيعة الحال تقادي كل الإنعكاسات على واقع الاستثمار نتيجة التعامل بالربا على مستوى الفرد أو المجتمع على حد سواء.

ج- تشجيع الاستثمارات و محاربة الاكتناز.

د- حشد الطاقات البشرية و المادية من خلال إعطاء فرص للعمل داخل البلدان الإسلامية²⁸.

الفرع الثاني شركات التأمين الإسلامي

اولا تعريف شركات التأمين الإسلامي²⁹

شركات التأمين الإسلامي أو التعاوني هي شركات خدمات، أي أنها تدير عمليات التأمين وتستثمر أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، وعلاقة الشركة بهيئة المشتركين علاقة معاوضة، فهي الأمانة على أموال التأمين، وتقوم بالإدارة نيابة عن هيئة المشتركين وأهم ما يقوم عليه التأمين الإسلامي أو التعاوني أنه يقوم على مبدأ التعاون والتكافل ولا يشتمل على الربا فعقود المساهمين ليست ربوية ولا يستغل ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية، والفائض في التأمين الإسلامي يعود إلى مجموع المؤمنين ولا يعود إلى شركة التأمين.

ثانيا خصائص التأمين الإسلامي³⁰

²⁸ اسية هتشان، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، ص 107

إسلام أون لاي ²⁹/<https://fiqh.islamonline.net/>

نظام التأمين وموقف الشريعة منه / فيصل مولوي ص 136 ³⁰.

قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1406هـ وفق 1985م وجاء فيه ما يلي:

1. التأمين التكافلي هو نوع من أنواع التأمين الذي يهدف إلى التعاون والتكافل بين المؤمن لهم، حيث يقوم على أساس مبدأ التضامن والمساعدة المتبادلة للتغطية من المخاطر العرضة للمؤمن عليهم.
2. يختلف التأمين التكافلي عن التأمين العادي في كونه لا يقوم على مبدأ الربح، بل يسعى إلى التغطية من المخاطر بأفضل الوسائل والتكاليف الأقل للمؤمن لهم، حيث يحملون مسؤولية بعضهم عن بعض في التكافل والتعاون في الحفاظ على الممتلكات والأرواح.
3. يشمل التأمين التكافلي العديد من الأنواع، كتأمين الحياة والجسد والصحة والعجز وفقدان المنافع والأعضاء والمركبات، ويختلف هذا النوع من التأمين عن التأمين العادي في تحديد مدة العقد والأقساط والشروط للتغطية المختلفة.
4. يخرج التعويض في التأمين التكافلي بعد الاتفاق على المناط ذاتها، حيث تلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين دون الحاجة لإثبات الضرر الفعلي المحدد، كما أن من حق المشتركين استعادة الفائض نقداً بعد اقتطاع المخصصات والمصاريف اللازمة من دون أن يحتفظ الشركة أو مساهمها بأي نسبة من الفائض.
5. تتبع شركات التأمين التكافلي عملية إدارة المخاطر بعناية لتحديد التكاليف والمخاطر المتعلقة بأي عقد تأمين، وتحديد الوسائل المثلى لتغطية المخاطر بأفضل الأسعار، كما تحرص شركات التأمين على تقديم خدمات مميزة وجودة عالية للمؤمن لهم وتوفير الدعم المتواصل لهم خلال فترات العقد.

6. يتبع التأمين التكافلي أسس ومبادئ تهدف إلى تحسين الوضع المالي والاقتصادي للمؤمن لهم، كما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتشجيع التعاون والتكافل بين الأفراد والمجتمعات في تحسين الحياة المجتمعية.

7. يهدف التأمين التكافلي إلى توفير حماية شاملة وفعالة للممتلكات والأرواح وتحقيق الأمان والراحة النفسية للمؤمن لهم، وبما أن المشتركين هم أصحاب العملية التأمينية، فإنهم يحصلون على الفائدة المرجوة والحماية المالية دون الحاجة لتحمل تكاليف إضافية في سبيل تحقيق ذلك.

ثالثاً أهمية شركات التأمين الإسلامي³¹

- التوافق مع الشريعة الإسلامية: تعتمد شركات التأمين الإسلامي على مبدأ التعاون والتكافل، وتجنب الربا (الفائدة) والغرر (الجهالة)، مما يجعلها خياراً مفضلاً للمسلمين الذين يرغبون في الالتزام بتعاليم دينهم في معاملاتهم المالية.
- التعاون والتكافل: تقوم هذه الشركات على مبدأ التعاون بين المشتركين، حيث يتم تجميع الأقساط واستخدامها لتعويض الأضرار التي يتعرض لها أحد المشتركين. هذا يعزز من روح التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- الاستثمار الشرعي: تستثمر شركات التأمين الإسلامي الأموال المجمعة في مشاريع تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في دعم الاقتصاد الإسلامي وتنميته.
- الشفافية والعدالة: تتميز هذه الشركات بالشفافية في إدارة الأموال والعدالة في توزيع الفائض على المشتركين، مما يعزز من ثقة العملاء ويشجعهم على المشاركة.

الإسلام والتأمين / د. محمد شوقي الفنجري ص 74³¹.

- دعم الاستقرار الاجتماعي: من خلال تقديم تعويضات للمشاركين في حالة وقوع الأضرار، تساهم شركات التأمين الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي للأفراد والأسر، مما ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل.

مؤسسات الوقف الإسلامي

اولا تعريف الوقف³²

الوقف في المعاجم اللغوية لا يخرج إجمالاً عن معنى الحبس عن التصرف مطلقاً، وحبس الشيء وقفه، فلا يباع ولا يورث، وإنما تملك غلته ومنفعته. ومن الناحية الفقهية، فقد اختلف الفقهاء في تعريف الوقف بناء على اختلافهم في بعض أحكامه كاللزوم والتأبيد واشتراط القرية من عدمها. فالحنفية يعرفون الوقف بأنه "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها، أو صرف منفعتها على من أحب"، فهم يرون عدم لزوم الوقف لبقائه في ملك الواقف قياساً على العارية بينما المالكية يقولون على لسان ابن عرفة: "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لا زماً بقاءه في ملك معطيه ولو تقديراً"، ويقول الباجي: "معنى التحبب أن تكون المنافع محبوسة على وجوه نص عليها، أو آخر تعيينها". أما جماع تعريفات الشافعية فهو: "حبس ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح"، ومعنى ذلك خروج العين الموقوفة من ملك الواقف إلى ملك الله تعالى على وجه يحقق النفع للعباد، وأوجز الحنابلة تعريفهم في قولهم: "تحبب الأصل وتسبيل التمرة". وبناء على ما سبق يمكن أن نقرر بأن الوقف لا يخرج عن معنى حبس ما فيه منفعة من أعيان المال عن أي تصرف مفوت للملكية، وتسبيل منفعتها لوجه من أوجه البر.

³²لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت الطبعة الثالثة 1994م، ومختار الصحاح للرازي المكتبة العصرية 2001م مادة (وقف، وحبس).

ثانياً خصائص مؤسسات الوقف الاسلامي³³

- **الدوام:** الوقف يكون دائماً، أي أن الأصل الموقوف يبقى محبوساً ولا يُباع أو يُورث.
- **المنفعة:** تُصرف منافع الوقف في أوجه البر المختلفة، مثل بناء المساجد، المدارس، المستشفيات، وغيرها.
- **التوثيق:** يتم توثيق الوقف بشكل رسمي لضمان استمراريته وحمايته من التلاعب.
- **الشرعية:** يجب أن يكون الوقف متوافقاً مع الشريعة الإسلامية، ويُشترط أن يكون الهدف منه قربة إلى الله.

ثالثاً أهمية مؤسسات الوقف الاسلامي³⁴

- **التنمية الاجتماعية:** يُسهم الوقف في تحسين مستوى المعيشة للفئات المحتاجة من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- **الاستدامة:** الوقف يُعتبر مصدراً مستداماً للتمويل، حيث تستمر منافع الوقف في العطاء على مر الزمن.
- **التكافل الاجتماعي:** يُعزز الوقف من روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، ويُسهم في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

³³<https://makasid.com/wakf/>

³⁴الوقف ومسألة التنظيم العمراني بالجزائر من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية المعاصرة معاوية سعيدوني . ص

- الحفاظ على التراث: يُسهم الوقف في الحفاظ على التراث الإسلامي من خلال دعم المؤسسات الدينية والثقافية.

المبحث الثاني : أهمية الموازنة العامة

لقد ازدادت أهمية الميزانية العامة بازدياد الدور الذي تؤديه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية، باعتبارها من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة لإحداث الآثار المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستخدمة في ذلك إيراداتها وبرامجها الاتفاقية محققة أهدافها وأهداف المجتمع على حد سواء.

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة

تعتبر الميزانية العامة من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية، ذلك لأنها السبيل لتحقيق جملة من الأهداف المالية، الاقتصادية، وأخرى اجتماعية و حتى سياسية، وهذا ما أدى إلى تطور دورها الذي لم يعد منحصرًا في تحقيق التوازن المالي وإنما امتد إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يمكن اعتبار الميزانية العامة مرآة عاكسة للحالة المالية والمسار الاقتصادي للدولة، وتؤدي الدور المنوط بها من خلال تحديد جملة ما يجب تغطيته من نفقات، وما يجب تحقيقه من الإيرادات.

الميزانية العامة ليس لها تعبيرًا موحدًا وشاملاً بل اختلفت التعاريف و المفاهيم التي تمثلها ، والسبب راجع إلى اختلاف التكاليف والتشريعات التي تحدثت عنها.

الفرع الأول تعريف الموازنة العامة

هناك العديد من التعاريف للموازنة العامة، وعلى الرغم من اختلاف هذه التعاريف في صياغتها إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون، وسوف نورد بعض هذه التعاريف وأهمها كما يلي:

يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها : تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.¹

الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي

¹حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1111 م، ص 109-110.

خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية.²

الموازنة العامة هي عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، مبين فيه تقدير لإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة زمنية مقبلة، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه.³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الموازنة العامة هي عبارة أن أرقام تقديرية لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة، فهي أداة بيد الحكومة تستعملها من أجل بلوغ أهدافها التنموية، وهذه الوسيلة تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة والمنتهجة وتبين الأولويات المقررة من خلال الاعتماد المالية المرصودة.

أولا الميزانية العامة في مختلف تشريعات دول العالم

- عرفها التشريع الأمريكي بأنها: "صك تشريعي تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراح الجباية المبسطة فيها".⁴

- يعرف التشريع الفرنسي الميزانية العامة على أنها: "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعباءها .

- أما دليل المحاسبة الحكومية الصادر عن الندوة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في بيروت في عام 1969، فقد عرف الميزانية العامة كمايلي: "الموازنة العامة هي عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة فهي أساسا عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للمواد المتاحة"⁵.

² إبراهيم علي عبد لله، أنور العجارمة، "المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ص 29.

³ Bigaut Christian, "finances publiques droit budgétaire" marketing, paris, 1995, P08.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص104.

⁵ حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64 ، 2007 ، ص 96.

- التشريع الجزائري وحسب المادة السادسة من القانون 84-17 ذكر بأن: "الميزانية العامة للدولة تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".⁶
- أما المادة الثالثة من القانون 90-21 فالميزانية العامة تتمثل في : الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها".

ثانيا الميزانية العامة من وجهة نظر الباحثين في مختلف التخصصات

قدم الباحثون في مختلف التخصصات مفاهيم تعبر عن الميزانية العامة ولكن كل حسب تخصصه، فكان نتاج ذلك التعرف على الميزانية العامة من جوانب عديدة، تتمثل في ⁷:

- المفهوم المحاسبي للميزانية العامة: ينظر إلى الميزانية العامة على أنها أرقام حسابية تشمل الاعتمادات المخصصة والمتوقع انفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة. ولذا تتعامل المحاسبة مع هذا المفهوم بالتسجيل وإظهار النتائج بما تتطلبه التقسيمات الواردة في الميزانية العامة.
- المفهوم الرقابي للميزانية العامة: تعتبر الميزانية العامة الأداة الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال الالتزام بالاعتمادات المخصصة كما لصرها للأنواع المحددة وضمن الفترة المخصصة لها للتحقق بأن الوحدات قد قامت بتحقيق الأهداف المطلوبة وهذا ما تؤكد عليه الميزانية التقليدية (موازنة الاعتمادات) ولا يهتم المفهوم الرقابي للميزانية بالتخطيط وإعداد البرامج.
- المفهوم الاقتصادي للميزانية العامة: إن تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي لرفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون عن طريق الميزانية العامة

⁶ القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في: 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18 ، الصادرة في 1984\07\10.

⁷ صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، دفعة 2013-2014 ، ص111.

التي يتم بواسطتها كبح جماح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي.

- المفهوم القانوني للميزانية العامة : يعتبر فقهاء القانون بأن الميزانية العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الإجراءات التي يمر بها تشريع أي قانون وشمولها على أحكام قانونية تنظم مالية الدولة. كما أن معظم الدساتير تتضمن أسس وقواعد إعداد الميزانية من الإعداد إلى التشريع إلى أن تصدر أرقامها بموجب قانون الميزانية السنوي.

الفرع الثاني مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة للدولة من مكونات رئيسية تستخدم لتحديد الإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة مالية. المكونات الأساسية للموازنة العامة تشمل:

أولاً الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات الحكومية هي المصدر الممول لموازنة الدولة والتي من خلالها يتم الصرف وفقاً لما يتم تحديده في الموازنة العامة للدولة . حيث تعتبر الإيرادات الآتية من الصادرات النفطية هي الممول الأساس لموازنة الدولة والتي تشكل نسبة من (85-90%) من الإيرادات العامة للدولة.

وتشمل جميع الأموال التي تتوقع الحكومة الحصول عليها من مصادر مختلفة ويمكن تقسيمها الى :

- الإيرادات الضريبية وهي المساهمات المالية التي تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات، مثل:

ضرائب الدخل تفرض على الافراد و الشركات بناء على دخولهم.

الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة التي تفرض على السلع والخدمات.

الجمارك وهي الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات.

- الإيرادات الغير الضريبية تشمل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من مصادر أخرى غير

الضرائب، مثل:

الرسوم مثل رسوم التراخيص والخدمات العامة.

إيرادات الممتلكات الحكومية مثل تأجير أراضٍ أو مبانٍ حكومية.

أرباح المؤسسات الحكومية التي تحققها الشركات أو المشاريع الحكومية.

ثانياً النفقات

تقسم النفقات الحكومية الى النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ، حيث تشكل النفقات الجارية الجزء الأكبر من نفقات الدولة، والتي تتجاوز (70%) من النفقات العامة في اغلب الموازنات السابقة وفيما يلي توضيح المفردات الموازنة الجارية وحسب ما جاء في مشروع قانون الموازنة.

تمثل جميع الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة للإنفاق على مختلف الأنشطة والخدمات، ويمكن تقسيمها إلى:

- **النفقات الجارية:** وهي النفقات التي تُستخدم لتشغيل وإدارة مؤسسات الدولة، وتشمل الرواتب والأجور لموظفي الحكومة والعاملين في القطاع العام. المصروفات التشغيلية مثل شراء السلع والخدمات اللازمة لعمل المؤسسات الحكومية. الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للفئات المحتاجة أو لدعم السلع الأساسية مثل الوقود والمواد الغذائية.
- **النفقات الرأسمالية:** تمثل الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة في مشاريع طويلة الأجل لتعزيز النمو الاقتصادي، وتشمل مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق، الجسور، المدارس والمستشفيات. الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، والطاقة.
- النفقات الاستثمارية المخصصة للمشاريع الاستثمارية التي تنجزها الوزارات وباقي مؤسسات الدولة .

ثالثاً العجز أو الفائض

- أ- **الفائض :** هو الحالة التي تكون فيها الإيرادات الحكومية خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة مالية) أكبر من النفقات الحكومية. بمعنى آخر، يحدث الفائض عندما تجمع الحكومة إيرادات أكثر مما تنفق على الرواتب، الخدمات العامة، المشاريع التنموية، والدعم وغيرها من المصروفات.
- أسباب الفائض في الموازنة قد تشمل:

- تحصيل إيرادات ضريبية عالية بسبب النمو الاقتصادي.
 - خفض النفقات الحكومية نتيجة سياسات تقشفية أو كفاءة في الإدارة المالية.
 - زيادة الإيرادات غير الضريبية مثل العوائد من استثمارات أو ممتلكات حكومية.
- آثار الفائض تشمل:
- إمكانية استخدام الفائض لسداد الديون الحكومية أو تقليل العجز المتراكم من سنوات سابقة.
 - تحسين التصنيف الائتماني للدولة وزيادة قدرتها على الاقتراض بشروط أفضل.
 - تعزيز قدرة الحكومة على الاستثمار في مشاريع تنموية مستقبلية.
 - تقليل الضغط على الموارد المالية في المستقبل وتوفير مرونة مالية أكبر لمواجهة الأزمات.
- ب- العجز: هو الحالة التي تكون فيها النفقات الحكومية خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة مالية) أكبر من الإيرادات الحكومية. بمعنى آخر، يحدث العجز عندما تتجاوز المصروفات الإجمالية للدولة (بما في ذلك الإنفاق على الخدمات، الرواتب، الاستثمار، الدعم، وغيرها) إجمالي الإيرادات المحصلة من الضرائب، الرسوم، العوائد، والقروض.
- يعد العجز إشارة إلى أن الحكومة بحاجة إلى تمويل إضافي لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات.
- أسباب العجز في الموازنة يمكن أن تكون نتيجة لعدة عوامل، منها:
- زيادة النفقات العامة على الاستثمارات والمشاريع.
 - انخفاض الإيرادات الضريبية أو غير الضريبية.
 - تقديم دعم كبير لبعض القطاعات أو الفئات الاجتماعية.
 - الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى تراجع الإيرادات مع زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي.
- آثار العجز قد تشمل:
- زيادة الدين العام بسبب اللجوء إلى الاقتراض.
 - زيادة العبء المالي على الأجيال القادمة واحتمال التضخم نتيجة لزيادة التمويل النقدي.

المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الميزانية، أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة.

الفرع الأول مبدأ سنوية الميزانية العامة

يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام.⁸

وقد تكون بداية السنة المالية هي نفسها بداية السنة الميلادية (01 جانفي) في بعض الدول، ودول أخرى اتخذت أول أبريل هو بداية السنة المالية كما هو الحال في الجماهيرية الليبية . ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة، تتمثل فيمايلي:⁹

- الاعتبار السياسية: التي تتمثل في أن مبدأ سنوية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام.

- الاعتبار المالية: فتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقرير إيرادات الدولة ونفقاتها .

أ- الأسباب التي تبني عليها قاعدة السنوية :¹⁰

- ضمان الدقة في وضع التقديرات.

- فعالية التخطيط الاقتصادي.

- تخفيف العبء الإداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية إعداد الميزانية.

ب- الاستثناءات على مبدأ سنوية الميزانية العامة :

- الاعتمادات الدائمة: وهي الاعتمادات التي تفتح لأكثر من السنة، وتسمى أيضا اعتمادات ثابتة.

⁸ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ط 01، ص 336 .

⁹ أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الافاق المشرقة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص240.

¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص59.

- لموازنات لأقل من سنة لذا يفوض البرلمان الحكومة بفتح اعتمادات شهرية على حساب الميزانية القادمة لحين التصديق.
- اعتمادات التعهد : وهي التي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية طويلة الأمد، والتي لا يمكن إنجازها في سنة واحدة كبناء متحف، تشييد مستشفى... .
- الاعتمادات المدورة من سنة إلى أخرى.
- الاعتمادات الإضافية بعد إقرار الميزانية العامة قد تطلب الحكومة من البرلمان اعتمادات تكميلية أو طارئة، فيقرها البرلمان، فهي في هذه الحالة استثنائية كباقي الحالات.

الفرع الثاني مبدأ وحدة الميزانية العامة

- يقصد بمبدأ وحدة الميزانية العامة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة التصرفات المالية للدولة، ومطبتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.
- ويترتب على تطبيق مبدأ وحدة الميزانية العامة نتيجة هامة تتمثل في "قاعدة عدم تخصيص الإيرادات" وتستلزم هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين ، بل تجمع كل الإيرادات في قائمة واحدة تقابلها قائمة تدرج بها كل النفقات.¹¹

الفرع الثالث مبدأ عمومية الميزانية العامة

- يستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات، كما أن كثيرا من وحدات القطاع العام تتمتع بإيرادات ضخمة ولهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة:¹²
- الطريقة الأولى : تسمى بطريقة الناتج الصافي، ومفادها إجراء مقاصة بين إيرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، أي صافي الإيرادات أو النفقات.
 - الطريقة الثانية: تسمى بطريقة الميزانية الشاملة، وتدرج في الميزانية كل نفقة، وكل إيراد مهما كان مقداره دون إجراء أي مقاصة بينهما، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا واتباعا، أي مبدأ العمومية والشمول.

¹¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، 332.

¹² المرجع نفسه، ص 347 .

وعليه فمبدأ عمومية الميزانية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين.

الفرع الرابع مبدأ توازن الميزانية العامة¹³

إن النظرة الحديثة لهذا المبدأ لا تأخذ بعين الاعتبار توازن الحسابي للميزانية كقاعدة رئيسية وإنما تعتمد على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي كأولوية لسيرورة الدولة.

توازن الميزانية له مفهومان، مفهوم تقليدي والآخر حديث، فالأول يقضي تعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة. أما الحديث يقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي بدل توازن النفقات والإيرادات في نظرتة المحاسبية الضيقة.

أولا المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الميزانية

يعني هذا المبدأ تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها الممتدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم، ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحثة، و هذا المفهوم كان يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على موازنة الأفراد و المشروعات الخاصة، و ذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعة إلى التزايد إذا تمت تغطية عن طريق الاقتراض، أو إلى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير.

وبعبارة أخرى، كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي، و يعد أخطر بكثير من فائض الميزانية، ذلك أنّ وجود عجز يعني، في التحليل الأخير، فإن مواجهة هذا العجز و تغطية إما عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي، و لما كانت العمالة الكاملة هي الغرض الأساسي في النظرية الاقتصادية التقليدية، فإنه يترتب على تغطية العجز بالإصدار النقدي حدوث زيادة وسائل الدفع دون أن تقابلها زيادة في السلع و الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار و منه تدهور في القيمة الحقيقية للنقود و تتأكل، و تميل هذه الحلقة التضخمية إلى الاتساع نتيجة اضطراب الحكومة مرة أخرى إلى إصدار أوراق نقدية جديدة تؤدي بدورها إلى زيادة الأسعار و انهيار قيمة النقود.

ومن ناحية أخرى فإن تغطية العجز عن طريق الالتجاء إلى القروض من شأنه أن يؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد و التي كانت ستوجه في الغالب إلى الاستثمار، مما يؤدي إلى نقص رؤوس

13 زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02، 2018-2019، ص88-

الأموال الإنتاجية في الاقتصاد الوطني نقصا لا يعوضه قيام الحكومة بإنفاق حصيلة القروض في سد العجز، أي في إنفاق غير استثماري في الغالب، و طالما تناقصت الموال التي كانت ستوجه إلى الاستثمار، فإن ذلك يعني تناقص فرص العمل أمام أفراد المجتمع مما يؤدي إلى زيادة البطالة، أضف إلى ذلك، أن سد العجز عن طريق الاقتراض من شأنه تحميل الأجيال القادمة بأعباء إضافية تتمثل في خدمة الدين العام و عدم استفادتها بالأموال المقترضة.

ثانيا المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية

أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة و ذلك في ضوء التطورات المالية الاقتصادية التي تميز القرن الحالي، و لكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستعيد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل بفكرة التوازن المالي البحث (المحاسبي) فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى و لو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة.

هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المؤقت والمنظم، و تتحصل هذه النظرية في أنه في فترات الركود و الكساد تنتشر البطالة، وهذه البطالة هي في الحقيقة العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد و ليس العجز بمفهومه المحاسبي، كما يقول أصحاب المفهوم التقليدي، وتخفيض هذا العجز الحقيقي يستلزم زيادة حجم الاستثمارات، و نظرا لحالة الركود القائمة لا يقوم الأفراد أو المشروعات الخاصة بهذه الاستثمارات و لهذا يتعين على الدولة من ناحية أن تزيد من استثماراتها لتنشيط الحالة الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي بمنح إعانات للمتطلين و زيادة الاستثمارات اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، كما يتعين عليها من ناحية أخرى، أن تخفض من حجم الاستقطاعات العامة (تخفيض سعر الضريبة أو عدم فرض ضرائب جديدة حتى تزيد الموارد المالية في أيدي الأفراد و تقلل الأعباء الملقاة على عاتق المشروعات الخاصة، هذه الإجراءات بشقيها، أي زيادة الطلب الكلي و تخفيض الاستقطاعات العامة، يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة و لكنه عجز مقصود أو منظم لأنه سيؤدي بعد فترة إلى عودة التوازن الاقتصادي و بالتالي التوازن المالي، فالإجراءات سألفة الذكر بشقيها زيادة الطلب الكلي و خفض الضرائب)، ستقضي على حالة البطالة و تؤدي إلى تنشيط الحياة الاقتصادية فتزيد حصيلة الضرائب و تتوقف الإعانات التي تمنح للعاطلين أو المشروعات، على أنه ينبغي لتحقيق ما تقدم أن يلاحظ أن التوسع في الإنفاق العام يجب ألا يتعدى حجم البطالة الموجودة و إلا أدى ذلك إلى حدوث تضخم، هذا من ناحية و من ناحية أخرى، تقترض سياسة العجز المنظم فرص عمل منتجة وانتشار البطالة بالرغم من هذا، كما أنها تقترض

وجود رؤوس أموال غير مستخدمة، فإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن الالتجاء إلى العجز المنظم يؤدي إلى التضخم.

المطلب الثالث: أهداف الموازنة العامة

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من خلال إدارة الإنفاق والإيرادات، يمكن للحكومة التأثير على مستويات التضخم والبطالة ودورات الأعمال.
2. تحفيز النمو الاقتصادي: دعم القطاعات الإنتاجية والاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة لتعزيز النمو المستدام.
3. إعادة توزيع الدخل والثروة: من خلال فرض الضرائب وتوجيه الإنفاق العام لدعم الفئات الأقل دخلاً وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.
4. تحقيق التوازن المالي: إدارة الدين العام والحد من العجز في الموازنة للحفاظ على استدامة المالية العامة.
5. توجيه الموارد الاقتصادية: تخصيص الموارد لتحقيق أولويات الدولة، مثل التنمية المستدامة، التعليم، الصحة، والبنية التحتية.
6. تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال تنظيم النفقات والإيرادات وفقاً لمعايير مالية واضحة، ما يساهم في الحد من الفساد وتحقيق الإدارة الفعالة للموارد.
7. تحقيق العدالة الاجتماعية: عن طريق تمويل البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة، مما يساهم في تحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص.
8. تنمية القطاعات الحيوية: التركيز على دعم قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا لضمان تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مصادر محددة للدخل.
9. تعزيز الاستثمارات: توجيه الموارد نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين بيئة الأعمال.
10. تحقيق التوازن الإقليمي: من خلال توجيه الإنفاق العام لتطوير المناطق النائية أو الأقل تطوراً، مما يساعد على تحقيق تنمية متوازنة بين جميع المناطق الجغرافية.

11. تحسين الخدمات العامة: تمويل وتحسين جودة الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، والنقل لرفع مستوى معيشة المواطنين وزيادة الإنتاجية العامة.
12. الاستعداد للأزمات: تخصيص موارد للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والطوارئ، مثل الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية، بما يعزز قدرة الدولة على الاستجابة السريعة.
13. تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات: التركيز على تقليل العجز في الموازنة العامة من خلال تعزيز الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وترشيد الإنفاق العام.
14. دعم التوجهات البيئية والتنمية المستدامة: توجيه جزء من الإنفاق نحو سياسات بيئية مثل الطاقة النظيفة ومواجهة التغير المناخي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة واحداً من أكثر المصطلحات الاقتصادية تداولاً بين الباحثين والسياسيين ووسائل الإعلام، إلا أن شعبيته لم تنزل الكثير من جوانب الغموض المحيطة به، حيث لا يوجد إلى حد الآن مفهوم محدد بعينه لعجز الموازنة العامة، ثم إن التفسير البسيط لتفاقم عجز الموازنة ثم إن التفسير البسيط لتفاقم عجز الموازنة ناحية، وتباطؤ نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، مما يتسبب في حدوث فجوة مالية تتنامى وتتسع عاماً بعد عام مع تقاعس الإيرادات العامة عن متابعة الزيادات المتتالية للنفقات العامة. سيكون هذا المبحث محاولة لتحديد ماهية هذا المصطلح وطبيعته، والتعرض للأسباب و آثار الموازنة العامة.

الفرع الأول تعريف عجز الموازنة العامة

إن تعريف عجز الموازنة العامة ليس موضع اتفاق بين الكتاب، حيث توجد عدة تعاريف تختلف بحسب الطريقة التي ينظر بها إلى عجز الموازنة العامة. وبشكل عام، يمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظارين:

أولاً المنظور المالي المحاسبي

والذي يعتبر عجز الموازنة العامة هو الرصيد الناتج عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة. وقد عرف عدد من الباحثين عجز الموازنة العامة استناداً إلى هذا المنظور، حيث عرفه الدكتور عبد الكريم صادق بقوله يحقق العجز المالي عندما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها العادية، مما يدفع إلى

اللجوء إلى الإقراض أو الإصدار النقدي لتغطية الزيادة في الإنفاق.¹⁴ كما عرفت الباحثة على أنه المجمع الكلي للأذونات والسندات المصدرة من قبل الخزينة العامة للأفراد والمؤسسات مقابل الحصول على أموالهم، إي بعبارة أخرى كمية الأموال التي استدانتها الحكومة لتمويل الزيادة في نفقاتها العامة.¹⁵

ثانيا المنظر الاقتصادي والاجتماعي

والذي يركز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة العامة، والتي تعكس طبيعة السياسة المالية والاقتصادية المتبعة. وقد عرف الدكتور رمزي زكي عجز الموازنة العامة وفق هذا المنظر على أنه "التباين الشديد بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى".¹⁶

التعريف الأخير لعجز الموازنة العامة، يتم فيه حصر مفهوم العجز بالفرق بين جانبي الموازنة العامة فحسب، كما في المنظر المالي المحاسبي، بل أرجعه إلى طبيعة السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة والتي تؤدي إلى حدوث تباين بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة.

وتتوقف طريقة قياس العجز الموازني على طبيعة الهدف المرجو تحقيقه من وراء هذه العملية لذا

هناك عدة مفاهيم للعجز الموازني أهمها:¹⁷

- **العجز الشامل:** هو الذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة، وبين الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية و غير الضريبية)، وعليه فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام، بما في ذلك الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

- **العجز الجاري:** هو الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث لا يأخذ الإنفاق الاستثماري في هذا المفهوم، والمنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة.

¹⁴ صادق، عبد الكريم، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 398.

¹⁵ Laura, Judkins, « Do Deficits Affect Interest Rates », thesis of the master, Eastern Michigan University, 2002, P.2.

¹⁶ زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص 37.

¹⁷ الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء، ص 119.

- **العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضيه و ليس حاليه، و عليه يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.¹⁸
- **العجز التشغيلي:** (أو العجز المصحح للتضخم) وهو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضا للدائنين عن خسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم. ومن تم العجز التشغيلي يحاول القياس العجز في ظروف التضخم، و عليه يتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة و القطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم.
- **العجز الهيكلي:** وهو العجز الشامل مصحح بإزالة العوامل الآنية أو المؤقتة على الموازنة العامة دون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل. و يعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطيع الإيرادات العامة تمويله أو تغطيته بصفة مستمرة.¹⁹

الفرع الثاني أسباب عجز الموازنة العامة

يمكن إرجاع العجز في الموازنة العامة إلى:

أولا الإلزامات الاقتصادية

عند ما يكون العجز ناشئا عن الركود الاقتصادي، تعتبر محاولة تحقيق موازنة الميزانية عن طريق زيادة الضرائب، أو التقليل من الإنفاق العام سببا لزيادة حدة الأزمة الاقتصادية، و معالجة هذا العجز يكون عن طريق زيادة الإنفاق العام بقصد بعث الروح في الكيان الاقتصادي للدولة، و هذا بموجب نظرية العجز المقصود أو المنظم وهي تعبر عن أفكار كينز ومردال، وترى هذه النظرية في أن العجز وسيلة أساسية للإنعاش الاقتصادي وإخراجه من مرحلة الكساد والركود²⁰، ويتضمن العجز المقصود أن برنامجا للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجع على الانتعاش والنهوض الاقتصادي.

ويعتبر العجز المقصود وسيلة تستخدمها الحكومات لمعالجة العجز الطارئ، و حسب هذه النظرية ما دام الاقتصاد بعيدا من وضعية الاقتصاد الكامل بإمكان في هذه الحالة الدولة أن تتابع العجز، فوصول الاقتصاد إلى وضعية التشغيل الكامل هو المؤشر للإيقاف العجز.

¹⁸قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ص 207.

¹⁹العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ص 143.

²⁰ Duverger Maurice, Finances publique p 228

ثانياً ازدياد الأعباء المالية

لقد شهدت الموازنة العامة في الدول النامية ومنها العربية تزايد في حجم العجز الموازني عكس اختلال هيكلها لهذه الدول، نتيجة برامج التنمية المتبناة من قبل هذه الدول من جهة والأزمات الخارجية من جهة أخرى.

و يمكن إرجاع تفاقم عجز الموازنة العامة إلى أربعة عوامل أهمها²¹:

- توسع جهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات والمؤسسات القطاع العام.
- تزايد الإنفاق العسكري.
- زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بما دولة الرفاه لتمويل الخدمات الاجتماعية و إعانة البطالة.
- تأثير التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود، ومع ازدياد حدة الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الأسعار، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة نتيجة عدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في تنفيذ هذه المشروعات.
- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي كمبرر للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية الدول النامية.

ثالثاً الإيرادات العامة

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة فقد عرفت تراجع في نمو الذي لم تواكب النمو الحاصل في الإنفاق العام، بل اتجهت في بعض الدول النامية نحو الانخفاض لعدة أسباب أهمها:

- أ- ضعف الطاقة الضريبية والتي تقيس نسبة حصيلة الضرائب باختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل تلك النسبة إلى 10-20% في الدول النامية في حين بلغت في دول المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30%، ويرجع انخفاض الطاقة الضريبية لمجموعة من أسباب أهمها:
- انخفاض الوعي الضريبي و اتساع حجم المداخل غير النقدية.
- اتساع نطاق الاقتصاد الموازي الذي يتميز بكثرة الأنشطة غير مشروعة أصحابها يحققون دخولا مرتفعة لا تخضع للضرائب.

²¹حسن الحاج ، عجز الموازنة مشكلات و حلول، ص7.

- جمود النظام الضريبي، نتيجة عدم قدرته على الاستجابة، و تقديم السياسات الملائمة التي تعمل على معالجة الضغوط التضخمية من جهة وانخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى.
- الإعفاءات والمزايا الضريبية لكثير من المشروعات الاستثمارية دون أن يقابلها تنوع في الأوعية الضريبية.
- التهرب الضريبي الناجم عن كون التشريع الجبائي يحمل العديد من الثغرات و كذا قصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها.

ب- أهمية الضرائب الغير المباشرة يتم الاعتماد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة والتي تشكل جزء الأكبر من الإيرادات الضريبية، والتي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في وصول إلى عدد أكبر من السكان كما أنها مقبولة سياسيا لان توزيع أعباءها غير واضح وسهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها.²²

الفرع الثالث آثار عجز الموازنة العامة

تتفاوت الآراء بشأن آثار عجز الموازنة العامة ولكن عموما هناك اتفاق على أن أهم الآثار المحتملة والناجمة عن عجز الموازنة هو التضخم وأثر المضاحمة.

أولا عجز الموازنة والتضخم

إن عملية خلق النقود العالية القوة تعد من أهم طرق تمويل عجز الموازنة إذ أنها تشكل مصدرا مهما للإيرادات وهذه الطريقة ذات أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب من أجل الحصول على الإيرادات.

فتمويل العجز يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود وبالتالي سيؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية وكذلك الانفاق الحكومي أسرع من معدل زيادة الإيرادات بحيث تزداد دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب من جهة وزيادة ودائع الأفراد من جهة لدى المصارف التجارية وهذا يؤدي إلى زيادة احتياطات هذه المصارف ومن ثم قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، لكن في الدول المتقدمة التي تمتلك أسواقا مالية متطورة بدرجة كبيرة فإن خلق النقود والاقتراض من البنك المركزي تعد عملية منفصلة لأن الدين الحكومي يباع إلى القطاع الخاص بشكل مباشر ما دامت هناك أسواق مالية كفؤة وقادرة على الاستدانة من الخارج لامتناس هذا الدين، وعليه فإن الدين الحكومي لا يحتاج إلى تمويل من قبل البنك المركزي

²²دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب و حلول)، ص154.

ورغم من هذا الانفصال بين عملية خلق النقود والاقتراض من البنك المركزي إلا أن هناك ثلاث قنوات يمكن أن تؤثر على الدين العام عن طريق زيادة عرض النقود وهي:²³

أ- القيود الاقتصادية على نسبة الدين للنتاج المحلي الاجمالي وتختلف حسب طبيعة كل اقتصاد وتشريعاته ففي الجزائر وحسب قانون النقد والقرض، لا تتعدى تسبيقات بنك الجزائر للخزينة كل سنة 10 % من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة²⁴.

ب- التضارب الزمني للسياسات الحكومية: ففي ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الإسمية فإن الدين الحكومي سيعطي متخذ القرار حافز لخلق تضخم غير متوقع، وهذا الدافع ينشأ بسبب إمكانية إحداث انخفاض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي عن طريق معدلات تضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية.

ج- الضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة: وتتم عن طريق استجابة السلطات النقدية لارتفاع أسعار الفائدة المتولدة بسبب الدين العام فإذا ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية بفعل الزيادة في الدين العام وتدخل البنك المركزي لتعويض هذا الارتفاع فإن السلطات النقدية ستلجأ إلى نقدية العجز استجابة لسياسة أسعار الفائدة.

د- وفي البلدان النامية فإن التكيف في الإنفاق الحكومي أسرع من التكيف في الإيرادات حتى في حالة إدراك الحاجة الى تقييد الإنفاق، نتيجة جمود الأنظمة الضريبية ومساهمة الدول في عملية التنمية لضعف القطاع الخاص.

هـ- البلدان المتقدمة يمكن أن تتجنب الآثار التضخمية للإصدار النقدي الجديد عندما يكون الجهاز الإنتاجي في حالة التشغيل الكامل، بحيث تكون زيادة الطلب الناجمة عن الإصدار النقدي الجديد بمثابة الحافز لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى مستوى التشغيل الكامل لمواجهة الطلب، وعلى العكس من ذلك فإن البلدان النامية تواجه نوعا من الخطورة في اللجوء إلى الإصدار النقدي بسبب ضعف مردودية الجهاز الإنتاجي على مواجهة الطلب، الناجم عن زيادة عرض النقود مما سيؤدي إلى حدوث التضخم النقدي، ولكن إذا كان من الضروري أن تلجأ الدول النامية إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية فيجب توفر شرطان:

23 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، OPU، الجزائر، 2005، ص44.

24 بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 102.

- أن يخصص ذلك الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية وتمويل المشاريع ذات المردود السريع.
- أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة ومتباعدة مدد إصدارها.

ثانيا عجز الموازنة وظاهرة التضخم المالي

المقصود بظاهرة التضخم المالي زيادة الانفاق الحكومي المملوك عن طريق الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) الذي يسبب تراجع إنفاق القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة وكلف الاقتراض في السوق المالية المحلية، أي حدوث تضخم مالي بين القطاع العام والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض²⁵ ، وهذا الأمر يكون واضح أكثر في الدول النامية عكس الدول المتقدمة التي تملك أسواق مالية متطورة إذ بإمكانها تعويض الديون من الخارج وبالتالي عدم مزاحمة القطاع الخاص.

ثالثا أثر القروض الخارجية

عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج ينعكس ذلك على انخفاض سعر الصرف ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للنقود مما يؤثر على توازن الجهة العمالية والاجتماعية إضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة الذي يترتب عليه انخفاض الطلب على العملة المحلية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة. وهذا يساهم بدوره في وجود وخلق أسواق موازية لبيع وشراء العملات الصعبة.

. 25 لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014، ص217-218.

المبحث الثاني عرض التجربة الماليزية والسودانية في توظيف الصكوك الإسلامية لعلاج الموازنة العامة

هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك تؤكد قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى في مختلف دول العالم، حيث سعت عدة دول لوضع إطار قانوني منظم لإصدارات الصكوك بحيث توفر غطاء لازماً ومشجعاً للمؤسسات المستثمرة في الصكوك، وأيضاً للجهات المستفيدة منها، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبوق للصكوك كأحد أهم الأدوات المالية التي تشهد معدلات نمو متسارعة، ونجاحاً في عدة مناطق على المستوى العالمي، لذا في هذا المبحث سوف نتناول التجربة الماليزية والتجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: دور الصكوك الإسلامية لعلاج الموازنة العامة في ماليزيا

على الرغم من التحفظات الشرعية حول التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، فإن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى من حيث إصدار الصكوك الإسلامية، حي أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنى التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية، كما تعتبر ماليزيا عضواً في الكثير من مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، ومنها مثلاً مجلس الخدمات المالية الإسلامية بكوالمبور، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين...

الفرع الأول تطور الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال ماليزي.

وترجع بداية العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى عام 1983 مع صدور قانون برلماني تحت مسمى قانون الاستثمار الحكومي، وتأسيس أول بنك إسلامي ماليزي هو "بنك إسلام ماليزيا - برهاد"، وقد كان المأمول أن يكون القانون المشار إليه استثماري بالمعنى الشرعي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، أي قاعدة الغنم بالغرم، ولكنه للأسف الشديد جنح عند التطبيق إلى أن يكون أداة مالية تقوم على أساس القرض الحسن، وفي عام 1993 دخل نظام العمليات المصرفية بدون فوائد إلى العمل، وهو النظام الذي أسس قيام سوق نقدي إسلامي في ماليزيا. وقد تضمن قانون الاستثمار الحكومي لعام 1983 السماح للحكومة بإصدار شهادات دون فائدة، إذ تصدر على أساس القرض الحسن، والمعروفة باسم "شهادات الاستثمار الحكومي".

إن شهادات الاستثمار الحكومي لا يقتصر التعامل بها على بنك إسلام ماليزيا " ولكنها أتيحت لكافة المؤسسات الأخرى في النظام المالي والمصرفي الماليزي، بالإضافة إلى الأفراد، ويحدد الغرض من إصدار هذه الشهادات في حصول الحكومة على الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها على مشروعات التنمية، والعائد

على هذه الشهادات لا يحدد مقدما، وشكلت لجنة تشارك فيها جهات حكومية ودينية، لتحديد عائد يوزع على حملة الشهادات، وذلك عند حلول أجل الاستحقاق، إذا كانت الشهادة لمدة عام، أو إعلان العائد بعد عام إذا كانت الشهادة لمدة أكثر من العام، وتصدر الحكومة الشهادات لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام، وهناك شهادات بأجل أطول، وقد تجاوز الرصيد القائم من هذه الشهادات عدة بلايين من الدولارات.

تتنوع وتتعدد الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي حتى أصبحت من أهم وأكثر الأدوات تداولاً على مستوى السوق الماليزي ككل. وتعرف الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي بأنها: صكوك تصدر وفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية التي أقرتها اللجنة الاستشارية الشرعية التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية.²⁶

ويتداول في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، تقريباً كل أوراق الدين الإسلامية والتي تقوم على أساس الربحة و البيع بالثمن الأجل على الرغم من الخلاف الدائر حول تداولها، كما تحاول هذه السوق أن تصدر صكوك في المستقبل، وتتمثل هذه الصكوك في صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الإجارة.²⁷

الفرع الثاني دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية في ماليزيا

ساهمت الصكوك الإسلامية في ماليزيا في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك بوضوح من خلال التزايد المستمر لإصدارات الصكوك في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي.

أولاً مراحل تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا

لقد مرت التجربة الماليزية في إصدار الصكوك بعدة خطوات نوجزها في ثلاثة مراحل أساسية وهي:²⁸

أ- تذبذب في إصدار الصكوك

²⁶ securities commission Malaysia, " Guidelines on the offering islamic securities", Took effect from , 26 July 2004.p1.

²⁷ Muhammad_al bachir, Muhammad al_Amine, " The Islamic bonds Market : Possibilities and challenges" international journal of Islamic financial services Vol .3 N° 1, available at: <http://www.kantakji.com/media/8015/m171.pdf>

²⁸ محمد، غزال، " دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف 2012 2013، ص191.

وتمتد هذه المرحلة من 1990 إلى 2000 حيث شهدت عدم استقرار في إصدار الصكوك وهذا لحداتها في السوق المالي الماليزي، ومن أهم ما يميز هذه المرحلة التي مرت عليها ماليزيا في تطويرها لصناعة الصكوك مايلي:

- سنة 1990: أصدرت شركة Shell MDS Sdn BHD وهي شركة أجنبية وغير إسلامية أول صك إسلامي بالرنجيت الماليزي بقيمة 125 مليون رنجيت (33 مليون دولار)، وكانت بصيغة البيع بثمن آجل.
- سنة 1997: أطلقت شركة khazanah المملوكة للحكومة الماليزية أول صكوك KHAZANAH وكانت صكوك بدون فوائد (صفر كوبون) ، كان إصدار هذا الصك من قبل الحكومة محاولة منها إيجاد صك بديل للسندات التقليدية المحلية والمعرفة مدى استجابة السوق لهذا النوع من المنتجات.
- سنة 2001: من الضوابط التي قررتها لجنة مراقبة عمليات البورصة على مصدري السندات الإسلامية تعيين المستشارين الشرعيين المستقلين.²⁹

ب-مرحلة نمو سوق إصدار الصكوك الإسلامية.

طردا من ناحية الحجم والقيمة، وكذلك من ناحية الأنواع المبتكرة من الصكوك وتميزت هذه المرحلة بالآتي:

- سنة 2002: أطلقت الحكومة الماليزية صكوك الإجارة المشهورة الصكوك الماليزية الدولية) بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي، حيث أصبحت بهذا الإصدار أول دول العالم التي تصدر الصكوك الحكومية الدولية.وقد سمحت الحكومة الماليزية بخضم مصروفات إصدار الصكوك الإسلامية من ميزانيتها الفيدرالية سنة 2003 وكان الإصدار على مبادئ شرعية من الإجارة والمضاربة والمشاركة.
- سنة 2003: حل شامل لمشاكل الضريبة في السندات الإسلامية كما هو الحال في السندات التقليدية وقد أعلن عن هذا في الميزانية الفيدرالية لسنة 2004، كما أن الحكومة الماليزية قد سمحت بخضم مصروفات إصدار السندات الإسلامية التي أصدرت على مبدأ الاستصناع من ميزانيتها الفدرالية لسنة 2004.

²⁹نور الدين، أنجدمون،" تطوير الصكوك في ماليزيا، مركز الملك فهد للمؤتمرات،25\10\2008،ص6.

- سنة 2004: أصدرت لجنة مراقبة عمليات البورصة ضوابط عرض السندات الإسلامية، وكان إصدار هذه الضوابط بمثابة الهيكل التيسيري في إصدار السندات الإسلامية لتنمية جوانب الابتكار لسوق رأس المال الإسلامي المالي.

ج- مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية

- بالرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي إلا أن سوق الصكوك الإسلامية شهد وتيرة نمو متسارعة بعد سنة 2008، وخاصة في ماليزيا حيث تعدد الإصدارات وارتفعت قيمها ووصولها إلى القيمة في سنة 2012، وبالرغم من تراجعها سنتي 2013 و 2014 إلا أنها عادت إلى الارتفاع من جديد سنة 2015، مع ما يميز هذه المرحلة من ابتكار وإبداع في إصدار الصكوك.

- تمثل ماليزيا أحد الأسواق الرئيسية التي تدفع النمو الشامل لسوق الصكوك العالمية . وقد تطورت ماليزيا إلى سوق إصدار الصكوك متعددة العملات مع الإصدارات بالدولار الأمريكي والصيني والدولار السنغافوري والين الياباني. وواصلت ماليزيا قيادة إصدار الصكوك السيادية في السوق العالمية، بحيث أصدرت حكومة ماليزيا أول صكوك سيادية في العالم مقومة بالدولار الأمريكي لمدة 30 عاما في أبريل 2015 استنادا إلى مبدأ الوكالة بالاستثمار.³⁰

- كما أعلنت حكومة ماليزيا في أكتوبر 2015 عن المزيد من الحوافز الضريبية لتطوير سوق الصكوك في ماليزيا، كجزء من الجهود الرامية إلى تشجيع إصدار صكوك (SRI) ولتصبح ماليزيا مركز إقليمي للإصدار صكوك (SRI)، وسيتم منح خصم ضريبي لمدة خمس سنوات على تكاليف إصدار صكوك (SRI) التي وافقت عليها اللجنة العليا، إضافة إلى ذلك، تم تمديد التخفيضات الضريبية لمدة ثلاث سنوات أخرى على تكاليف إصدار إضافية لسندات التجزئة وصكوك البيع بالتجزئة وفقا لمبادئ المضاربة والمشاركة والاستصناع والمراوحة والبيع بثمن أجل على أساس التورق وصكوك البيع بالتجزئة بموجب مبادئ الإجارة والوكالة.

ثانيا مظاهر استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية والمشاريع التنموية في ماليزيا

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا في سنتي 2007- 2008 كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة)، وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل

³⁰ IIFM Sukuk report, A comprehensive study of the Global Sukuk Market, March 2016.5TH Edition,p126.

عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل : المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات والعقارات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية المرحلة كبرى من النمو الاقتصادي.

وبعد إصدار النوع الجديد من الصكوك لذوي الدخل المحدود، والذي خصص منه ما قيمته 1.5 مليار دولار لتمويل مشروع خط القطار الجديد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في سنة 2012.

ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت أداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة والحكومية على حد سواء بتلبية حاجاتهما الاستثمارية أو التنموية، فالإحصائيات تبين أن القطاع الأكثر إصدارا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 24% متبوع بقطاع النقل بـ 22%، ثم قطاع الطاقة والمناجم بـ 16 فقطاعا في البناء والاتصالات استقطبا ما نسبته 10% لكل قطاع، في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات أصدرت صكوكا بـ 3% في كل قطاع، وقطاعات أخرى حصلت على 20%.³¹

ثالثا طبيعة عجز الموازنة العامة للدولة الماليزية

تعد ماليزيا إحدى الدول المتطورة اقتصاديا في منطقة جنوب شرق آسيا التي أصبحت واجهة سياحية تقصدها مختلف الجنسيات العالمية بفضل الخطط التنموية والإستراتيجية التي انتهجتها الحكومات الماليزية المتعاقبة والتي جعلت خمس جامعات حكومية تقع ضمن أفضل (500) جامعة في العالم حسب تصنيف موقع شنغهاي المتخصص في تصنيف الجامعات الدولية.

إن انفتاح الاقتصاد الماليزي وتقديم التسهيلات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وخصوصا في القطاع السياحي أدى إلى زيادة سنوية مستمرة في أسعار سلة المستهلك التي شكلت تحديا كبيرا للحكومة الماليزية والذي دفعها أندا إلى دعم أسعار الوقود والكهرباء والسكر لتحقيق التوازن بين المعروض السلعي والمعروض النقدي والتقليل من تأثير عامل التضخم الذي قابله عجز في الموازنة بلغ (-6,7) من الناتج الوطني الإجمالي، بما مقداره (-47424) مليون رينجيت ماليزي سنة 2009 الأمر الذي دعا الحكومة إلى تقليل مستوى الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات من خلال اتخاذها جملة من القرارات أهمها القرار القاضي برفع الدعم عن أسعار البنزين والكهرباء والسكر بالإضافة إلى زيادة إصدارات الصكوك

³¹ محمد، غزال، " دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف 2012 2013، ص207.

الحكومية وقرار آخر رفعت به بعض الامتيازات المالية التي يتمتع بها وزراء الحكومة ذلك لانتهاج سياسة التقشف اعتباراً من 1/1/2014.³²

لقد تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية الآسيوية التي أجبرت الحكومة على النظر في نفقاتها وعائداتها حتى تتمكن من البقاء على قيد الحياة بعد ذلك.

المطلب الثاني: دور الصكوك الإسلامية لعلاج الموازنة العامة في السودان

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشروعات الحكومية، وفي نفس الوقت أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، والذي يعمل بها بنك السودان المركزي حالياً فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود، وتعتبر بهذا أول دولة إسلامية تصدر أوراقاً مالية متوافقة مع الشريعة بهدف إدارة السيولة، وتحاول من خلال ما يلي، التعرف على أنواع الصكوك الحكومية في السودان والمدرجة منها في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومخاطرها وآليات إدارتها، مع محاولة لتقييم التجربة.

أولاً المنتجات المالية الإسلامية المستخدمة في السودان

كان لإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية³³ دور متقدم في دعم وتطوير تجربة التمويل الإسلامي في السودان وبالرغم من أن مسودة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية صدرت في عام 1982 إلا أن قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية أجاز في عام 1994 ولقد تميز سوق الخرطوم للأوراق المالية عن باقي قوانين الدول المجاورة بالتالي:

- إن التعاملات في سوق الخرطوم للأوراق المالية تتم وفق موجهات الشريعة الإسلامية ولا تسمح بأي نوع من التبادل لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والصيغ الإسلامية المتاحة.
- وجود قانون صكوك التمويل والذي يمثل بديلاً لنظام السندات Debentures القائم على الاستثمار بالفائدة والموجود في الأنظمة الربوية.

³² حسن سامي، قرارات سد العجز في الموازنة العامة للحكومة الماليزية على التخصيص المالي للطلبة العراقيين الدارسين في ماليزيا، مقال على موقع مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: 432.

³³ صديق طلحة محمد، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، المكتبة الوطنية، الخرطوم السودان، الطبعة الأولى، 2000، ص 95.

- وجود هيئة رقابية شرعية تشرف على كل المعاملات في السوق.
- ولقد شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة منذ قيامه وحتى عام 2005 تداولاً مستمراً كان لمجموعة المصارف الإسلامية النصيب الكبير، ويهدف السوق إلى :
 - تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها ببيعاً وشراء
 - العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة بالأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة.
 - تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية.
 - ويقوم السوق من خلال القوانين واللوائح التي تنظم أعماله بالإشراف والرقابة على سير العمليات في السوقين الأولي والثانوي، ويتكون هيكله الإداري من الجمعية العمومية. مجلس الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية وشركات الوكالة المعتمدة.
- وقد قام بنك السودان في وقت لاحق بإنشاء بنك الاستثمار المالي لتنشيط وتطوير العمل في سوق الأوراق المالية والصكوك وغير ذلك من محافظ تمويله. ويعد بنك الاستثمار المالي أول بنك في السودان يكون متخصص في التمويل المالي بواسطة الأوراق المالية ويلتزم هذا البنك أيضاً بالضوابط الشرعية ويعمل على تطوير واستنباط العديد من الأوراق والصكوك والسندات وفق المعايير الإسلامية.
- ولقد تم خلال هذه الفترة إصدار العديد من القوانين لدعم التوجهات المعنية وشملت هذه القوانين كل من:
 - قانون تنظيم العمل المصرفي 1991 م.
 - قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف 1991 م.
 - قانون صكوك التمويل 1994 م.
 - قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية 1994 م.
 - قانون صندوق ضمان الودائع المصرفي 1996 م.
 - قانون بنك السودان المعدل 2003 م.

- قانون غسيل الأموال 2005 م.

ثانياً نبذة عن شركة السودان للخدمات المالية الإسلامية

في عام 1996 تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلال والعلل التي يعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد المعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية في إطار هذا البرنامج ثم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي في تناسق تام مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.

تقتضي منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل أن تقوم القيادة السياسية في البلاد بتحديد الأهداف الاقتصادية القومية المطلوب تحقيقها في المدى المتوسط وذلك بناء على الدراسات الفنية التي تقوم بها جهات الاختصاص ومن بينها وزارة المالية والبنك المركزي ، ومن ثم تتم ترجمة البرنامج متوسط المدى إلى برامج سنوية يتم بمقتضاها تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها بنهاية العام . وتشمل هذه الأهداف عدداً من المتغيرات الكلية من ضمنها معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات التضخم. في ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المالية والنقدية المناسبة والقادرة على تحقيقها.

وفي إطار جهود بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني لابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، لاستخدامها في عمليات السوق المفتوحة كبديل للأدوات المستخدمة في النظام التقليدي فقد تم ابتكار أدوات مالية تقوم على أسس شرعية وتتميز بدرجة من المرونة والواقعية وتستند على الصيغ الشرعية الإسلامية بدلاً عن المداينة ، وبما أن بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني لا يتعاملان بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة فقد تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية الإسلامية المحدودة لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي من أصولها في البنوك المملوكة لهما كلياً أو جزئياً الصالح الشركة ، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان و 1% لوزارة المالية . وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات العام 1925 في عام 1998م برأس مال مصرح به قدره 10 مليون دينار وقتها ورأس مال مدفوع قدره 2 مليون دينار ويمثل الشريعة (ب) من رأس المال الشركة أما الشريحة (أ) من رأس مال الشركة فتتكون من القيمة المحاسبية (Fair Value) لكل البنوك المملوكة كلياً أو جزئياً لبنك السودان المركزي ووزارة المالية.

ثالثاً تقييم التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية

ظهر واقع الصكوك الإسلامية في السنوات الأخيرة أن هناك توسعا مضطربا في اتجاه القطاع الحكومي نحو إصدار الصكوك الإسلامية كوسيلة لتوفير موارد مالية لتغطية الاحتياجات التمويلية للحكومات، وتعتبر السودان نموذجا لذلك.

للسودان تجربة رائدة ومميزة في إصدار الصكوك الحكومية (السيادية) بهدف تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة والمشروعات الحكومية، ويستعملها بنك السودان المركزي حاليا لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود.

أ- مخاطر تحديات الصكوك الإسلامية في السودان

استطاعت السودان أن تتجاوز بعض المخاطر والتحديات التي واجهتها الصكوك الإسلامية في دول أخر حاضنة لهذه الصناعة منها:³⁴

- تجاوزها للمخاطر القانونية بوجود إطار للتشريعات القانونية للتعامل بهذه الأداة، حيث اعتمدت الصكوك السودانية على قانوني سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994 وقانون صكوك التمويل لسنة 1995.
- تجاوزها للمخاطر الشرعية بوجود رقابة شرعية موحدة (الهيئة العليا للرقابة الشرعية)، ومستمرة لكافة مراحل الإصدار والتداول لحين إطفائها.
- وجود سوق ثانوية لتداول الصكوك الحكومية وفر لها ميزة التمتع بقدرة التسييل العالية، وبهذا استطاعت السودان أن تتجاوز مخاطر السيولة من جهة حملة الصكوك، وهي أهم المخاطر التي عانت منها صناعة الصكوك الإسلامية على مستوى الدول العربية خاصة.

ب- آليات إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية في السودان

أما الآليات المطبقة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية في السودان فيمكن الوقوف على أهمها فيما يلي:

- التنوع لقطاعات موجودات هذه الصكوك، حيث نجد أن هذا للمبدأ الاستثماري يكمن في هيكلية بعض الإصدارات، منها شهادات للمشاركة الحكومية (شهامه)، حيث نجد أن تكوين الصندوق الذي

³⁴ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: "إدارة المخاطر؛ التنظيم و الإشراف" 2012.

تستند عليه إصدارات الصكوك يتسم بالتنوع، فهو يضم أصولاً حقيقية لعدة شركات في قطاعات اقتصادية مختلفة، وينسب مقاربة لأهم الشركات ذات الربحية العالية الناتجة عن الإدارة المتميزة، هذا التنوع القطاعي والذي تتميز به هيكلية هذه الشهادات من شأنه أن يقلل المخاطر الاستثمارية، ذلك أنه من غير المحتمل أن تنخفض إنتاجية كل الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي وقت واحد.

- الاعتماد على الاحتياطات وتقديم الضمانات الكفالة وضمان من طرف ثالث) خاصة من قبل بنك السودان المركزي، حيث نص على ذلك كل من قانون صكوك التمويل 1995 م، ونشرات الاكتتاب.
- دراسة الجدوى الاقتصادية والاعتماد عليها في تحديد نسبة الأرباح المتوقعة لعوائد الصكوك الحكومية، وقد اكتفت شركة السودان للخدمات المالية في موقعها الإلكتروني وفي نشرات الإصدار، بالإعلان عن نسبة الأرباح المتوقعة للإصدارات الصكوك، ولكن دون توضيح لها أو حتى ملخص تنفيذي عن طبيعة مشروع الاستثمارات التي تستند إليه إصدارات الصكوك، يسترشد ويستدل (Executive Summary) بها المستثمر الدراسة جدوى هذه الاستثمارات والأرباح المتوقعة منها قبل الدخول فيها.

ج- آليات مقترحة لإدارة مخاطر الصكوك الحكومية السودانية

بالإضافة إلى الآليات التي تم رصدها، فقد تم اقتراح بعض الآليات الأخرى التي من شأنها تقليص مخاطر الصكوك الحكومية إلى مستويات دنيا، ويمكن أن تجعل منها أداة مالية إسلامية تكون أساسا لحساب تكلفة الفرصة البديلة من منظور إسلامي، باعتبار أن العائد الموزع على الصكوك الحكومية السودانية يمكن أن يمثل ذلك، كبديل عن سعر الإقراض الربوي (معدل الفائدة باعتباره نفقة الفرصة البديلة للسيولة النقدية في أدنى مخاطرة، والعائد على السندات التقليدية الحكومية.³⁵

- التأمين الإسلامي

في ظل تواجد مؤسسات التأمين التعاوني في السودان، فإنه لا توجد صعوبات في تطبيق هذا الاقتراح التأمين الإسلامي، والتي ترجع تجربته إلى عام 1978، من خلال شركة التأمين الإسلامية

³⁵ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: "إدارة المخاطر؛ التنظيم و الإشراف 2012.

التابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني باعتبارها أول شركة تبدأ العمل بنظام التأمين الإسلامي³⁶، وباعتبار السودان صاحبة السبق في ذلك، إلا أنه لا توجد شركات تأمين متخصصة في التأمين على مخاطر الصكوك الحكومية السودانية، رغم أن هناك تجارب دولية في هذا المجال منها المؤسسة المالية الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية بجدة. لذلك فإن للسودان الإمكانيات والمتطلبات الأساسية في تطبيق التأمين التعاوني ضد مخاطر الصكوك الإسلامية، من خلال دعوة الدولة إلى إقامة شركات تأمين إسلامية متخصصة في ذلك، ويكون عن طريق إنشاء صندوق ضمان خاص للصكوك الحكومية المصدرة يفي بالمتطلبات الشرعية، ويلزم الصندوق بسداد مستحقات حملة الصكوك في وقتها عند عجز المصدر عن السداد، بينما يقوم مصدرو أو مديرو الصكوك بسداد الاشتراكات أقساط التأمين) للصندوق، وذلك من خلال قيام المصدر ممثلاً بشركة السودان للخدمات المالية المحدودة بإنشاء أو الاشتراك في صندوق للتأمين وإعادة التأمين ضد مخاطر الصكوك الإسلامية بسداد أقساط الاشتراك فيه عند كل إصدار، ويزيد رأس مال الصندوق بزيادة عدد الإصدارات الحكومية، وسيساعد ذلك السودان التي لا تتمتع بتصنيف ائتماني، على إمكانية اقتحام أسواق المال العربية وحتى العالمية والحصول على التمويل اللازم لمشاريعها وخططها التنموية عن طريق إصدار الصكوك.

- تطبيق الحوكمة

تعتبر الحوكمة كأحدى آليات إدارة مخاطر الصكوك الحكومية السودانية والمساعدة على تدنيها، فقد اقترح الاقتصاديين بعض السياسات التي من شأنها تطوير هذه الحوكمة، وذلك من جانبين³⁷:

بالنسبة المؤسسات العامة المصدرة للصكوك الإسلامية في السودان

1. ضرورة تكوين لجنة وطنية لدراسة ووضع منهج واضح لتطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المالية العامة العاملة والمتعاملة بالصكوك الحكومية، وتحديد الآليات المناسبة لضمان تطبيقها بصورة سليمة تتوافق مع الظروف والتحديات المحلية.

³⁶ عثمان بابكر أحمد، قطاع التأمين في السودان؛ تقويم تجربة التحول من النظام التقليدي إلى التأمين الإسلامي، ط:

2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1425 هـ 2004 م

³⁷ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص31.

2. ضرورة التصنيف الائتماني لإصدارات الصكوك الحكومية السودانية من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (البحرين)، والتي تراعي في تصنيفها الضوابط الشرعية لهذه الصكوك.
3. ضرورة التصنيف الائتماني لإصدارات الصكوك الحكومية السودانية من قبل وكالات تصنيف عالمية، حيث يعد ذلك مؤشرا مهما للمستثمرين في الإصدارات السيادية، وحتى تلقى القبول في الأسواق الدولية.
4. ضرورة الفصل بين وظائف المحاسبة والمراجعة وتقييم الأصول من قبل ديوان المراجعة العامة، وهو جهة حكومية، حتى يضيف ذلك مصداقية أكبر على هيكل الإصدارات الحكومية فيما لو تمت من قبل مراجع خاص أو خارجي.
5. ضرورة وجود نشرة إصدار عند كل طرح، والإفصاح فيها عن جميع المخاطر المتوقعة وليس الاقتصار على مخاطر الائتمان فقط، كما في حالة نشرة اكتتاب صرح وشهامة، وفي بند منفصل وحسب المعايير الدولية المستحدثة، تجعل من الإصدارات الحكومية السودانية أكثر شفافية ومصداقية، كما يترك للمستثمر الخيار كاملا، وبالتالي يتحمل نتائج خياراته.

بالنسبة لسوق الخرطوم للأوراق المالية

باعتباره السوق الثانوية لتداول الصكوك الحكومية السودانية، ومن أهم العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة السودان في مجال إصدار الصكوك الاستثمارية الحكومية لمدة تزيد عن عقد من الزمن فقد أقترح ما يلي:³⁸

- 1- الإسراع بتطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة في السوق.
- 2- بناء مؤشر لسوق الصكوك الإسلامية السودانية لتحديد سعر القيمة العادلة للشهادة.
- 3- تفعيل مشروع صناع السوق، والذي من شأنه أن يوجد التوازن بين العرض والطلب، ويمنع المضاربات
- 4- ضرورة تطوير قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث أنه ومنذ صدوره في العام 1994، لم يشهد أي تعديلات لاستيعاب التغيرات الجديدة في البلاد، كما يفنقر القانون إلى وجود عقوبات مالية وإدارية رادعة ضد الجهات المخالفة لنصوصه.

³⁸ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص34.

5- من بين أهم السياسات أيضاً، ضرورة العمل على إنشاء جهة رقابية إشرافية على السوق، وكحل مبدئي يمكن تبني حزم الرقابة المطبقة في بنك السودان المركزي بواسطة سوق الخرطوم للأوراق المالية مع مراعاة اختلاف طبيعة النشاط المصرفي عن أنشطة الاستثمار بالأوراق المالية، وبعد تكوين هيئة سوق المال يعاد تنظيم جميع أعمال السوق وفقاً لسلطاتها الواردة في القانون.

للسودان تجربة رائدة ومميزة في إصدار الصكوك الحكومية (السيادية) بهدف تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة والمشروعات الحكومية، ويستعملها بنك السودان المركزي حالياً لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود. كما استطاعت أن تتجاوز بعض المخاطر والتحديات التي واجهتها الصكوك الإسلامية في دول أخرى كالمخاطر القانونية والشرعية، ومخاطر السيولة من خلال وجود سوق ثانوية نشطة لتداول الصكوك الحكومية.

الخاتمة

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن التمويل الإسلامي يقدم إطارًا ماليًا متكاملًا يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. من خلال أدواته المالية المتنوعة مثل الصكوك والمشاركة والمضاربة، يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير حلول مبتكرة لتمويل العجز في الموازنة العامة.

كما أن الموازنة العامة تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، من خلال تحديد أولويات الإنفاق والإيرادات. وعند دمج أدوات التمويل الإسلامي في إدارة الموازنة العامة، يمكن تحقيق توازن مالي أكثر كفاءة واستدامة، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية.

إن دراسة الإطار النظري للتمويل الإسلامي والموازنة العامة تفتح آفاقًا جديدة لفهم كيفية تحقيق التوازن بين القيم الإسلامية والاحتياجات الاقتصادية الحديثة. ومن خلال هذا الفهم، يمكن تطوير سياسات مالية مبتكرة تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني

المقدمة

تعد الموازنة العامة للدولة أداة تخطيطية أساسية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في تحقيق هذا التوازن، مما يؤدي إلى ظهور عجز في الموازنة العامة. في هذا السياق، تبرز أهمية البحث عن أدوات تمويل مبتكرة وفعالة لمعالجة هذا العجز.

تعتبر الأدوات المالية الإسلامية من بين الحلول الواعدة التي يمكن أن تساهم في معالجة عجز الموازنة العامة بطرق تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تعتمد هذه الأدوات على مفاهيم التمويل الإسلامي التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة. من بين هذه الأدوات نجد الصكوك الإسلامية، التي تعتبر بديلاً شرعياً للسندات التقليدية، بالإضافة إلى أدوات أخرى مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة.

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على جذب رؤوس الأموال من خلال هيكله تمويلية تتوافق مع الشريعة، مما يجعلها أداة فعالة لتمويل المشاريع الحكومية والبنية التحتية. كما أن أدوات التمويل الإسلامي الأخرى، مثل المرابحة، تتيح للحكومات الحصول على التمويل اللازم لشراء السلع والخدمات بطريقة تتجنب الفوائد الربوية. أما المضاربة، فتتيح للحكومات الدخول في شراكات استثمارية مع القطاع الخاص، مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الأدوات المالية الإسلامية المختلفة التي يمكن استخدامها لمعالجة عجز الموازنة العامة، مع التركيز على كيفية تطبيقها في السياقات الاقتصادية المختلفة. كما سيتم تحليل الفوائد والتحديات المرتبطة باستخدام هذه الأدوات، وتقديم توصيات لتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. سيتم أيضاً استعراض تجارب بعض الدول التي نجحت في استخدام هذه الأدوات، مما يوفر نماذج عملية يمكن الاستفادة منها.

في الختام، يمكن القول إن الأدوات المالية الإسلامية تمثل خياراً استراتيجياً يمكن أن يساهم في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي، مما يجعلها جديرة بالدراسة والتطبيق في مختلف الدول.

المبحث الأول أدوات التمويل الإسلامي لمعالجة عجز الموازنة العامة

المطلب الأول عقود المشاركات^{1،2}

الفرع الأول المشاركة

يتطرق هذا الفرع إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بعقود المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، التعريف اللغوي والفقهي الحكم الشرعي والإسناد من القران والسنة، الخصائص والشروط المتعلقة بعقد الشركة، أنواع الشركات المؤصلة فقها والشركات الحديثة المشاركة المصرفية المطبقة في المصارف الإسلامية وأخيرا التطرق إلى بعض الأشكال التي ظهرت حديثا في مجال تمويل المشاريع عن طريق مبدأ المشاركة في رأس المال وفي الربح والخسارة .

أولا تعريف المشاركة والشركة

1. لغويا اسم المشاركة هو مصدر الفعل شارك، يقال شارك التلميذ أستاذه في إنجاز العمل أو تشارك معه أي اشتركا في الإنجاز، وهو بمعنى الخط والمزج أو توزيع شيء بين اثنين فأكثر من باب الشيوخ. أما الشركة بفتح الشين وكسر الراء أو بكسر الشين وسكون الراء تعني اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز الواحد عن الآخر وتطلق على العقد وإن لم يوجد الاختلاط المذكور . ويطلق اسم الشركة كذلك بفتح ثم كسر على العقد الذي يربط بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك .

2. اصطلاحا يختلف تعريف عقد الشركة عند الفقهاء من حيث الصياغة، لكنه يلتقي في معنى واحد لا يخرج عن المعنى الاصطلاحي والفقهى لعقد الشركة نذكر بعضا من هذه التعاريف فيما يلي .

عند المذاهب الأربعة .

المذهب المالكي " الشركة إذن في التصرف لهما مع أنفسهم "

المذهب الشافعي " الشركة شرعا عقد يقتضي ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ المذهب الحنبلي هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف "

¹ دار المشرق بيروت المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثالثة، المكتبة الشرقية بيروت لبنان ، 2008، ص 770.765

² فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب الطبعة الثالثة والخمسون دار المشرق، بيروت، 2009، ص 368

المذهب الحنفي اختلاط نصيبين فصاعدا بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر "ويعرف أبو بكر جابر الجزائري الشركة بأن يشترك اثنان فأكثر في مال استحقوه بالوراثة ونحوها، أو جمعه من بينهم أقساطا ليعملوا فيه بتميته في تجارة أو صناعة أو زراعة

كما تعرف الشركة اصطلاحا على أنها عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، أو في العمل والربح أما المعيار رقم 12 الصادر عن هيئة الأيوبي فيعرف شركة العقد على أنها اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة بقصد الاسترباح

ما يلاحظ هو أن التعاريف الواردة على لسان أصحاب المذاهب الأربعة صالحة لكل أنواع الشركات، مهما كان نوعها، أما التعاريف الصادرة عن باقي رواد فقه المعاملات الاقتصادية الإسلامية فأغلبها يشير إلى مفهوم الربح أو الاسترباح كغاية من العقد، وهذا من شأنه أن يستثني بعض أنواع الشركات مثل شركة الملك .

ثانيا. حكم المشاركة ومشروعيتها من الكتاب والسنة والإجماع³

كان مبدأ التعاقد بين شريكين على أساس اقتسام الربح والخسارة معروف حتى قبل الإسلام، وذلك بدليل حديث السائب بن أبي السائب المخزومي: "أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح، قال النبي صلى الله عليه وسلم "مرحباً بأخي وشريكي، لا يداري ولا يماري)" رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . (ولما جاء الإسلام أقر القرآن هذا التعامل من خلال عدة آيات نذكر منها قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَيَقصد بالخلطاء الشركاء . وكذلك قوله تعالى فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ .

وأما من السنة، ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله :أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر فإذا خانه خرجت من بينهما 4 هذا الحديث يدل على أن الله يبارك في الشراكة ويحفظ ويرعى الشريكين في أموالهم وأعمالهم، فإذا حدثت بينهم خيانة رفعت البركة من عملهم وأموالهم ، وكذلك حديثه صلى الله عليه وسلم حين قال " يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا "

³علي جمعة محمد وآخرون موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المجلد الثالث

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 2009، ص 17.

أما من الإجماع فقد أجمع أغلب فقهاء الاقتصاد الإسلامي على جواز الشركة والمشاركة، وعليه فإن عقد الشركة محمول على سبيل الإباحة والجواز أو ربما الندب في بعض الأحيان .

ثالثا . خصائص الشركة والمشاركة⁴

يمكن استخلاص أهم خصائص عقد الشركة من التعاريف السابقة كما يلي

- الهدف منها هو الاسترباح وزيادة الثروة .
- توفر طرفين أو أكثر حتى يمكن تحقيق عقد مشاركة .
- اشتراط التراضي بين الأطراف وأن يكون محل العقد صحيحا ومشروعا .
- تكون حصة كل شريك معلومة بالضبط عند العقد ولا تجوز الجهالة في الحصص بأي نوع كانت
- يتعين على كل الأطراف مراعاة مبدأ الشيعاء في المساهمات بموجب شرط خلط الأموال، حيث لا يجوز أن يستفرد أحد الشركاء بجزء محدد بعينه من المال أو جانب معين من المشروع على أنه ملك له وحده .
- كل شريك يملك أهلية التفويض للشريك الآخر وإمكانية التصرف في المال كله ."
- المشاركة يمكن أن تكون في المال أوفي العمل أو في الذمم أو غيرها مما يمكن للشريك تقديمه كمساهمة .وعلى هذا الأساس يتم التمييز بين أنواع الشركات .
- لا يعتبر عقد الشركة لازم بالنسبة للأطراف أي يمكن حله في أي وقت برغبة أي شريك بشرط عدم الحاق أي ضرر بالأطراف الأخرى، وإلا رفض حل الشركة إلى غاية زوال الضرر وفقا للقاعدة الفقهية" لا ضرر ولا ضرار ."

رابعا . أركان عقد الشركة⁵

يرتكز عقد الشركة على ثلاثة أركان وهي

⁴الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته الجزء السادس، الطبعة الأولى، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت،

2009، ص10

⁵أحمد إدريس عبده فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2000،

ص 388

1. الأطراف المتعاقدة: يشترط في الأطراف المتعاقدة الأهلية والرشد والبلوغ والتمتع بحرية التصرف ولا تصح الشركة بين مسلم وذمي إلا وفق شروط خاصة وذلك لاحتمال وقوع الذمي في الربا .
2. صيغة الاتفاق المعلنة بين الأطراف والتي تقيد الإذن بالتصرف في المال .
3. المعقود عليه: أي المال المراد المتاجرة فيه وتنميته ويشترط فيه الجواز وعدم التحريم .
4. كما يجب أن يكون النشاط المتعاقد عليه مباح شرعا وليس محرما .

بالإضافة إلى ذلك، يحتوي عقد المشاركة وجوبا على بعض الشروط منها :

- نوع عقد المشاركة .
- هدف ومدة عملية المشاركة .
- مبلغ رأس المال ونسبة مساهمة كل طرف .
- كيفية توزيع الأرباح .
- الضمانات الممنوحة إن اقتضى الحال .

خامسا .سبب اللجوء إلى المشاركة: هناك عدة أسباب تدعو لتبني ظاهرة المشاركة في المال والأعمال بين المسلمين وأهمها :

- الحاجة إلى التمويل أو إلى الخبرة
- عدم القدرة على إنجاز المشاريع فرديا خاصة الكبرى منها،
- مباركة الله في العمل المشترك كما يبينه الحديث السابق،
- عظيم الطاقة الإنتاجية وتقوية القدرة على خلق الثروة، وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية
قوة (أ + ب) أكبر من قوة (أ) +قوة(ب).

5. من باب التعاون أي زرع روح التعاون في المجتمع وتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع .

6. لمشاركة في المال والعمل تؤدي بالضرورة إلى المشاركة في العلم وتبادل الخبرات والاستفادة من الغير .

7. عقود المشاركات أقرب إلى العدل بين الأطراف من عقود المبادلات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية "المشاركة أبعد عن الغرر من الإجارة فالشريكان إما أن يغنما جميعا أو يغزما جميعا وذلك أقرب إلى العدل من أن يحصل أحدهما على شيء مضمون ويبقى الآخر تحت الخطر".

الفرع الثاني: المضاربة^{6،7}

لقد حفلت كتب الفقه - قديماً وحديثاً - بالحديث عن المضاربة (القراض) وتناولت مختلف جوانب هذا العقد بتفصيل وافٍ، ومن خلال هذه الكتب سنلقي الضوء على عقد المضاربة للتعريف بها وبيان مشروعيتها وأنواعها، وذلك من خلال الآتية :

أولاً: مفهوم المضاربة ومشروعيتها

سيتناول هذا المطلب دراسة مفهوم المضاربة من خلال تعريفها وصورها وأنواعها، وكذا التعرض إلى مشروعيتها في الكتاب والسنة والقياس .

1. المضاربة في اللغة

المضاربة مصدر ضارب وهي مشتقة من الضرب في الأرض أي السير فيها للغزو أو للتجارة أو لابتغاء الرزق يقال الطير الضوارب التي تطلب الرزق، وضرب في الأرض ضرباً أو ضرباناً خرج تاجرًا أو غازيًا، وضارب له اتجر في ماله وهي القراض .والمضاربة أن تعطي إنساناً من مالك ما يتجر فيه على أن يكون الربح بينكما، أو يكون له سهم من الربح، وقياساً على هذا المعنى يقال العامل :ضارِبٌ، لأنه هو الذي يضرب في الأرض وجائز

أن يكون كل واحد من رب المال، والعامل يسمى مضارباً لأن كل واحد منهما يضارب صاحبه .والمضاربة تسمية أهل العراق) وهي استعمال الحنفية والحنابلة، وهي القراض عند أهل الحجاز) وهي استعمال المالكية والشافعية، يقال قراضاً ومُقارضة أصلها من القرض وهو القطع .

والقرض ما تعطيه الإنسان من مالك لتقضاه وكأنه شيء قد قطعته من مالك، والقراض في التجارة هو

⁶ سعد بن غرير بن مهدي السلمي شركة المضاربة في الفقه الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة ، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1414هـ ، 1997 ، ص 57.

⁷ يرى بعض فقهاء الحنابلة أن هذه الصور هي إحدى أنواع شركة المضاربة لاعتبارهم في تقسيم الشركات البدن والمال انظر المرجع

السابق، ص 57

من هذا وكأن صاحب المال قد قطع من ماله طائفة وأعطاهها مُقَارِضَةً لِيَتَجَرَ فِيهَا " وقطع العامل لرب المال جزءاً من الربح الحاصل بسعيه، ويقال فلانا وفلانا يتقارضان الثناء إذا أتى كل واحد منهما على صاحبه وكأن معنى هذا أن كل واحد منهما أقرض صاحبه الثناء كقرض المال .

وتسمى أيضاً معاملة والمعاملة مشتقة من الفعل عمل بمعنى قام بعمل والعمل :المهنة والفعل والجمع أعمال والعامل :هو الذي يتولى أمر الرجل في ماله وملكه وعمله، والمعاملة لفظ يشتمل على البيع والشراء وهذا معنى هذا العقد .

في المضاربة (المقارضة) يسمى من يدفع المال رب المال أو المقارض أو المالك، ويسمى من يعمل بالمال المضارب أو المقارض أو العامل .

وعلى الرغم من عدم وجود مجال للترجيح بين هذه الألفاظ من الناحية اللغوية إلا أننا في البحث آثرنا استخدام لفظ المضاربة لأن هذه التسمية هي الأشهر والأكثر تداولاً في كتب الفقه قديمها وحديثها كما أنها الشائعة في المعاملات المعاصرة .

2. المضاربة في الاصطلاح

المضاربة هي :عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشروط مخصوصة، وظاهر هذا المعنى يطابق المعنى اللغوي إلا أنه مقيد بالشروط التي تجعل العقد صحيحاً أو فاسداً في نظر الشرع .

وقد وردت في كتب الفقه تعريفات كثيرة للمضاربة عند الفقهاء، وسنحاول ذكر بعض هذه التعريفات تبعا للمذاهب الفقهية الأربعة

- يعرف الحنفية المضاربة أنها عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الأخرى .
- عرف المالكية القراض على أنه دفع مالك مالا من نقد مضروب أي مسكوك (مسلم معلوما لمن يتجر به بجزء معلوم من ربحه قل أو كثر .
- ويعرفه الشافعية بأنه : أن يدفع إليه مالا ليتجر فيه والربح مشترك بينهما .
- ويعرف الحنابلة المضاربة بأنها دفع إنسان ماله إلى آخر ليتجر فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه .

غير أن هذه التعريفات تتفق في بعض جزئياتها وتختلف في البعض الآخر، تبعاً لنظرة كل منهم وتجاهها وموقفه من طبيعتها وشروطها، وقد تلاقت هذه التعاريف حول ضرورة توافر العناصر التالية في مفهوم المضاربة اتفاق بين شخصين يقدم أحدهما المال (ويسمى رب المال) ويقوم الآخر بالعمل به (ويسمى المضارب أو العام).

موضوع المضاربة هو استثمار المال .

غاية المضاربة تحقيق الربح، الذي يشترك فيه الطرفان بحسب ما يتفقان .ومن ثم نجد هذه العناصر هي المقومات الأساسية للمضاربة وهي الخصائص الرئيسية التي تميز المضاربة عن غيرها، ولذلك فإن تعريف المضاربة يجب أن يشتمل على هذه العناصر التي اتفق عليها الفقهاء، وبناء على ذلك يمكن تعريف المضاربة بأنها :

اتفاق لاستثمار المال يعمل بموجبه شخص مستغلاً خبرته ومهارته في تنمية المال وتحقيق الربح بمال شخص أو أشخاص آخرين يسهم أو يسهمون في أرباح العملية أو المشروع كل حسب حصته في رأس المال وحسب النسبة المتفق عليها مع العامل، ويتحمل أو يتحملون الخسارة وحدهم دون العامل .

ثانياً صور المضاربة

للمضاربة ثلاثة صور هي :

1. الصورة الأولى: أن يشترك أحدهما بماله فيكون هو صاحب رأس المال والثاني بعمله فيكون العامل، وهذه صورة المضاربة المحضة والأكثر وروداً، وهي جائزة عند الفقهاء بالإجماع، وهي المعنية بالترجمة في كتب الفقه المختلفة والمتبادرة إلى الذهن عند إطلاق لفظ المضاربة (القراض).
2. الصورة الثانية أن يشترك اثنان بمالهما والعمل من أحدهما أي أن يكون المال من الجانبين والعمل من جانب واحد، فهي شركة لأن المال من جانبين ومضاربة لأن العمل من جانب واحد، وفي هذه الصورة لا بد أن يكون نصيب العامل من الربح أكثر من نصيب شريكه لتساوي مالهما وزيادة عمله في مال صاحبه مضاربة .
3. الصورة الثالثة أن يشترك اثنان بالعمل في مال أحدهما فيكون المال من أحدهما والعمل منهما، وجميع هذه الصور جائزة"، وجميع هذه الصور يكون صاحب العمل المضارب - عامل المضاربة ومسئول عن مباشرة العمل وإدارته وفق الشروط المعينة له في إدارة مال المضاربة، كما يتحمل

هذا العامل الخسارة إذا خالف الشروط أو قصر أو صدر منه إهمال أو تعدد على مال المضاربة .

ثالثا أنواع المضاربة

1. أنواع المضاربة من حيث أطراف عقدها

تنقسم المضاربة حسب تعدد عاقيدها إلى ثلاثة أنواع :

أ. المضاربة الثنائية (الفردية)

ويطلق عليها كذلك بالمضاربة الخاصة وهي تتألف من صاحب مال واحد ومضارب واحد، وهي المقصودة في المضاربة الشرعية بأنها كانت تمارس غالبا على أساس فردي .

ب. المضاربة الجماعية

وهي التي يقدم فيها مجموعة من أصحاب الأموال أموالهم إلى مضارب واحد أو مجموعة من المضاربين، ويكون الربح مشتركا بين أصحاب الأموال والمضاربين حسب الشرط المتفق بينهم، وفي عصرنا الحاضر يعد هذا النوع مفيدا، إذ إن المشاريع الاقتصادية الضخمة يستلزم لإقامتها أموال كثيرة فيحتاج لذلك تجميعها من أناس كثيرين .

ج. المضاربة المشتركة (المركبة)

وهي التي يقوم فيها المضارب بدفع مال المضاربة إلى إنسان ليعمل به أي أن المضارب يقوم بالمضاربة وأجاز هذا النوع جميع الفقهاء بشرط إذن صاحب المال في ذلك .

وفي المضاربة المشتركة هذه تتماشى مع الوقائع والتطورات الاقتصادية المعاصرة والمتمثلة أساسا وجود المؤسسات التمويلية والاستثمارية ومن بينها المصارف الإسلامية والتي يمكن أن تحقق العديد من المزايا في هذا الصدد .

2. أنواع المضاربة من حيث عموم التصرف

• المضاربة المطلقة (القراض) العام

وتقوم على عدم التقييد، حيث يدفع المالك المال إلى المضارب دون تعيين العمل والمكان والزمان ومن يتعامل معه، وما يتجر فيه، ولا يقيد بأي قيد من القيود، ولهذا القسم ثلاث حالات تعد كلها

مضاربة مطلقة :

• الحالة الأولى: أن يدفع رب المال إلى المضارب مالا على أن الربح مشترك بينها حسب النسبة التي تم الاتفاق عليها ففي هذه الحالة يتصرف المضارب بمال المضاربة بما يتفق وعرف التجارة من البيع والشراء والإيجار والارتهان وهي أعمال يملك المضارب القيام بها بمطلق العقد .

• الحالة الثانية أن يدفع المالك للمضارب مالا على أن يعمل فيه حسب ما يرى أو يشاء، إلا أنه في هذه الحالة فوض رب المال للعامل أن يعمل ما يشاء فلا يتقيد بعرف التجار، بل له أن يشارك

غيره ويضارب بمال المضاربة، وله خلطه بماله وهو نوع من التصرفات لا يملك المضارب القيام بها بمقتضى العقد وإنما بمقتضى تفويض التصرف إليه اعمل برأيك.

• الحالة الثالثة أن يدفع رب المال المال إلى المضارب دون أن يأذن له صراحة بمباشرة بعض التصرفات كالهبة والصدقة والعتق ونحوها، ففي هذه الحالة لا يجوز له أن يباشرها لأن هذه الأعمال ليست من التجارة والمضاربة تتعد على التجارة .

• المضاربة المقيدة القراض الخاص

هي التي يشتمل عقدها على بعض الشروط التي تقيد من حرية المضارب في التجارة، حيث يقيد رب المال المضارب في عمله بالزمان والمكان، كأن يطالبه بالعمل مدة أربع سنين من وقت تسلمه المال أو المضاربة في الجزائر دون غيرها، أو يعين له رب المال نوعاً معيناً من التجارة مثل المضاربة في القطن أو الحبوب أو بمعاملة أناس مخصصين .

وقد اتفق العلماء على اعتبار القيد ووجوب التزام المضارب به متى كان مفيداً لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، وفي هذه الحالة يتقيد المضارب بما قيده به رب المال لأنه وكيل، والوكيل يتقيد بما قيده به موكله فإن خالف كان متعدياً وانقلبت يده حينئذ يد ضمان، وكان تصرفه لنفسه وربه له لا لرب المال .

إنّ المضاربة المقيدة يختلف حكمها باختلاف نوع التقييد، وللفقهاء رأي في هذا التقييد سنراه فيما

سيأتي :

• التقييد بنوع من البضاعة معين

يجيز الفقهاء تقييد المالك العامل بنوع معين من البضائع يضارب فيها كأن يقول له لا تشتتر إلا القماش على أنه تقييد مفيد يجب التزامه، لأن بعض أنواع التجارة يكون أقرب إلى المقصود من بعض، لكن الشافعية والمالكية يشترطون ألا يكون التقييد بنوع السلع لا يعم وجودها، فإن قيده بسلع نادرة الوجود فإن ذلك لا يجوز، حتى لا يحصل تضيق على المضارب في تحقيقه المقصود المضاربة وهو تحصيل الربح. وتعليل المالكية والشافعية غير مسلم به، لأن اشتراط النادر أو مما لا يعم وجوده لا يمنع الربح بالكلية وإنما يقلله، وتقليله لا يمنع الصحة، فلا ينافي مقتضى عقد المضاربة، لأنه لو شرط على المضارب الإتجار في سلعة نادرة الوجود، فإن المضارب يستطيع أن يسعى للحصول عليها وبيوعها ويستطيع تحقيق الربح بذلك خصوصا وأن تحصيل النادر قد يكون مقصودا لذاته كتحصيل التحف والمجوهرات النادرة وقد يكون الربح فيها أضعاف غيرها مما يكون عاما مبذولا، وبهذا يترجح قول الفريق الأول بجواز تعيين ما يتجر فيه على أي حال سواء كان دائما أم منقطعا عاما أم نادرا، لأن المضارب يستفيد بالتصرف بمال المضاربة بإذن رب المال فيجب عليه الالتزام بما أذن له فيه لأن في هذا التعيين مصلحة له وهو لا ينافي المضاربة لأنه لا يمنع الربح.

• التقييد بمكان معين

إذا دفع رجل مالا مضاربة إلى آخر على أن يعمل به في مدينة معينة فإن الفقهاء يختلفون في ذلك فذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة إلى جواز هذا التقييد وعلى العامل الالتزام به غير أن الشافعية اشترطوا ألا يكون التقييد بحانوت معين لأن فيه تضيقا على العامل ويجوز إذا كان بسوق، ويرى المالكية أن هذا التقييد غير جائز لما فيه من تضيق على العامل في المضاربة لتحصيل الربح.

• التقييد بمعاملة شخص بعينه

اختلف الفقهاء في مسألة جواز تقييد المالك المضارب في تعامله ببيعا وشراء مع شخص معين، فيرى الحنفية والحنابلة بجواز ذلك لأن هذا شرط مفيد لاختلاف الناس في الثقة والأمانة لأن الشراء من بعض الأشخاص قد يكون أربح وأسهل في البيع وقد يكون أوثق على المال فكان التقييد مفيدا. ويرى المالكية والشافعية عدم جواز التقييد بمعاملة شخص بعينه لأن فيه تضيق على العامل في تحصيل الربح وهو المقصود من المضاربة.

والراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة بجواز تعيين من يعامله المضارب والتزامه بهذا التعيين، لأن المضاربة كالوكالة في أنها تفويض من رب المال بالتصرف في ماله فكما يجوز تقييد الوكيل

يجوز تقييد المضارب وأما تعليل أصحاب القول الثاني من أن في تقييد المضارب بمعاملة شخص معين تضيقاً وتحجيراً عليه فإنه غير مسلم به لأنه وإن كان فيه تضيق عليه إلا أنه لا يمنع الربح بالكلية فلا ينافي مقتضى العقد، غاية ما فيه أنه يقلل فرص الربح أمامه وهذا لا يؤثر على المضاربة وعلى صحتها لأن المضارب لا يقبل الدخول في المضاربة المشروطة إلا بعد أن يقدر أثر

هذا الشرط مسبقاً، ولا يعقد المضاربة إلا وهو يتوخى الربح مع وجود التعيين فيجب عليه الالتزام به

لأنه قبله في العقد لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وتوجد في وقتنا الحاضر تطبيقات مختلفة على تعيين من يتعامل معه دون أن يكون هناك تضيق كأن تكون الجهة المشروطة التعامل معها شركة أو مصنعا أو بائعا بالجملة فهذه الجهات يمكن التعامل

م معها بيعا وشراء دون أن يكون هناك تضيق على المضارب ، وكذلك الوكيل لماركة معينة من المنتجات الصناعية أو الزراعية في العصر الحاضر كأن يعطي شخص ماله لأخر على أن يأخذ

وكالة ماركة معينة من الثلاجات مثلا وبيعها فيجب الالتزام بهذا الشرط وليس فيه تضيق كما يشهد العرف رغم أن من يشتري منه المضارب كان معينا وكذلك إذا دفع إليه ماله مضاربة على أن يلبي احتياجات جهة معينة في سلع معينة ترغبها كأن يشتري أصنافا من المواد الغذائية يقدمها إلى مصنع معين فمثل هذا لا تضيق فيه رغم أن من يبيع إليه المضارب كان معينا والذين منعوا اشتراط من

يعامله المضارب نظروا إلى ما كان عندهم من أعراف تجارية فبنوا الحكم على ما يحقق المصلحة في زمنهم فاشتروا أن تطلق يد المضارب بالتصرف وإلا يضيق عليه كي يحقق الربح فلا عمله يضيع سدى، إلا أن الأعراف التجارية عرضة للتغير، فالأولى ترك هذا الأمر للمتعاقدين يقرران ما فيه المصلحة حسب تغير الظروف والأحوال .

• التقييد بزمن معين

وذلك بتحديد مدة تنتهي بانتهاءها المضاربة، ويمتنع العامل عن التصرف بمضي هذه المدة، كأن يقول رب المال للعامل ضاربتك على هذه الدراهم أو الدنانير سنة أو سنتين فإذا مضت السنة فلا تبع ولا تشتري .

وقد اختلف الفقهاء في جواز التأقيت في المضاربة بين من يجيزه وهم الحنابلة والحنفية، وذلك لأن العمل في المضاربة عندهم توكيل فيتوقت بأي وقت، وبين من لا يجيزه وهم الشافعية والمالكية، فيرون في تحديد مدة للمضاربة تضيقاً على العامل في عمله لأن مقصود المضاربة وهو الربح ليس له وقت معلوم يتحقق

فيه، وقد يكون المال عندما يحين وقت انتهاء مدة المضاربة سلعا فيضطر المضارب إلى بيعها بالخسارة كما أن لأطراف المضاربة فسخها في أي وقت .

وبناء على ما سبق يظهر أن ما ذهب إليه الحنابلة والحنفية من جواز التأقيت في المضاربة هو الراجح لما استدلوا به .فقد تكون فائدة في تحديد مدة المضاربة وذلك لأن عامل المضاربة مهدد بأخذ المال من يده في أي لحظة لأن العقد جائز ، فإذا حدد له مدة كسنة مثلا اطمأن من هذه الناحية واستطاع أن يدخل في التجارة من أوسع أبوابها ويخطط للصفقات التجارية المربحة، لأنه أمن أخذ المال منه خلال المدة المحددة، ومن ناحية أخرى فإن تحديد مدة العمل في القراض قد تكون أكبر الحوافز لمضاعفة جهد العامل لأنه علم بأن رب المال سيأخذه بعد انتهاء المدة المحددة، فيحرص على استغلاله في التجارة خلال هذه المدة المسموح بها وهذا يؤدي إلى مضاعفة الربح .

ورأي الحنفية والحنابلة يسهل العمل في المصرف الإسلامي ويتمشى وطبيعة سير وتنظيم عمليات المصارف الإسلامية، فالمصرف الإسلامي يبدأ من أول العام المالي وفي نهايته يقوم بأعمال التصفية ثم يقسم الربح ، وقد تكون مدة الاستثمار ستة أشهر أو أكثر من سنة .

وبعد استعراض آراء الفقهاء في التقييدات السابقة، نرى أنهم يتفقون أحيانا في القول باعتبار تلك القيود، كما يختلفون أحيانا أخرى في القول باعتبار ،بعضها وذلك راجع إلى اجتهاد كل منهم، فمن رأى أن هذا التقييد مفيد قال باعتباره وجوازه ، ومن رأى أنه غير مفيد وإنما فيه تضيق على العامل قد ينتج عنه عدم حصول الربح لكل من المضارب ورب المال - قال بعدم جوازه وصحته .

3. أنواع المضاربة من حيث مدتها الزمنية

الأصل في المضاربة أن تكون مطلقة غير مقيدة بوقت، وقد يحدد أحد العاقدين مدة زمنية للمضاربة مع لزوم المضاربة أو دون لزومها فعندنا إذن ثلاثة أنواع :

أ. المضاربة المطلقة عن الوقت

وهي المضاربة التي لم تحدد بمدة زمنية معينة، وهي إما أن تكون فردية ومتى شاء أحد العاقدين فسخها فله ذلك، وعندها تتم المحاسبة بعد تنضيض المال وإما أن تكون جماعية لتأخذ شكل الشركة المستمرة لتنفيذ مجموعة متتالية من الصفقات والعمليات وتتم المحاسبة في نهاية كل فترة مالية، أو سنة مالية ولا ينتظر تنضيض المال بل تقوم العروض وسائر الموجودات على أساس القيمة الجارية(سعر الشراء الحاضر)، وتتقل هذه الحسابات إلى الفترة المالية التالية وهذا ما يحدث في الشركات المعاصرة .

ب. المضاربة المؤقتة دون لزوم العقد

وهي التي حددت بمدة زمنية ولم يشترط فيها لزوم العقد وهنا تنتهي المضاربة بمضي هذه المدة وأجاز هذا النوع الحنفية والحنابلة ولم يجزه المالكية والشافعية وقالوا بفساد العقد بذلك .

ج. المضاربة المؤقتة مع لزوم العقد

وهي التي حدد لها أحد العاقدين مدة زمنية واشترط فيها لزوم المضاربة حتى تنتهي مدة العقد، وذهب الحنفية والحنابلة على أن هذا الشرط باطل وملغى لأنه ليس من مقتضى العقد ويبقى العقد صحيحا أما المالكية والشافعية فقالوا هذا الشرط مبطل للعقد لأن المضاربة عقد جائز .

4. أنواع المضاربة من حيث حكمها الشرعي

يمكن تقسيم المضاربة من حيث استيفاءها للأركان والشروط إلى ثلاثة أقسام مضاربة صحيح، وفاسدة وباطلة وبيانها على النسق التالي :

أ. المضاربة الصحيحة

وهي التي استوفت كل أركان المضاربة وكامل شروط صحتها، ولم يعترضها مفسد لها .

ب. المضاربة الفاسدة

وهي التي استوفت أركانها واختل فيها شرط من شروط صحتها، مثل جهالة رأس المال إذ يشترط أن يكون رأس المال معلوما، أو جهالة نسبة ربح كل من صاحب المال والمضارب إذ أنه يشترط أن يكون الربح معلوما لكل من العاقدين، أو رأس المال دين في ذمة المضارب إذ يشترط أن يكون رأس المال عينا حاضرة أو يشترط فيها أحد العاقدين شرطا مخلا للعقد ومفسدا له، مثل اشتراط عمل صاحب المال مع المضارب، أو اشتراط التوقيت عند بعض الفقهاء .

ج. المضاربة الباطلة

وهي التي اختل فيها ركن من أركانها أو انعدم بالكلية، والمراد بالركن هنا المصاحب للعقد وهو العاقدان والصيغة ورأس المال مثل أن يكون أحد العاقدين غير أهل للتعاقد كأن يكون صغيرا غير مميز أو مرتدا، وكأن تكون الصيغة، معلقة أما العمل والربح فهما ركنان متممان للعقد ومن مقوماته وليسا مصاحبين للعقد، إذ لا يوجد العمل والربح إلا بعد انعقاد العقد .

رابعاً مشروعية المضاربة

أجمع الفقهاء على مشروعية المضاربة وجوازها، حيث أنها من المعاملات التي وجدت في الجاهلية وأقرها الإسلام بعد أن هذبها وقعد لها القواعد التي تحفظ حقوق طرفيها وتكفل للمشرع النجاح. قال بن رشد " : لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض، وأنه مما كان في الجاهلية وأقره الإسلام . " وأدلة جوازها هي الكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

أ. من الكتاب

لم يأت في القرآن الكريم دليل مباشر على مشروعية المضاربة، ولكن بعض الفقهاء "، استدلوا على مشروعيتها وجوازها ببعض الآيات من الكتاب ومن هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرُونا مِنْ الْأَرْضِ بِبَغْواً مِنْ فَضْلِ اللَّهِ .. أَي وَعَلِمَ أَنَّ مِنْكُمْ ،مَسافِرِينَ يسافرون للتجارة ليستغنوا عن الخلق ويتكففوا عنهم، فالمسافر حاله تناسب التخفيف ولهذا خُفف عنه في صلاة الفرض فأبيح له جمع الصلاتين في وقت واحد وقصر الصلاة الرباعية .

وقوله عز من قائل : ﴿ فَإِذا فَضِيتِ الصَّلَاةَ فانتشروا في الأرضِ وابتغوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ . لطلب المكاسب والتجارات .

وقوله سبحانه جل وعلى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، لما أمر تعالى بالتقوى، أخبر تعالى أن ابتغاء فضل الله بالتكسب في مواسم الحج وغيره ليس فيه حرج إذا لم يشغل عما يجب إذا كان

المقصود هو الحج وكان الكسب حلالاً منسوباً إلى فضل الله لا منسوباً إلى حذق العبد والوقوف مع السبب ونسيان المسبب فإن هذا هو الحرج بعينه .

هذه الآيات تدل على إباحة أنواع العمل ومنه المضاربة، فدل ذلك على مشروعيتها .

ب. من السنة

وجاء في سيرة النبي عليه الصلاة والسلام لابن كثير : وكانت خديجة بنت خويلد امرأة تاجرة ذات شرف ومال تستأجر الرجال على مالها ،مضاربة، فلما بلغها عن رسول الله صلى عليه وسلم ما بلغها

من صدق حديثه وعظم أمانته وكرم أخلاقه بعثت إليه فعرضت عليه أن يخرج لها في مال تاجرًا إلى الشام وتعطيه أفضل ما تعطى غيره من التجار، مع غلام لها يقال له ميسرة، فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وخرج في مالها ذلك وخرج معه غلامها ميسرة، ثم حكاه عليه الصلاة والسلام بعدها مقررًا له . وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتعاقدون المضاربة فلم ينكر عليهم ذلك تقريرًا له على ذلك، والتقرير أحد أوجه السنة .

يلاحظ أنه لم ترد أحاديث نبوية صحيحة قولية أو عملية بخصوص عقد المضاربة بعينه وإنما هي السنة التقريرية .

ج. الإجماع

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على مشروعية المضاربة حيث تعاملوا بها ولم يكن فيهم منكر أو مخالف لذلك، ومثل ذلك يكون إجماعًا دالًا على مشروعية المضاربة، وجوازها، ويعتبر الإجماع أقوى الأدلة على مشروعية المضاربة، وقد أكد ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع على مشروعية المضاربة بالإجماع، حيث قال " :كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة، حاشا القراض فما وجدنا به أصلاً فيهما البتة ولكنه إجماع صحيح مجرد والذي نقطع به أنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره ولولا ذلك لما جاز .

ويستدل على إجماع الصحابة بما روي عنهم من آثار عديدة تحت على إعطاء المال مضاربة

د. القياس

استدل بعض الفقهاء *** على مشروعية المضاربة بقياسها على المساقاة **** وأساس القياس هنا راجع لثبوت المساقاة ***** بالنص فجعلوها أصلاً تقاس عليها المضاربة، حيث يجتمع في كل من منهما العمل في شيء على جزء من نمائه مع جهالة العوض، ولأن المساقاة إنما جوزت للحاجة إليها حيث إن مالك النخيل قد لا يحسن تعهدا ولا يتفرغ له ومن يحسن العمل قد لا يملك ما يعمل فيه وهذا المعنى موجود في القراض أيضا .

خامسا: شروط المضاربة

إن المضاربة كأى عقد من العقود في الشريعة الإسلامية لها أركان يقوم عليها، ويلزم توافرها حتى يتواجد هذا العقد ويحقدق، آثاره، وللمضاربة خمسة أركان هي :

- العاقدان وهما رب المال والمضارب
- الصيغة وهي لفظ يفيد انعقاد المضاربة يدل على المعنى المقصود .
- المال وهو محل العمل في المضاربة .
- الربح وهو جزء مشاع معلوم مما يزيد على رأس المال .
- العمل وهو ما يقوم به العامل لتتمية المال .

ولكل ركن من هذه الأركان مجموعة من الشروط، تعرف بشروط المضاربة.

المطلب الثاني عقود المعاوضات

الفرع الأول : المرابحة^{8،9}

أولاً مفهوم بيع المرابحة

المرابحة في اللغة مفاعلة في الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء في التجارة. والمرابحة اصطلاحاً هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح .

أو هي بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربحاً معلوماً متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول.

والمرابحة هي من عقود بيع الأمانة ، وبيع الأمانة تقوم على أساس الكشف عن رأس مال السلعة المباعة للمشتري ، حيث ان البائع مستأمن في الاخبار عن ثمنها الاصيلي فيدفعها الى المشتري دفعاً لحاجته ، نظير ربح معلوم .

ثانياً اهمية بيع المرابحة

- حازت بيع المرابحة على جانب كبير من اهتمامات علماء الفقه ، وبخاصة بعد قيام المصارف الإسلامية ، لما للمرابحة من دور رئيس في
- ايجاد البديل عن الاقتراض بالربا ، وذلك بأن يكون الاستثمار مشروعاً والتعامل مرضياً عنه .
- تمكين الأفراد من الحصول على سلع يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب على أساس دفع القيمة بطريق القسط الشهري او ماشابه ذلك .

⁸حسين الامين، الاستثمار اللاربي في نطاق عقد المرابحة، ص(70).

⁹الكاساني، علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، 1982، 2م، ج 5، ص (220)

- دعم وتنشيط الاعمال التجارية في القطاع التجاري .

ثالثاً انواع المربحة

ينقسم بيع المربحة الى نوعين هما

- أ. المربحة البسيطة : وتعني بيع المالك لسلعة يملكها اصلا بمثل الثمن الأول وزيادة مثل البيوع التي يقوم التجار في العادة . فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه اياها بربح في العادة . وقد يكون البيع مساومة دون ذكر ثمنها الأول (التكلفة) أو أمانة أي ذكر ثمنها الاول . وقد يكون الثمن حالاً أو مؤجلاً او مقسطاً .
- ب. المربحة المركبة : المربحة للامر بالشراء هي احدى بيوع الامانه ، حيث يطلب شخص من شخص آخر ان يشتري له سلعة معينه ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين . وهذا النوع من البيع تقوم به المصارف الاسلامية ويشكل نسبة كبيرة من استثماراتها وهو اكثر اعمال المصارف الاسلامية اثاره للجدل سنقوم بتناوله بشيء من التفصيل والتوضيح وكيفية استخدامه وتطبيقه في المصارف الاسلامية أن شاء الله .

الفرع الثاني الإجارة

اولا تعريف الإجارة

لغة : الإجارة لغة مشتقة من الأجر، وفعلها أجر، ولها معنيان

الأول :الكراء على العمل .

الثاني :جبر العظم الكسير .

"فأما الكراء فالأجر والأجرة، وكان الخليل يقول :الأجر جزاء العمل

والفعل أجر ، يأجر، أجراً، والمفعول مأجور، والأجير المستأجر، والإجارة :ما أعطيت من أجر في عمل، وقال غيره :ومن ذلك مهر المرأة، قال تعالى{وأتوهن أجورهن .(1) } وأما جبر العظم الكسير فيقال عنه :أجرت يده وناس يقولون :أجرت يده فهذا أصلان، والمعنى الجامع بينهما أن أجرة العامل كأنها شيء يجبر به حاله فيما لحقه من كد فيما عمله .(2) " . . .

ولهذا ذكر الفقهاء معنى الإجارة في اللغة بأنها " مشتقة من الأجر، وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجراً، لأن الله تعالى يعوض العبد به على طاعته، أو صبره عن معصيته. (3) "

شريعاً: اختلفت تعريفات المذاهب للإجارة لفظاً واتفقت معنى .

الحنفية " : عقد على المنافع بعوض. (4) "

المالكية " : عقد وارد على المنافع لأجل . " وبعبارة أدق " تملك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض "

الشافعية " : عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدال والإباحة بعوض معلوم وضعاً. (2) "

الحنابلة " : عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم. (3) "

ثانياً مشروعية الإجارة

ثبتت مشروعية الإجارة بالأدلة من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب العزيز : فقد حكى مشروعيتها لدى الأمم السابقة، كما قرر صحتها في الشريعة الإسلامية . أما عن الشرائع السابقة فقد حكى ما جرى من أحداث، وما تقرر من أحكام في الرحلة التي صحب فيها موسى الخضر عليهما الصلاة والسلام، فكان فيها ما توجه به موسى مقترحاً على الخضر أخذ أجره على إقامة الجدار المائل الذي قارب السقوط، وذلك قول الله تعالى : فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها ، فأبوا أن يضيفوهما، فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً { الآية. (2) ففي هذا " دليل على صحة جواز الإجارة، وهي سنة الأنبياء والأولياء. (3) " وقوله تعالى في قصة موسى -عليه السلام - مع ابنتي نبي الله شعيب عليه فقد عرض نبي الله شعيب على موسى نكاح إحدى ابنتيه بالإجارة والعمل له ثماني سنين، وفي هذا " دليل على أن الإجارة كانت عندهم مشروعاً معلومة، وكذلك كانت في كل ملة "

ولم يأت في الشريعة الإسلامية ما يعارض ذلك . بل وردت الآيات القرآنية صريحة في مشروعيتها، وصحة التعامل بها مصدرراً من مصادر الرزق الحلال وضرباً من ضروب التعامل بين البشر، وسبيلاً من سبل الإنفاق، وتداول الأموال المشروع، لعمارة الكون، وسد حاجات المحتاجين، وإشباع رغبات الموسرين.

ثالثاً أركان الإجارة

أ. العاقد : ويشمل أطراف العقد المؤجر والمستأجر (ممن له حق الإيجاب والقبول فيه .تتشرط أهلية العاقد، ومعنى الأهلية صلاحية الشخص للإلزام والالتزام بمعنى أن يكون الشخص صالحاً لأن تلتزمه حقوق لغيره، وتثبت له حقوق قبل غيره وصالحاً لأن يلتزم بهذه الحقوق . فإذا صار الشخص أهلاً لثبوت الحقوق المشروعة له، وثبوت الحقوق المشروعة عليه، وأهلاً لأن يلتزم بحقوق ينشئ أسبابها القولية، ويوجدتها، وكانت عنده الأهلية بجزأياها ، أو كان عنده ما يسمى في عرف الفقه أهلية الأداء (1) .

واشترطوا في العاقد الشروط التالية :

- أولاً - أن يكون رشيداً، فإن عقد السفیه والمحجور عليه لا ينفذ، وما عقدا عليه مما يتضمن تملكاً فموقوف على نظر وليه .
- ثانياً - أن يكون مميزاً فلا يصح من صغير ومجنون وسكران ونائم :أما الصغير المميز فيصح تصرفه بإذن وليه ولو في الكثير .
- ثالثاً - أن يتم العقد من مالك، أو وكيل، أو ناظر .
- رابعاً - أن يتم العقد باختيار المتعاقدين، فإن وقع تحت إكراه بغير حق فالعقد باطل (2) .

ب. الصيغة الإيجاب والقبول

الصيغة :تعد الصيغة أحد أركان العقد، فإذا كان القصد من العقد بمعناه العام الذي يشمل بمقتضاه كل التصرفات الشرعية كان هذا الركن للعقد مختلفاً باختلاف نوع التصرف، فإن كان من التصرفات التي تتم بإرادة واحدة كالعق والطلاق والوقف من حيث إنشأؤه (على قول أكثر الأئمة أصحاب المذاهب)، فالتصرف ينعقد بعبارة من له الإرادة المنشئة للعقد من غير نظر إلى رضا سواه، ومن غير حاجة إلى ضم عبارة غيره إلى عبارته . أما إن كان من التصرفات التي لا تتم إلا بتوافق إرادتين كالبيع، والإجارة، وغيرهما فلا بد لانعقاده من عبارتين تعبران عن كلتا الإرادتين، وتنبئان عن توافقهما والتقاءهما (1) .

وخص بعض الفقهاء الإيجاب بما يصدر عن صاحب العين في العقد :البائع في البيع، والمؤجر في الإجارة وهكذا ، وذهب البعض إلى أن الإيجاب ما يصدر من

الكلام أولاً بصرف النظر عن القائل الأول، فهما مذهبان، وفيما يلي توضيحهما :

الفرع الثالث السلم¹⁰

¹⁰ عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية

أولا تعريف السلم

لغة : السَّلْمُ في لغة العرب معناه الإِعطاء، والتَّرك، والتسليف، والسَّلْمُ نوع من العِضاه سَلِبُ العيدان طولاً شبه القضبان، وليس له خشب وإن عظم وله شوك دقاق طوال حادة، وللسلم برمة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح وفيها شيء من مرارة، والسلم شجر ورقه القرظ الذي يدبغ به الأديم)

- أ. ويقال: أسلم، وسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم
- ب. والسلف هو بيع السلم، وهو نوع من البيوع يعجل فيه الثمن، وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم، والسلم الاستسلام والتسليم، والأسر من غير حرب
- ج. والسلف ما قدم من الثمن على المبيع والسلف في المعاملات القرض الذي لا منفعة للمقرض فيه والسلم في البيع مثل السلف وزناً ومعنى، وأسلمت إليه بمعنى أسلفت أيضاً، وشجر العضاه وأحدثه سلمة وبما كني والجمع سلام وهو - أي

إن السلام - من أسماء الله تعالى الحسنى هذا وقد نقل صاحب كتاب فتح الباري في باب السلم عن الماوردي السلف لغة أهل العرق والسلم لغة أهل الحجاز والسلف أعم

اصطلاحاً: اختلف الفقهاء في تعريف عقد السلم تبعاً لاختلافهم في الشروط المعتبرة فيه، ومن ضمن التعريفات الكثيرة له في اصطلاح الفقهاء أذكر ما يلي :

المالكية الذين منعوا السلم الحال، لكنهم لم يشترطوا تسليم رأس المال في مجلس كانت لهم وجهة نظر خاصة في مفهوم عقد السلم

الحنفية والحنابلة، الذين شرطوا في صحته قبض رأس المال في مجلس العقد، وتأجيل المسلم فيه احترازاً من السلم الحال الحنفية بأنه : عقد يثبت الملك في الثمن عاجلاً، وفي المثمن اجلاً وكذلك الحنابلة عرفوه بأنه : عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد .

وأجازوا تأجيله اليومين والثلاثة لخفة الأمر فقد عرفوه بأنه عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة، غير متماثل العوضين.

ثانياً حكمة مشروعية السلم

تظهر حكمة مشروعية عقد السلم من حاجة الناس إليه وضرورته لهم، خاصة المحاويج أو المفاليس منهم، فالبايع بحاجة إلى رأس مال ونفقات يستخدمها لإنتاج سلعته، وللنفقة على نفسه وأهله إلى أن يحين موعد

الإنتاج، ويكون قد سوق سلعته مسبقاً فلا يتعرض لأعباء تسويقها والمشتري بحاجة إلى سعر أرخص من سعر البيع الحال للسلعة التي يريد شراءها، فالسلم يلبي الحاجتين ويحقق المصلحتين العامة والخاصة وتظهر حكمة مشروعية السلم من كونه من البدائل الشرعية للربا المحرم، فقد نزل قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ٤، ليجيز لنا معاملة فيها من المنافع ما يحققه الربا، ولكن بطريق مشروع .

الفرع الرابع الاستصناع¹¹

أولا تعريف عقد الاستصناع

لكون مصطلح " الاستصناع "قديم وشائع بين المتقدمين وخاصة فقهاء الأحناف، فلنذكر تعريف المتقدمين ثم المتأخرين

ويلاحظ في التعاريف أنها كلها من فقهاء الحنفية وذلك لأنهم انفردوا عن بقية الفقهاء بتجويز هذا العقد بدون شروط السلم، والمالكية والشافعية والحنابلة لم يفرّدوا له تعريفاً خاصاً لأجل أنه عقد سلم، ولا يعتبرونه عقداً مستقلاً مغايراً لعقد السلم، خلافاً للحنفية قال: سحنون: قلت أيجوز السلم في نصول السيوف والسكاكين في قول مالك؟ قال: نعم، وذلك أن مالكا قال لنا لا بأس بالسلم في العروض كلها إذا كانت موصوفة والسيوف والسكاكين من ذلك.

والمالكية يعنونون له بالسلف في الصناعات، كما هو صنيع سحنون رحمه الله في المدونة الكبرى.

قال الشافعي رحمه الله ولو شرط أن يعمل له طستا من نحاس وحديد أو نحاس وورصاص لم يجز؛ لأنهما لا يخلصان فيعرف قدر كل واحد منهما وليس هذا كالصبغ في الثوب؛ لأن الصبغ في ثوبه زينة لا يغيره أن تضبط صفته وهذا زيادة

في نفس الشيء المصنوع قال وهكذا كل ما استصنع، ولا خير في أن يسلف في قلنسوة محشوة وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها ولا صفته ولا يوقف على حد بطانتها، ولا تشتري هذه إلا يدا بيد ولا خير في أن

¹¹ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة

(١٢) المنعقدة بالرياض في المملكة العربية السعودية من ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ، الموافق ٢٣ - ٢٨ سبتمبر

٢٠٠٠م، قرار رقم (١٠٧) (١/١٢) بشأن موضوع عقود التوريد

والمناقصات، ص ١٨١

يسلفه في خفين، ولا نعلين مخروزين وذلك أنهما لا يوصفان بطول، ولا عرض، ولا تضبط جلودهما، ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يبتاع النعلين والشراكين ويستأجر على الحذو وعلى خراز الخفين. وأما المعاصرون فقد عرفوه

قال سيد: سابق هو شراء ما يصنع وفقا للطلب، وقال بكر أبو زيد عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم، وقال الدكتور عبد الله الطيار وهو عقد يتعهد به الطرف الأول للطرف الثاني بصناعة سلعة معينة يسلمها له في وقت معين مقابل مبلغ معين وأحسن التعاريف بالنسبة لي - تعريف سيد سابق، لكونه جامعا مانعا، ومختصرا، وهو شراء ما يصنع وفقا للطلب .

الفرق بين عقد الاستصناع وعقد الإجارة : الإجارة جزء من عقد الاستصناع، لأن عقد الاستصناع مركب من إجارة عمل (الصناعة) وبيع عين مواد الخام . فإذا كانت العين من المستصنع المشتري (والمطلوب من الصانع هو العمل فقط، فإن العقد يكون إجارة لا استصناعاً .

الفرق بين عقد الاستصناع وعقد السلم : عقد السلم قريب جدا ومشابه لعقد الاستصناع، حتى أن جمهور الفقهاء لا يفرقون بينهما، ويجعلون عقد الاستصناع جزء من السلم.

المطلب الثالث عقود التبرعات

الفرع الاول القرض الحسن¹²

اولا تعريفه : القرض الحسن هو اتخاذ مبلغ محدد لفرد من الأفراد أو لاجد عملاته حيث يضمن سدادالقرض الحسن دون تحميل هذه الفرد أو العميل اية اعباء أو عمولات أو مطالبته باي زيادة من اي نوع بل يكفي البنك فقط إن يسترد اصل القرض والاموال التي اقرضها لهذا العميل .

لغة

هو القطع، وذلك لان الانسان يقطع جزء من ماله ليعطيه للآخر، وهو ماتعطيه لغيرك من مال على ان يرده اليك ، وهو دفع المال لمن ينتفع به ويرد بدله .

الاصطلاح

¹²القرض الحسن و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة نيل شهادة ماستار من اعداد حمو عبدو مريم

عقد بين طرفين احدهما المقرض والآخر مقترض ، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض على ان يقوم الاخير برده أو رد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما هو عقد بين طرفين يتم بمقتضاه دفع المقرض إلى المقترض ما لا ينتفع به لوقت محدود وبمبلغ محدود ولمتعامل ذو مواصفات خاصة، على أن يقوم هذا الأخير برده إلى المقرض، وينشأ هذا القرض أساسا نتيجة لانكشاف حسابات المتعاملين والتي قد تكون بسبب صعوبة مؤقتة يواجهها المتعامل كما يكون هذا النوع من القروض خال من أية فائدة .

ثانيا دور ههدفه

تمويل القرض الحسن لاجل قصير للفلاحين من اجل شراء البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية وتمويل صغار الفلاحين بتمويل متوسط الاجل لاجل شراء ماشيه الحرث . تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض الحسن من اجل شراء الالات والمعدات أو سيارات الاستعمال الانتاجي أو كسراء المواد الأولية ويتم هذا خاصة عند انشاء المؤسسات الصغيرة التي يتلاءم معها هذا الاسلوب لتواجه هذه المؤسسات المنافسة في الاسواق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عليها ديون وليس باستطاعتها تسديدها لمدينتها وذلك من خلال التيسير عليها بتوفير الاموال اللازمة لسداد ديوانها مع استرداده بعد اجل معين بدون فوائد.

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم، كما أنه لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يركز أساسا على " الإعتماد على النفس " ، فإنه قرض يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات الشباب غير المؤهلين للإستفادة من القرض البنكي، إذ تعد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف وبالتحديد مكتب الزكاة المسير الرسمي للقرض الحسن عبر كل ولاية في الجزائر.

ثالثا اطراف عقد القرض الحسن وحكمه التكليفي

لعقد القرض كغيره من الفروض اطراف منها :

- أ. الطرف الأول : المقرض وهو الشخص أو الجهة التي تتولى عملية اقراض المال للطرف الآخر، ويجب ان يكون مالكا لهذا المال ا وان يكون له حرية التصرف .
- ب. الطرف الثاني : المقترض وهو الشخص صاحب الحاجة وهو طالب المقرض .

ج. عين القرض : وهو المال أو ما يمكن ان يكون) مالا (الذي يقدمه المقرض للمقترض، وان يكون موصوفا أو موزونا أو مقدرا .

وعقد القرض من عقود التبرع ، الذي يتوجب فيه نقل ملكية الشيء على ان تسترد الملكية بعد انقضاء الاجل المحدد، وهو يختلف عن بعض عقود التبرع كالهبة مثلا ، التي يتم فيها نقل ملكية الشيء، على ان لا تسترد فيما بعد.

الفرع الثاني عقد الوقف¹³

أولا تعريفه

لغة الوقف مصدر وقف جمع اوقاف قطع الكلمة اما بعدها حبس الدار على ملك الله ما يحبسه الشخص من ارض او بناء في سبيل الله . اما كلمة اوقف فهي تفيد معنى اقلعت عن الأمر الذي كنت فيه ولا يمكن استعمال هذه الكلمة في حبس المال كقوله أوقفت الدار أو أوقفت المزرعة بل نقول وقفت الدار أو وقفت المزرعة لأن كلمه اوقفت لغة ثقيلة التعبير .

الاصطلاحا

هو حبس العين عن أن تكون مملوكة لأحد من الناس وجعلها على حكم ملك الله تعالى والتصرف بريعتها على جهة من جهات الغير في الحال والمال .

التعريف الفقهي

الحنفية عرف الإمام أبو حنيفة الوقف بأنه هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات البر في الحال والمال ويستنتج من هذا التعريف بان الشيء الموقوف يبقى في ملك الواقف وله حق التصرف فيه بكل انواع التصرفات من بيع وهبه إلخ وفي حاله ما إذا تراجع الواقف عن وقفه يحق الورث ارث هذا الوقف بعد موته.

الشافعية : عرف الوقف على أنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف عن رقبته على مصرف مباح موجود

¹³مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر توثيق عقد الوقف في التشريع الجزائري إعداد الطالبة: إشراف

الدكتورة : صبرينة مسعي الكاملة طواهرية 2021.2022

الحنابلة: فهم ذهبوا إلى تعريف الوقف على أنه حبس الأصل وتسبيل المنفعة وأخذ الحنابلة هذا التعريف من قول الرسول صلى الله عليه وسلم حبس الأصل وسبل للمنفعة.

المالكية: عرف الإمام مالك الوقت كما يلي الوقف هو حبس العين على ملك الواقف أو عن التمليك والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو صرفها في وجه من وجوه الخير.

الفرع الثاني التأمين التكافلي¹⁴

أولاً. تعريف التأمين التكافلي

هو الذي يكون بين فئة من الناس بقصد التعاون لا بقصد الربح، ويعتمد على التبرع بالأقساط الشهرية أو السنوية ولا يعتمد على أساس المعاوضة.

وهو عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له على وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن. ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق.

وقد نص قرار المجمع الفقهي بمكة عام 1976م على أن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تقبيل الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وأصحاب هذا التأمين لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وهو يخلو من الربا وليس فيه مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة لاعتماده على تبرع المساهمين.

وهو ظاهرة صحية طيبة يقرها الإسلام، وصدرت قرارات جمعية كثيرة بإباحته وبمنع التأمين التجاري ذي القسط الثابت.

أما العناصر الأساسية للتكافل فهي:

¹⁴. سامر مظفر قنطقجي، التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته (إشعاع للنشر والعلوم، 2008).

. عبد القادر جعفر، نظام التأمين الإسلامي (دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1247هـ/2006م).

1. التبرع: وهو تبرع للمتضرر من أعضاء الشركة بجزء من الربح أو بالربح بكامله، وهذا جائز؛ لأنه يغتفر الغرر في التبرعات.

2. الشراكة: وهو اعتبار كل قسط يدفع إلى الشركة إنما هو قسط اشتراك وليس مدفوعاً في مقابل.

3. اتحاد الشخص ذي الجهتين بين المؤمن . بصيغة اسم الفاعل . والمؤمن له . بصيغة اسم المفعول . سواء أداروا الشركة بأنفسهم كشركة أبدان وأموال؛ أم أداروها بواسطة جهاز إداري يمارس عمله على أساس وكالة بأجر .

والتأمين التعاوني الإسلامي: عمل إنساني وديني واجتماعي رفيع المستوى، وهو أن يشترك مجموعة من الأشخاص بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع المشروط، ثم يؤدي من الاشتراكات تعويض لمن أصابه ضرر .

ويسمى بالتأمين التبادلي؛ لأن كل مشترك يتبادل مع الآخرين المعونة ويكون كل منهم مؤمناً له ومؤمناً سواء كان شريكاً بالإدارة أم لا .

وهو داخل تحت مبدأ التعاون المقرر شرعاً في قوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} (المائدة 2)، وهو من مظاهر التكافل الاجتماعي والتضامني في ترميم الأحداث والمحن ودون سعي الإدارة لتحقيق الربح واستغلال المستأمن، فهو يتمتع بـ:

1. تحقيق معنى التعاون فعلاً.

2. تحويل مبدأ التكافل إلى واقع عملي.

3. تغيير قيمة الاشتراك؛ لأن كل مشترك مؤمن ومؤمن له في الوقت ذاته، فيكون الاشتراك المطلوب عرضة للزيادة أو النقص تبعاً للمخاطر أو الحوادث السنوية نوعاً وكماً.

والفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي ذي القسط الثابت أن الأخير عقد معاوضة مالية يهدف إلى الربح من التأمين نفسه، وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر فيها الغرر، وحكم التأمين التقليدي أنه محرم شرعاً.

والأساس الأهم للتأمين الإسلامي: العقيدة الإسلامية الصحيحة والتي تتبع من العقيدة الراسخة لدى المسلمين أن الحياة والموت، والغنى والفقر، والسعادة والشقاوة، والصحة والمرض، والقدرة والعجز، وغير ذلك مما

يتمناه الإنسان أو يخشاه؛ كلها بيد الله سبحانه وتعالى وحده من دون سواه. قال الله تعالى: ﴿لَمَّا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ (الحديد 22).

المطلب الرابع الصكوك الإسلامية

1- تعريف الصكوك الإسلامية

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية و التي أطلقت عليها اسم "صكوك الاستثمار" تمييزاً لها عن الأسهم و السندات التقليدية، بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص"¹⁵.

كما عرفت الصكوك الإسلامية على أنها: " شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها متساوية القيمة تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكنتاب فيها، ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقداً أو ديناً محصناً، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية وتفصل نشرة إصدارها حقوق والتزامات أطرافها"¹⁶.

2- الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية

من أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية ما يلي:

- يتكون رأس مال الصكوك (مقدار التمويل المطلوب) من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل بنسبة ملكيته من صكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك؛

¹⁵ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعار الشرعية، المعيار الشرعي رقم: 17 (صكوك الاستثمار)، البحرين، 2010، ص: 238.

¹⁶ - معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبو زيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 05.

- يشارك مالكو الصكوك في الأرباح المترتبة حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون الخسارة بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك¹⁷؛
- تصدر الصكوك الإسلامية على أساس عقد شرعي حسب صيغ التمويل الإسلامي وتحكمها أحكام وضوابط متعلقة بتلك الصيغة¹⁸؛
- يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً وقانوناً، حيث أن لمالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته أو نحو ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية أو غيرها مما يجيزه القانون؛
- تتمثل أطراف عقد الصكوك الإسلامية في الآتي:
 - **الجهة المصدرة للصكوك:** (شركة ذات شخصية معنوية) وتمثل رب العمل، أي الجهة المنوطة بإدارة الصكوك وفقاً لفقهاء المشاركة ويطلق عليها: الشريك بالعمل؛
 - **المشاركون في الصكوك:** ملاك الصكوك ويمثلون الشركاء بالمال، ويطلق عليهم المستثمرون أو حملة الصكوك، وقد تستعين الجهة المصدرة للصكوك بالخبراء والاستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال إصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها، ونحو ذلك من الأمور الموجبة لإنجاح إصدار وتداول الصكوك في الأسواق المالية.
 - تمثل وثائق متساوية القيمة حيث تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة محددة ومسجلة عليها، لأنها تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك¹⁹؛
 - تساعد عمليات التصكيك في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها؛
 - تساعد عمليات التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية؛

¹⁷ - أحمد فاروق، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، مركز البحث والتطوير، بدون بلد نشر، 2010، ص: 92.

¹⁸ - فؤاد محمد أحمد محسن، الصكوك الإسلامية وتطبيقها المعاصرة، ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، 2009، ص: 19.

¹⁹ - عبد الله منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009، ص: 10.

- لا تتعامل بالدين، وإنما تشجع وتحفز على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية، كل ما يخدم عملية التبادل الحقيقي للسلع والخدمات، الذي يؤدي إلى ربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي؛
- الحد من التضخم، وذلك عن طريق مساهمة هذه الأدوات في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل اللازمين لإيجاد فرص استثمارية جديدة²⁰.

3- أهمية الصكوك الإسلامية

ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل نذكر منها²¹:

- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يسهم في امتصاص السيولة الزائدة، ومن ثم خفض معدلات التضخم وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛
- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومركزها المالي، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛
- تساعد الصكوك الإسلامية على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق؛
- تسهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

²⁰ - هناء محمد الهلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة - مجلات دراسات، العلوم الإدارية، العدد: 02، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015، ص: 559-560.

²¹ - نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 253.

- تعمل على تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة و الدين العام²²؛
- تساعد الصكوك الإسلامية في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول²³.

4- أنواع الصكوك الإسلامية

تقسم الصكوك الإسلامية إلى قسمين اثنين يتمثلان في الآتي²⁴:

4-1- صكوك قابلة للتداول: تقسم إلى ثلاث أنواع هي:

1- صكوك الإجارة: وهي تتعلق بالأعيان والأصول المؤجرة، وتحمل قيما متساوية ويصدرها مالك العين المؤجرة أو وكيله ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيرها، بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر، وهي تنقسم إلى:

أ- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصصه الاكتتاب، وتصبح العين بعد ذلك مملوكة لحملة الصكوك.

ب- صكوك ملكية المنافع: وهي على قسمين:

ب-1- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة: يصدرها مالك عين مؤجرة بغرض إجارة منافعها وتستوفى أجرتها من الاكتتاب، ومنفعتها مملوكة لحملة الصكوك.

ب-2- صكوك ملكية الأعيان الموصوفة في الذمة: تصدر بغرض إجارة أعيان موصوفة بالذمة، وتستوفى الأجرة من الاكتتاب، وتصبح العين الموصوفة، مملوكة لحملة الصكوك²⁵.

²²- زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، المؤتمر العالمي حول: قوانين الأوقاف وإدارتها وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2009، ص: 04.

²³- عادل عيد، الصكوك الإسلامية، وثيقة رقم: 2012/8608، جمعية النهوض بالأزهر وتطويره، مصر، 2012، ص: 13.

²⁴- أحمد فاروق، المفيد في عمليا البنوك الإسلامية، مركز البحث والطوير، بدون بلد النشر، 2010، ص: 92.

²⁵- سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) - تجربة ماليزيا- مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد: 10، العراق، 2015، ص: 113

2- **صكوك المشاركة:** هذه صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها وكيل استثماري وتمثل مشاريع أو أنشطة يتم تعيين الوكيل الاستثماري كمضارب يقدم بإدارة الاستثمار نيابة عن حملة الصكوك مقابل الحصول على نسبة من الربح²⁶.

3- **صكوك المضاربة:** تحمل هذه الصكوك قيما متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل، وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع ، ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح، ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.

4-2- صكوك غير قابلة للتداول: وتقسم هي الأخرى إلى ثلاث أنواع وهي:

1- **صكوك السلم:** هي صكوك تمثل ملكية شائعة في رأس المال لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع ، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع.

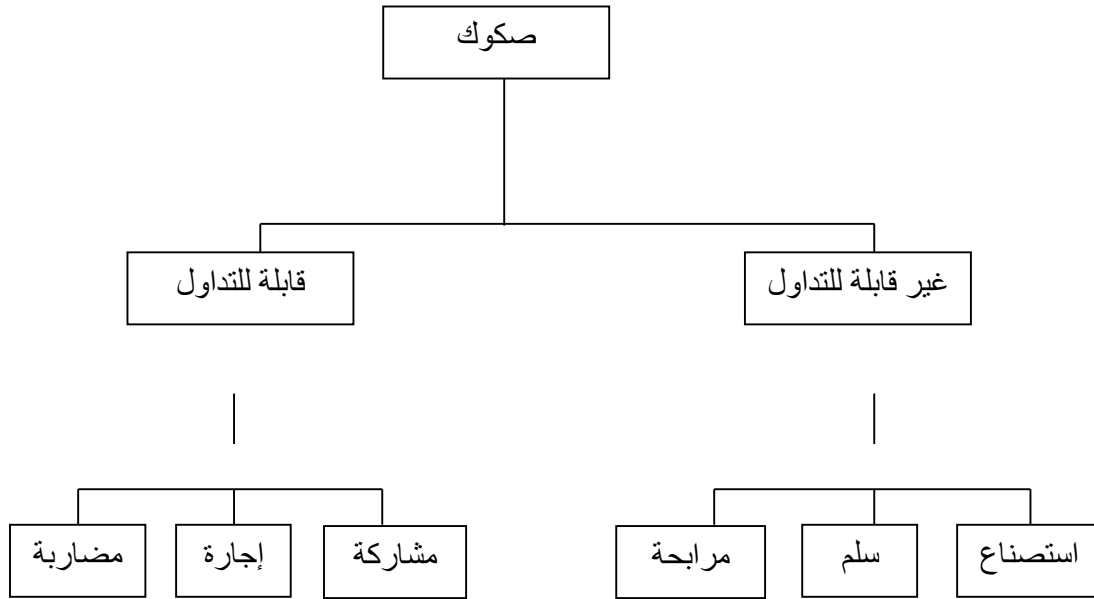
2- **صكوك الاستصناع:** هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها الصانع أو المتعهد أو وكيل أي منهما كمنتج موصوف في الذمة، ويحصل على قيمة الصكوك ثم يباشر بتصنيع المنتج بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن ينفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط، ويصبح حاملو الصكوك هم ملاك المنتج المستصنع²⁷.

3- **صكوك المرابحة:** هذا النوع من الصكوك يحمل قيما متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة وتصبح السلعة مملوكة لحامل الصكوك.

²⁶ رفيقة صباغ وهند مهداوي، الصكوك الإسلامية... بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي الثالث حول: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016، ص: 05.

²⁷ عبد الجبار حمد السبهاني، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيا وإسلاميا، الطبعة: 01، مطبعة حلاوة، الأردن،

الشكل رقم (01): أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: سامر مظهر قنطجبي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص: 359.

4- شروط التصكيك

يجب توفر مجموعة من الشروط لتتم عملية التصكيك ومنها²⁸:

- لا بد من وجود أصول مملوكة للمنشأة المصدرة للصكوك، وأن تكون قادرة على توليد دخل بشكل منتظم ومستمر، وعليه فالأصول التي تخضع للتصكيك هي مجموعة معينة من الموجودات، والتي تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة؛
- يجب أن تتمتع الأصول المراد تصكيكها بالجاذبية بالنسبة للمستثمر، وهذا يتطلب وجود جدارة ائتمانية في الأصول، مثل انتظام السداد، ووجود ضمانات عينية؛

²⁸ - زياد الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط: 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 86.

- يجب أن تكون قيمة الأصول المراد تصكيكها كبيرة، لأنه إذا كانت المبالغ صغيرة لا يمكن تقسيمها، كما يجب أن تكون ذات آجال استحقاق طويل حتى يمكن تسويقها، ومن ثم الأصول ذات آجال استحقاق قصيرة لا تصلح للتصكيك؛
- لابد من توافر الضوابط الشرعية في جميع مراحل عملية التصكيك، ومن ثم إخضاعها إلى هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة أو البلد؛
- لابد من وجود تشريعات قانونية، وجهات رسمية لضبط عملية التصكيك، وحفظ حقوق المتعاملين فيها.

5- الفرق بين الصكوك الإسلامية والأدوات المالية الأخرى

تعد الصكوك الإسلامية البديل الشرعي لأدوات الاستثمار التقليدي الأسهم والسندات، وهي تتفق معها في بعض الأمور وتختلف عنها في أمور أخرى، والجدول الموالي يوضح الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي (الأسهم والسندات).

الجدول رقم (01): الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي

العناصر	الصكوك الإسلامية	الأسهم	السندات
تاريخ التطبيق	1990	1600	1600
مصدر العائد	العائد من استثمار الأصول	العائد من استثمار الأصول	سعر الفائدة
العلاقة بين المصدر والمستثمر	ملكية حق شائع من الأصول	مديونية	ملكية حصة شائعة من الأصول
قابلية التداول	يعتمد على طبيعة الأصول	قابلية التداول	قابلية التداول
درجة المخاطرة	تعتمد على صيغة استثمار الأصول	مرتفعة	حسب نوع السند

المصدر : فؤاد محمد أحمد محيسن، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، الأردن، 2006، ص: 66-67.

ثانيا: واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية:

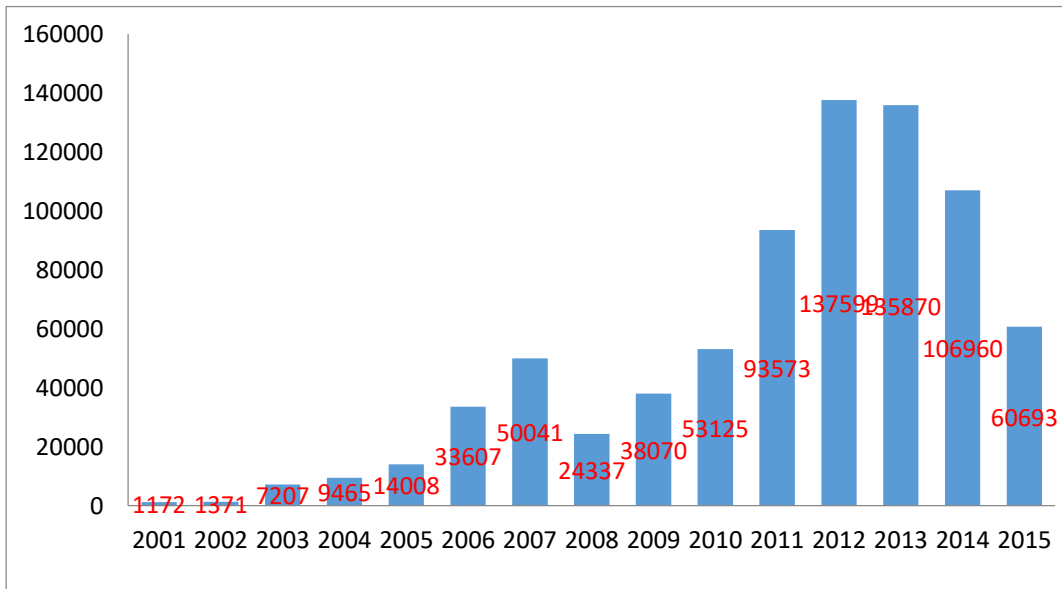
مع بداية الألفية الحالية، ازداد اهتمام العالم بالصكوك الإسلامية، وازداد معدل إصدار هذه الصكوك بشكل كبير، إذ كانت الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تشكل الرائد والمصدر الأكبر والأكثر تنوعا وابتكارا، وذلك نتيجة للإجراءات والقرارات الحكومية الناجمة التي حولت ماليزيا إلى أكبر سوق مالي إسلامي في العالم، ويتم إصدار الصكوك الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والتعامل بها تحت رقابة اللجنة الشرعية، وتختلف أحكامها تبعا لاختلاف العقد أو الصيغ الاستثمارية التي صدر الصك على أساسها، ويخضع تداولها للشروط الشرعية المتعلقة بطبيعة الموجودات التي تمثلها عند التداول، ويحسب العائد على أساس نسبة من الربح المتحقق.

وقد حققت سوق الصكوك الإسلامية العالمية معدلات مرتفعة في حجم إصداراتها وانتشارها بالرغم من التراجع الذي تعرفه السوق المالية العالمية من فترة لأخرى.

والشكل التالي يبين تطور إصدار الصكوك في العالم و حجم إصدارها من سنة 2001 إلى سنة 2015.

الشكل رقم (02): مجموع إصدار الصكوك العالمية من جانفي 2001 إلى غاية ديسمبر 2015.

(الوحدة: مليون دولار)

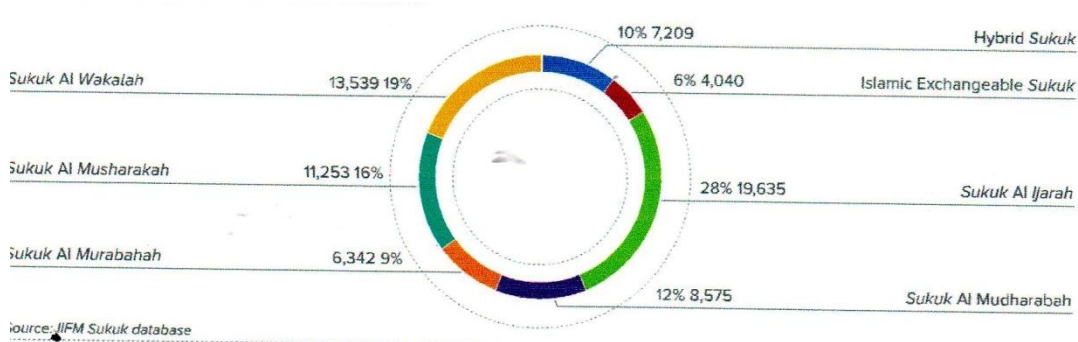


المصدر: السوق المالية الإسلامية الدولية متاح على الموقع: <http://www.iifm.net>، تاريخ الاطلاع: 2017/08/10

يتضح من الشكل أعلاه أن إصدار الصكوك الإسلامية شهد رواجاً واسعاً منذ انطلاقه سنة 2001، حيث زاد حجم الإصدارات العالمية بمقدار ثلاثة أضعاف من 14.008 مليون دولار عام 2005 إلى 50.041 مليون دولار عام 2007، أما سنة 2008 عرفت تراجعاً في إصدار الصكوك الإسلامية وذلك بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية التي دفعت المستثمرين بالابتعاد عن الاستثمار في الأدوات ذات العائد الثابت بما فيها الصكوك الإسلامية لأن هذه الأداة مازالت حديثة، لتعرف بعدها الصكوك الإسلامية العالمية ارتفاعاً سنة 2009 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2012 مقدرة بـ 137.599 مليون دولار، وذلك بسبب زيادة المشاريع والبرامج الاتفاقية الضخمة التي أطلقتها الحكومات، بالإضافة إلى التحسن الكبير الذي عرفته الصناديق السيادية، وعودة الحركية الاقتصادية لدى القطاع الخاص، والتوجه العالمي نحو الصكوك الإسلامية.

وقد تنوعت إصدارات الصكوك الإسلامية في السوق العالمي حيث عرفت السوق نمو وتطوراً من حيث أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة.

الشكل رقم (03): حجم وأنواع الصكوك العالمية المصدرة خلال الفترة من جانفي 2001 إلى غاية ديسمبر 2015.



source: sukuk report a comprehensive study of the global sukuk market .

www.iifm.net 10/09/2017

ثالثاً: ماهية الصكوك الإسلامية الخضراء

قبل الكلام عن الصكوك الإسلامية الخضراء لابد من الكلام عن السندات الخضراء، أين تم إصدار أول سند يوصف بأنه أخضر في عام 2008 بمبلغ 3.35 مليار كورونا سويدية أي ما يعادل قرابة 440 مليون دولار أمريكي وكانت هناك ثلاثة دوافع لإصدار البنك لأول سند أخضر تمثلت في²⁹:

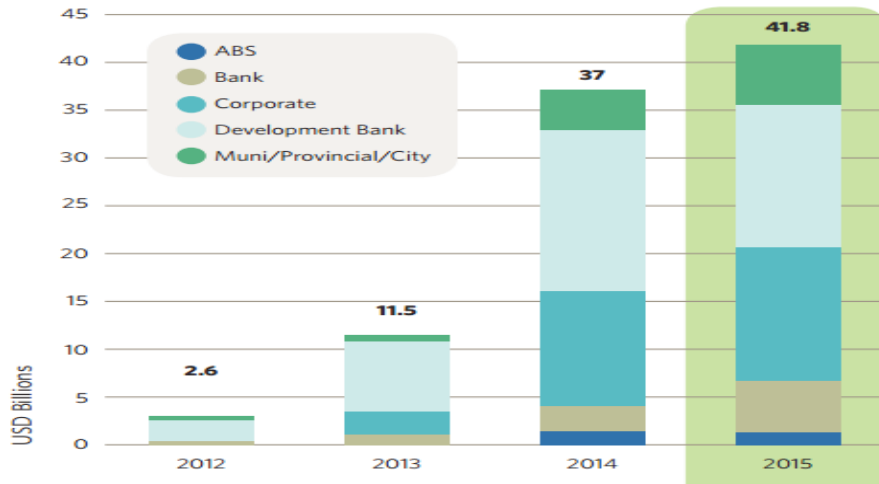
1- استجابة لطلب محدد من صناديق معاشات التقاعد الاسكندنافية الساعية إلى مساندة المشروعات التي تركز على الأنشطة المناخية من خلال منتج بسيط ذي دخل ثابت، وهو يتوافق أيضاً مع جهود البنك الدولي لتلبية احتياجات المستثمرين المهتمين بالاستثمارات المستدامة والمسؤولة؛

2- مساندة هذا الإصدار استراتيجية البنك الدولي لإدخال المنتجات المبتكرة في تمويل الأنشطة المناخية؛

3- مساعدة هذا النوع من السندات على زيادة الوعي فيما بين المستثمرين والأوساط المالية حول كيفية تمكن البلدان النامية من اتخاذ إجراءات تتماشى والتغيرات المناخية³⁰.

وشهدت سوق السندات الخضراء نمواً من نحو أربعة مليارات دولار في عام 2010 إلى أكثر من 41 مليار دولار في عام 2015 كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): النمو السنوي للسندات الخضراء (2012 - 2015)



المصدر: : www.climatebonds.net تاريخ الاطلاع: 2017/09/10.

²⁹ - http://treasury.worldbank.org/cmd/pdf/What_are_Green_Bonds_Arabic.pdf:

2017/10/05

³⁰ - نفس الموقع.

وفيما يخص فكرة الصكوك الإسلامية الخضراء فقد ظهرت للمرة الأولى في فرنسا عام 2012، ومنذ ذلك الحين جذبت الكثير من الانتباه، إذ سبق للبنك الإسلامي للتنمية أن ساهم بمبالغ كبيرة في قطاعات الطاقة النظيفة، وصلت إلي مليار دولار، في بلدان علي رأسها المغرب وباكستان ومصر وتونس وسوريا، أما ماليزيا فشهدت لأول مره إصدارا مماثلا مطلع عام 2013، ضمن حزمه واسعة من الصكوك الإسلامية بلغت 1.5 مليار دولار، وتحمل الصكوك اسمها من طبيعتها الفريدة، إذ أنها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية، وتعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء الأداة المالية الإسلامية المقابلة للسندات الخضراء التقليدية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية.

كما تشهد الصكوك الإسلامية الخضراء انتشارا واسعا، وذلك بفضل زيادة الوعي بأهمية أدوات التمويل الإسلامي من جهة، وبأهمية البيئة من جهة أخرى، إذ أن أموالها غالبا ما تُخصص لمشاريع صديقه للبيئة لتوفير بنيه تحتية أو طاقة نظيفة.

1- مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء

يمكن تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء بأنها: " الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في إطار التنمية المستدامة"³¹.

ووفقا للبنك الدولي، فإن الصكوك الإسلامية الخضراء من شأنها أن توفر للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستُستخدم لغاية معينة، والتزاما بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة، كمشروع للطاقة المتجددة، إذ من المتوقع أن يفوق حجم إصدار الصكوك الإسلامية وبخاصة الصكوك الإسلامية الخضراء 3.4 تريليون دولار بحلول عام 2018.

³¹ - فريد كورنيل وخديجة عرقوب، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، متاح على

الموقع: <http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075> ، تاريخ الاطلاع:

2017/10/05.

وبحسب البنك، تتمتع الصكوك الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع سوق التمويل الإسلامي، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي، ويرى البنك أن الصكوك الخضراء ستكون جاذبة للمستثمرين التقليديين، إذا أدت عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر على أن يتم تسويقها بالشكل اللائق.

2- دوافع الاعتماد على الصكوك الإسلامية الخضراء.

- تزايد عدد المستثمرين المهتمين بالاستثمارات المستدامة بيئياً؛
- النمو الكبير الذي تشهده أسواق الصكوك الإسلامية؛
- إجماع المصارف عن تمويل مشاريع البنية التحتية بسبب صرامة متطلبات رأس المال.

3- مبادئ ومزايا الصكوك الإسلامية الخضراء

- تتمتع الصكوك الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع هذا السوق وأيضاً المساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي؛
- يجب أن تكون الصكوك جاذبة للمستثمرين التقليديين إذا كانت تدر عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر ومسوقة بالشكل اللائق؛
- يمكن أن تكون الصكوك التي تستوفي هذه المعايير وتوفر التمويل لمشروع مستدام بيئياً جاذبة بشكل خاص للمستثمرين الذين يولون اهتماماً خاصاً بالبيئة لسببين رئيسيين هما:
 - توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة، والتزاماً بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة؛
 - توجد منتجات استثمارية منصبة على البيئة على جانب الأسهم من أسواق رأس المال أكثر منها على جانب أدوات الدخل الثابت، ونظراً لأن أغلب المستثمرين المستدامين بيئياً يرغبون في أن يعرفوا بالضبط كيف ستستخدم أموالهم، فإن السندات التي تمثل التزامات عامة لمن يصدرها تتمتع بجاذبية محدودة، إلا إذا أوفت كل الأنشطة التي تمارسها الجهة المصدرة للسندات بالمعايير البيئية للمستثمر.

- يمكن أن تساعد الصكوك، التي تشبه في أغلب الأحوال أوراقا مالية تقليدية ذات دخل ثابت، في سد فجوة توفير الدخل الثابت للمستثمرين في الأنشطة البيئية.

رابعاً: مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء

يمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في المشروعات الإنتاجية المستدامة التي لا يتوفر لإقامتها السيولة النقدية لدى صاحب المشروع الاستثماري، سواء كان دولة أو مصرفاً أو شركة.

1- الاستثمار في النقل المستدام

يقوم النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والاستدامة البيئية، بحيث يحد من الانبعاثات والنفايات ويقلل من استخدام الموارد غير المتجددة، ويتميز بتكلفة معقولة. ومن أمثله: النقل الجماعي، كالحافلات وميترو النفق والترامواي والمركبات الخضراء والسيارات الأيكولوجية والهجينة، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة وتسهيل الوصول وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية³².

2- الاستثمار في إقامة محطات للطاقات المتجددة

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الأحفوري يعد من أكبر أسباب تغير المناخ ومسئول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشده على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في:

-**الطاقة المتجددة التقليدية (طاقة الكتلة الحيوية):** وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية وتشمل المخلفات العضوية النباتية والحيوانية التي يمكن معالجتها عن طريق التخمير البكتيري أو الاحتراق الحراري.

-**الطاقة المتجددة الجديدة:** وهي تتمثل أساساً في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، وطاقة حرارة الأرض الجوفية.

³²- نفس المصدر السابق.

وفي هذا الإطار تستطيع الدولة كمضارب ومشارك أن تنشئ محطات لتوليد الطاقة وذلك عن طريق صكوك المضاربة، حيث تقدم الدولة الأرض، وبعد عمل دراسة جدوى تقدر فيها قيمة تكاليف المشروع كاملاً مع قيمة الأرض، تعلن الدولة عن إنشاء المشروع، ثم تصدر صكوكاً إسلامية متساوية القيمة بقدر تكاليف المشروع، وبعد إتمامه، تقوم الدولة بشراء الطاقة من إدارة المشروع بسعر مناسب تُراعي فيه قيمة الصكوك، ومن ثم تقوم الدولة ببيعه للجمهور بسعر أقل من هذا الثمن، حيث يمثل الفرق الناجم عن هذه العملية دعماً من الدولة للجمهور، كما يمكن للدولة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالنظر إلى قيمة الصك السوقية وتوزيع الأرباح على حملة الصكوك بنسبة كل صك وحسب نشرة الإصدار.

كما يمكن استعمال رأس مال صكوك المضاربة الخضراء لتصنيع ألواح الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء خاصة في الأرياف والمناطق النائية، وذلك من خلال شراء المواد الأولية اللازمة لتصنيعها مثل: ألواح السليكون، الألمنيوم، أسلاك التوصيل...، ومن ثم تسويق هذه المنتجات للحصول على أرباح³³.

3- الاستثمار في مشاريع التكنولوجيا الخضراء

برز مفهوم التكنولوجيا الخضراء كتطبيق تقني لحماية البيئة، ومدى مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري وتقديم حلول ومنتجات تقنية تراعي البعد البيئي من خلال خفض التكاليف وتقليل موارد الطاقة وطريقة الاستخدام الأمثل لها، كخطوة لتفعيل مفهوم التكنولوجيا الخضراء.

ويتم الاستثمار في هذا النوع من التكنولوجيا عن طريق الاكتتاب في صكوك خضراء موجهة لمجال التكنولوجيا الخضراء، سواء من أجل تصنيعها، أو تحسينها وتطويرها بحيث تصبح صديقة للبيئة أكثر فأكثر وتعمل على إيجاد مناصب شغل جديدة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

4- الاستثمار في مشاريع ذات النفع العام

يمكن للحكومات إصدار صكوك إسلامية خضراء (صكوك الإجارة الخضراء مثلاً) لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك

³³ - محمود سحنون، حنان العمراوي، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، المؤتمر

الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا، 2015، ص: 235.

الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة (بصفتها مستأجرا) بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها بمقابل معلوم،

كما يمكن للحكومات إقامة مشاريع تعود بالربح عليها أو على الأقل لا تحمل خزينة الدولة أعباء مثل:

- إقامة مشاريع سكنية على أراضي الدولة يُراعى فيها عنصر الاستدامة والعمارة الخضراء، إذ تُعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية، وهو ما أدى إلى بروز مفاهيم وأساليب جديدة في العمارة تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء والتي تعتمد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.

وفي هذا المجال يمكن للدولة أن تقوم باعتبارها مضاربا مشتركا بدراسة جدوى لمشروع الإسكان المراد إقامته على أراضيها، حيث يتم تقدير قيمة الأرض وتكاليف البناء كاملا، ثم يُعلن عن إقامة مشروع سكني استثماري، ويقوم بإصدار صكوك مضاربة متساوية القيمة.

تقوم الدولة بالعمل والاشراف على المشروع كمضارب بنسبة شائعة من الأرباح، يعلن عنها في نشرة الإصدار، وبعد انتهاء المشروع وتحقيق الأرباح، توزع هذه الأخيرة حسب نسبة الصكوك ونص الاتفاق المشار إليه في نشرة الإصدار، وبذلك تحقق الدولة كمضارب مشترك، ومشارك في رأس مال المشروع ربحا يعود على الدولة، ويشجع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم عن طريق المضاربة في هذه الصكوك.

- إقامة مشاريع صناعية أو زراعية أو استيراد وتصدير، أين تقوم الدولة بدراسة جدوى لهذه المشاريع، وتحدد المبلغ اللازم، ثم تعلن عن هذه المشاريع، تصدر صكوكا متساوية القيمة، يكون مجموعها يساوي المبلغ المطلوب، فإذا تم بيع جميع الصكوك يكون دور الدولة مضاربا، ويشارك في الربح بنسبة شائعة معروفة في نشرة الإصدار، وفي حالة ما إذا بقي من الصكوك شيء تأخذ الدولة وتصبح بذلك شريكا ومضاربا، والمال الذي تم جمعه من الصكوك يُقيم به المشروع أو يُقتنى به معدات الانتاج الصناعي، ويصدر جزء منه أو تستورد ما تحتاجه من سلع ومواد ثم تبيعها للشركات والمؤسسات بالتقسيط، وبذلك تحقق أرباحا توزع حسب نسبة كل صك³⁴.

المبحث الثاني تجارب دول إسلامية وغير إسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية

³⁴ - نفس المرجع السابق، ص: 234

تعد الأزمة المالية لسنة 2008 منعطفاً مهماً في درجة اهتمام الدول الإسلامية وغير الإسلامية بالمالية الإسلامية، حيث شدّ الاستقرار الذي شهدته المصارف والمنتجات المالية الإسلامية خلال الأزمة انتباه الباحثين وصناع القرار للمبادئ التي تقوم عليها المالية الإسلامية ومحاولة الاستفادة منها في أنظمتها المالية، بالإضافة إلى رؤية تهدف للاستفادة من الفوائض المالية للدول الإسلامية البترولية بتوفير القنوات الاستثمارية الإسلامية المطلوبة والمناخ الاستثماري الملائم لها.

تتمايز الدول الإسلامية وغير الإسلامية في درجة الاهتمام بالمالية الإسلامية ومستوى قبولها وتطويرها، فهناك دول كانت سباقة حتى قبل الأزمة للسماح للخدمات المالية الإسلامية بالنشاط، في حين تعرف الأخرى الخطوات الأولى لانفتاحها عليها. إن المالية الإسلامية تشهد تطورات ملموسة على الساحة العالمية بما فيها الصكوك الحكومية، سواء في ناحية نمو الأصول، أو عدد المؤسسات، أو توفير الأطر القانونية والتشريعية المناسبة، وهو ما سوف نتناوله في هذا المبحث من خلال التطرق لبعض أهم التجارب الأوروبية، الأمريكية، الآسيوية والإفريقية.

المطلب الأول: التجربة الأوروبية والأمريكية في إصدار الصكوك الحكومية الإسلامية³⁵

تشهد الساحة الأوروبية في السنوات الأخيرة تسابقاً نحو الصيرفة الإسلامية زادت في وتيرته حدة الأزمة المالية الأخيرة 2008 التي أدت بالعديد من عمالقة البنوك الرأسمالية إلى الانهيار والإفلاس، في حين لم تطل هذه الأزمة المصارف الإسلامية، مما عزز التنافس الغربي على هذه المصارف والمنتجات المالية التي أثبتت نجاعتها وكفاءتها في جذب الأموال واستقطاب المستثمرين. وانتقل قطاع التمويل الإسلامي في أوروبا من النطاق الضيق إلى النطاق الواسع فيما تأخذ المؤسسات والمصاريف والحكومات الغربية الأدوات الإسلامية بصورة متزايدة كخيارات تمويلية مهمة، وأصبحت بريطانيا وسويسرا على سبيل المثال مراكز عالمية لتطوير التمويل الإسلامي في سوق دولية متهافئة باطراد على هذه الصناعة الجديدة في الأسواق المالية المضطربة.

كما أن الاهتمام بالتمويل الإسلامي أوروبا ليس محصوراً بالمسلمين فقط بل هناك وعي متنام من غير المسلمين بهذه الخيارات البديلة التي تقدمها الصناعة الإسلامية ولاسيما في قطاع الصكوك حيث بلغت نسبة إقبال الأوروبيين من غير المسلمين 80% لهذه السوق الحديثة باعتبارها أداة استثمارية جديدة وجديرة بالاهتمام مع دخول المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية لهذه المجال.

³⁵ من اعدتد حمو ص 243 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية و الغربية

سنتناول في هذا المطلب أهم التجارب الأوروبية الرائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية الحكومية أو ما يعرف بالصكوك السيادية لغرض تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني التجربة الألمانية³⁶

يقتصر استخدام الصكوك الإسلامية على مستوى البلاد الإسلامية فقط، بل تم استخدامها من قبل سلطات بعض الولايات في البلاد غير الإسلامية. فقد شارك بيت التمويل الكويتي في إصدار أول صكوك إجارة لدولة أوروبية وفق الشريعة الإسلامية، ومدة الصك خمس (5) سنوات قيمتها 100 مليون يورو، لصالح ولاية سكسوني انهلث" الألمانية، وبلغت حصة بيت التمويل الكويتي 30 مليون يورو . كما افتتحت ألمانيا أول مصرف إسلامي في العاصمة فرانكفورت سنة 2015 هذا البنك الذي يتخذ من فرانكفورت مقراً له، يدعى KTBANKAG، تعود ملكيته إلى كوفيت ترك Key Turk، أكبر البنوك الإسلامية في تركيا. (Kuveyt)، حيث يسعى هذا البنك (KT) إلى التوسع في كل من كولونيا وهامبورغ وميونخ في المستقبل القريب، وبهذا تؤكد ألمانيا مجدداً اهتمامها في تطوير مجال التمويل الإسلامي، وسعيها لمزيد من التكامل في صناعة التمويل الإسلامي عالمياً.

³⁶ من اعداد حمو خمو زعبي ص 257 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية و الغربية

الخاتمة

بينت الدراسة أن التمويل الإسلامي عموماً وأدواته المالية المتنوعة كالصكوك الإسلامية الخضراء خصوصاً قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة وبأجل مختلفة، حيث تبين أنه في الآونة الأخيرة شهدت أسواق الصكوك الإسلامية العالمية عدة إصدارات حكومية لتمويل المشروعات الكبرى وتنشيط اقتصاداتها وجذب أموال المستثمرين لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، ومن أمثلة تلك الإصدارات: الصكوك الإسلامية الخضراء كبديل عن السندات الخضراء.

وبالنظر إلى التفضيل الذي شهدته سوق الصكوك الإسلامية الخضراء، فإننا نعتقد أن لديها القدرة على أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من تمويل مشاريع الطاقة المتجددة الطموحة والبنية التحتية في عديد دول العالم، ويمكن أن تساعد في تعبئة التمويل الأساسي اللازم لارتفاع عدد مبادرات الطاقة النظيفة بما يتماشى ومقومات التنمية المستدامة، خاصة بما يتعلق بالجانب الإسلامي.

وقد خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي:

- تتضمن الصكوك الإسلامية الخضراء نوعين من المعايير: صديقة البيئة، وعدم التعارض مع الشريعة الإسلامية؛
- تؤدي الصكوك الخضراء إلى تعزيز الاقتصادات الوطنية والتي تراعي حماية المناخ؛
- يقوم تمويل مشروعات التنمية المستدامة عبر الصكوك الإسلامية الخضراء على معيار المشاركة في نتائج المشاريع الاستثمارية مع اعتماد الوضوح والشفافية؛
- توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستُستخدم لغاية معينة، والتزاماً بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة، ومن ثم، فإذا كانت الصكوك مصممة بحيث تقدم الأموال لمشروع معين للبنية الأساسية، كمشروع للطاقة المتجددة، فثمة فرصة ضئيلة في أن توجه أموال المستثمرين لأغراض أخرى؛
- توفر الصكوك الإسلامية الخضراء تمويلاً مستقراً يجنب حدوث أزمات مالية، وبالتالي العمل على جذب فئة المستثمرين التي تبحث عن الكسب الحلال، سواء أكان من حملة الصكوك أو من أصحاب المشاريع الاستثمارية؛

- من الممكن أن تكون الصكوك الإسلامية الخضراء جاذبة للمستثمرين التقليديين، إذا أدت عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر على أن يتم تسويقها بالشكل اللائق؛
- يضطلع تمويل المشاريع البيئية بدور أساسي في تحفيز الجهود التي تبذلها عديد دول العالم من أجل تعزيز قدراتها على التصدي لآثار التغيرات المناخية وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وتدعيم الانتقال نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

التوصيات

- الدعوة إلى العمل على إيجاد صيغة ملائمة يمكن من خلالها للبنوك التنموية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية على ابتكار أعمال وتدابير أكثر نجاعة تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية لتشجيع تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، إلى جانب التحسيس والتعريف بالصكوك الخضراء وأهميتها كأداة لتمويل هذه المشاريع؛
- العمل على التحسيس بأهمية الاقبال على استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء من قبل القطاع الخاص في سبيل بلورة حلول ناجعة للانتقال نحو اقتصاد أخضر؛
- التفكير في إيجاد تمويلات تتيح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وضرورة توجيه الاهتمام نحو الصكوك الخضراء لما قد تتيحه من مساهمة في مواجهة إشكالية التغيرات المناخية .

المصادر

- ¹ منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علما و نظاما، ط1، دار الفكر، دمشق، سنة 2000، ص 168.
- ¹ المرجع نفسه، ص 169.
- ¹ منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علما و نظاما، ، ص 171.
- ¹ خالد سعد محمد الحربي، حوار الأربعاء، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة، 2009، ص 92.
- ¹ عبد الباري مشعل، أليات التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد إسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص 219.
- ¹ محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي و أفاق تطويره في فلسطين " دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2010، ص 28.
- ¹ عبد الباري مشعل، أليات التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، ص 219.
- ¹ المرجع نفسه، ص 219.
- ¹ صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي و دورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، سنة 2007، ص 3.
- ¹ رائد نصري جميل أبو مؤنس، عبد المعز عبد العزيز حريز، مجدي علي غيث، التموي الاسلامي الماهية و الخصائص المعيارية دراسة تحليلية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات، المجلد التاسع، العدد 01، مارس 2019، ص 345.
- ¹ رائد نصري جميل أبو مؤنس، عبد المعز عبد العزيز حريز، مجدي علي غيث، التموي الاسلامي الماهية و الخصائص المعيارية دراسة تحليلية، ص 341.
- ¹ المرجع نفسه، ص 344.
- ¹ النجار، أحمد، منهج الصحة الإسلامية بنوك بلا فوائد، جدة ، سنة 1976، ص 21.
- ¹ رائد نصري جميل أبو مؤنس، عبد المعز عبد العزيز حريز، مجدي علي غيث، التموي الاسلامي الماهية و الخصائص المعيارية دراسة تحليلية، ص 351.
- ¹ محمد محمود الكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، ط1، المكتبة العصرية، مصر، سنة 2008، ص 74-75.
- ¹ محمد محمود الكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، ص 74-75.
- ¹ المرجع نفسه، ص 75.
- ¹ علي السالوس، فقه البيع و الاستيثاق و التطبيق المعاصر، دار الثقافة، ط1، سنة 2003، ص 768.
- ¹ طيوان حمزة، مداخلة بعنوان أهمية تبني التمويل الإسلامي كاستراتيجية لتشجيع التنمية الاقتصادية، ورقة علمية منشورة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول بعنوان تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة، رؤية إسلامية (الجزء الثاني)، جامعة تبسة، 2019، ص 550.
- ¹ محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، ط2، سنة 1995، ص 17.
- ¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2003، ص 96.
- ¹ سيف هشام صباح، الصيرفة الإسلامية مفهومها و عملياتها (دراسة تحليلية على المصرف العراقي الإسلامي بالاعتماد على عدد من المؤشرات المالية)، بحث تمهيدي لمرحلة الماجستير، ص 07.

- ¹ اسية هتشان، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية - مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية، العدد 06، جانفي 2019، ص 100.
- ¹ منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علما و نظاما، ص 189.
- ¹ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، سنة 2010/2009، ص 306.
- ¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، سنة 2004، ص 88.
- ¹ اسية هتشان، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، ص 107
- ¹ اسية هتشان، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، ص 107
- إسلام أون لاي ¹ <https://fiqh.islamonline.net/>
- نظام التأمين وموقف الشريعة منه / فيصل مولوي ص 136 ¹.
- الإسلام والتأمين / د. محمد شوقي الفنجري ص 74 ¹.
- ¹ لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت الطبعة الثالثة 1994م، ومختار الصحاح للرازي المكتبة العصرية 2001م مادة (وقف، وحبس).
- ¹ <https://makasid.com/wakf/>
- ¹ الوقف ومسألة التنظيم العمراني بالجزائر من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية المعاصرة معاوية سعيدوني . ص 112-95.
- ¹ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1111 م، ص 109-110.
- ¹ إبراهيم علي عبد لله، أنور العجارمة، " المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ص 29.
- ¹ Bigaut Christian, " finances publiques droit budgétaire" marketing, paris, 1995, P08.
- ¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 104.
- ¹ حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهائني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64 ، 2007 ، ص 96.
- ¹ القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في: 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18 ، الصادرة في 1984\07\10.
- ¹ صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، دفعة 2013-2014 ، ص 111.
- ¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ، ط 01 ، ص 336 .
- ¹ أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الافاق المشرقة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 240.
- ¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص 59.
- ¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 332.
- ¹ المرجع نفسه، ص 347 .
- ¹ زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02، 2018-2019، ص 88-89.

¹ صادق، عبد الكريم، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988 ، ص 398.

¹ Laura, Judkins, « Do Deficits Affect Interest Rates », thesis of the master, Eastern Michigan University, 2002, P.2.

¹ ركزي، رمزي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992 ، ص 37.

¹ الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء، ص119.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ص 207.

¹ العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ص 143.

¹ Duverger Maurice, Finances publique p 228

¹ احسن الحاج ، عجز الموازنة مشكلات و حلول، ص7.

¹ اندان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب و حلول)، ص154.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، OPU، الجزائر، 2005، ص44.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ، ص 102.

¹ . احسن دردوري ،سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014 ، ص217- 218.

¹ securities commission Malaysia," Guidelines on the offeining islamic securities", Took effect from , 26 July 2004.p1.

¹ Muhammad_al bachir, Muhammad al_Amine, " The Islamic bonds Market : Possibilities and challenges" international journal of Islamic financial services Vol .3 N° 1, available at: <http://www.kantakji.com/media/8015/m171.pdf>

¹ محمد، غزال، " دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف 2012 2013 ، ص191.

¹ انور الدين، أنجدمون، " تطوير الصكوك في ماليزيا، مركز الملك فهد للمؤتمرات، 25\10\2008، ص6.

¹ IIFM Sukuk report, A comprehensive study of the Global Sukuk Market, March 2016.5TH Edition,p126.

¹ محمد، غزال، " دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف 2012 2013 ، ص207.

¹ احسن سامي، قرارات سد العجز في الموازنة العامة للحكومة الماليزية على التخصيص المالي للطلبة العراقيين الدارسين في ماليزيا، مقال على موقع مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: 432.

¹ اصديق طلحة محمد، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، المكتبة الوطنية، الخرطوم السودان، الطبعة الأولى، 2000 ، ص95.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: "إدارة المخاطر؛ التنظيم و الإشراف" 2012.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: "إدارة المخاطر؛ التنظيم و الإشراف" 2012.

1 عثمان بابكر أحمد، قطاع التأمين في السودان؛ تقييم تجربة التحول من النظام التقليدي إلى التأمين الإسلامي، ط: 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1425 هـ 2004 م

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

¹ دار المشرق بيروت المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثالثة، المكتبة الشرقية بيروت لبنان ، 2008، ص 770.765

¹ فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب الطبعة الثالثة والخمسون دار المشرق، بيروت، 2009، ص 368

¹ علي جمعة محمد وآخرون موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المجلد الثالث دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 2009، ص 17.

¹ الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته الجزء السادس، الطبعة الأولى، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص 10

¹ أحمد إدريس عبده فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2000، ص 388

¹ سعد بن غزير بن مهدي السلمي شركة المضاربة في الفقه الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة ، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1414 هـ ، 1997 ، ص 57.

¹ يرى بعض فقهاء الحنابلة أن هذه الصور هي إحدى أنواع شركة المضاربة لا اعتبارهم في تقسيم الشركات البدن والمال انظر المرجع السابق، ص 57

¹ حسين الامين، الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة، ص(70).

¹ الكاساني، علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، 1982، 2م، ج 5، ص (220)

¹ عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية

¹ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة (١٢) المنعقدة بالرياض في المملكة العربية السعودية من ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ، الموافق ٢٣ - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، قرار رقم (١٠٧) (١/١٢) بشأن موضوع عقود التوريد

والمناقصات، ص ١٨١

¹القرض الحسن و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدكرة نيل شهادة ماستار من اعداد حمو عبدو مريم سنة 2018/2017

¹مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر توثيق عقد الوقف في التشريع الجزائري إعداد الطالبة: إشراف الدكتور : صبرينة مسعي الكاملة طاهرية 2022.2021

¹. سامر مظفر قنطججي، التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته (إشعاع للنشر والعلوم، 2008).
عبد القادر جعفر، نظام التأمين الإسلامي (دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1247هـ/2006م).

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعار الشرعية، المعيار الشرعي رقم: 17 (صكوك الاستثمار)، البحرين، 2010، ص: 238.

¹ - معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبوزيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 05.

¹ - أحمد فاروق، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، مركز البحث والتطوير، بدون بلد نشر، 2010، ص: 92.

¹ - فؤاد محمد أحمد محسين، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، 2009، ص: 19.

¹ - عبد الله منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر

المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009، ص: 10.

¹ - هناء محمد الهلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة - مجلات دراسات، العلوم الإدارية، العدد: 02، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015، ص: 559-560.

¹ - نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، العدد: 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 253.

¹ - زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، المؤتمر العالمي حول: قوانين الأوقاف وإدارتها وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2009، ص: 04.

¹ - عادل عيد، الصكوك الإسلامية، وثيقة رقم: 2012/8608، جمعية النهوض بالأزهر وتطويره، مصر، 2012، ص: 13.

¹ - أحمد فاروق، المفيد في عمليا البنوك الإسلامية، مركز البحث والطوير، بدون بلد النشر، 2010، ص: 92.

¹ - سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) - تجربة ماليزيا - مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد: 10، العراق، 2015، ص: 113

¹ - رفيقة صباغ وهند مهداوي، الصكوك الإسلامية... بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي الثالث حول: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016، ص: 05.

¹ - عبد الجبار حمد السبهاني، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيا وإسلاميا، الطبعة: 01، مطبعة حلوة، الأردن، 2012، ص: 118.

¹ - زياد الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط: 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 86.

2017/10/05 ¹ - http://treasury.worldbank.org/cmd/pdf/What_are_Green_Bonds_Arabic.pdf:

¹ - نفس الموقع.

¹ - فريد كورتل وخديجة عرقوب، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، متاح على الموقع: <http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075> ، تاريخ الاطلاع: 2017/10/05.

¹ - نفس المصدر السابق.

¹ - محمود سحنون، حنان العمراوي، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا، 2015، ص: 235.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 234

¹ من اعدتد حمو ص 243 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية و الغربية
¹ من اعداد حمو حمو زعبي ص 257 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية تجربة بعض الدول الإسلامية و الغربية

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن التمويل الإسلامي يمثل نظامًا ماليًا شاملاً يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. من خلال أدواته المالية المتنوعة مثل الصكوك والمشاركة والمضاربة، يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير حلول مبتكرة لتمويل العجز في الموازنة العامة.

تلعب الموازنة العامة دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، من خلال تحديد أولويات الإنفاق والإيرادات. وعند دمج أدوات التمويل الإسلامي في إدارة الموازنة العامة، يمكن تحقيق توازن مالي أكثر كفاءة واستدامة، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية.

إن أدوات التمويل الإسلامي، مثل الصكوك الإسلامية، توفر بديلاً شرعياً للسندات التقليدية، مما يتيح للحكومات جمع الأموال دون اللجوء إلى الفائدة. تعتبر الصكوك أداة مالية مرنة وفعالة، حيث يمكن استخدامها لتمويل المشاريع الحكومية والبنية التحتية، مما يعزز من مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أدوات مثل المشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الحكومية، مما يعزز من مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

تعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من أبرز أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لمعالجة عجز الموازنة العامة. فهي تمثل شهادات مالية تعكس حصة ملكية في مشروع معين أو أصل معين، وتتيح للمستثمرين الحصول على عوائد تتناسب مع أداء المشروع. هذا النوع من التمويل يعزز من الشفافية والمساءلة، حيث يتم ربط العوائد بأداء المشروع الفعلي، مما يقلل من المخاطر المالية ويعزز من الثقة بين المستثمرين والحكومة.

من جهة أخرى، يمكن استخدام أدوات المشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الحكومية. في نظام المشاركة، يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين الشركاء بناءً على نسبة متفق عليها مسبقاً، مما يعزز من التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص. أما في نظام المضاربة، يقوم أحد الأطراف بتقديم رأس المال بينما يقوم الطرف الآخر بإدارة المشروع، ويتم تقاسم الأرباح بناءً على نسبة متفق عليها مسبقاً. هذا النوع من التمويل يعزز من الابتكار والإبداع في إدارة المشاريع الحكومية، ويتيح للحكومة الاستفادة من خبرات القطاع الخاص.

إن دراسة الإطار النظري للتمويل الإسلامي والموازنة العامة تفتح آفاقاً جديدة لفهم كيفية تحقيق التوازن بين القيم الإسلامية والاحتياجات الاقتصادية الحديثة. ومن خلال هذا الفهم، يمكن تطوير سياسات مالية مبتكرة

تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يعزز من قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة العجز المالي بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

علاوة على ذلك، يمكن للتمويل الإسلامي أن يسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تعزيز العدالة الاقتصادية وتوزيع الثروة بشكل عادل. من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف، يمكن تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة، مما يسهم في تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. الزكاة، وهي أحد أركان الإسلام، تمثل نظامًا ماليًا يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال توزيع الثروة على الفقراء والمحتاجين. أما الوقف، فهو نظام يتيح للأفراد تخصيص جزء من أموالهم لأغراض خيرية، مما يعزز من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في الختام، يمكن القول إن التمويل الإسلامي يقدم إطارًا ماليًا متكاملًا يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. من خلال أدواته المالية المتنوعة مثل الصكوك والمشاركة والمضاربة، يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير حلول مبتكرة لتمويل العجز في الموازنة العامة. وعند دمج أدوات التمويل الإسلامي في إدارة الموازنة العامة، يمكن تحقيق توازن مالي أكثر كفاءة واستدامة، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية.